بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية– غـزة
عمادة الدراسات العليـــا
كليـــــة التـجـــــــارة
قسم المحاسبة والتمويل

تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين (دراسة ميدانية)

إعداد الباحث
محمد حسن أبو علي

إشراف الدكتور
ماهر موسى درغام

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

1433هـ - 2012م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قَالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَلَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

(سورة البقرة: 32)

﴿ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلاَ يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾

(سورة النساء: 124)

﴿ وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ مَّرَدًّا﴾

(سورة مريم: 76)

صدق الله العظيم

الإهداء

❖ إلى: من جعل الله الجنة تحت أقدامها واقترن رضاها برضا الرحمن....."والدتي الحبيبة"

❖ إلى: من علمني حب العمل والصبر والمثابرة ..... "والدي حفظه الله"

❖ إلى:من شاطرتني عنائي ومشقتي....."زوجتي الغالية"

❖ إلى: شمعة حياتي وقرة عيني....."أبنائي الأعزاء"

❖ إلى: سندي في هذه الحياة....."أخواني وأخواتي الأحباء"

❖ إلى: من برفقتهم تحلو الحياة....."أصدقائي الأوفياء"

❖ إلى: من قضيت معهم أجمل الأوقات....."زملائي في العمل"

❖ إلى: من رسموا لنا طريق الجهاد نحو تحرير الوطن الغالي..... "شهدائنا الأبرار"

❖ إلى: الصابرين المحتسبين من أبناء فلسطين....."الأسرى والجرحى وعائلات الشهداء"

❖ إلى: جامعتي الحبيبة "الجامعة الإسلامية" إدارة رشيدة وأساتذةً كرام وجميع العاملين فيها.

❖ إلى كل من مدني يد العون في إنجاز هذا العمل.....

❖ إلى من سلك سبيل العلم درباً في حياته طالباً رضا الله.....

﴿ إليهم جميعاً ... أقدم هذا الجهد المتواضع﴾

شكر وتقدير

الحمد لله حمداً يليق بجلال قدره وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على من خصه بفضله وبيانه، محمداً المصطفى الأمين جوهر الحق وريحانه، عليه وعلى آله الطيبين أفضل الصلاة وأتم التسليم.

الشكر لله أولاً على ما أنعم به علي من نعمٍ كانت خير عون لي في إنجاز هذا العمل، وإتباعاً لهدي النبي صلى الله عليه وسلم في قوله (من لم يشكر الناس لم يشكر الله)، وانطلاقاً من العرفان بالجميل، فإنه ليسرني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير من أستاذي ومشرفي:

الدكتور ماهر موسى درغام

الذي تفضل بالإشراف على هذه الدراسة، لما أحاطني به من رعاية وحسن توجيه فكان نعم الموجه والمرشد، والذي لم يدخر جهداً إلا وقدمه لي في سبيل إظهار هذه الدراسة في صورتها الحالية، جعله الله نبراساً للعلم والمعرفة.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة: **الدكتور علي عبد الله شاهين و الدكتور صبري ماهر مشتهى**، على تكرمهما بمناقشة هذه الدراسة وإثرائها بملاحظاتهم وتوجيهاتهم القيمة.

كما أتقدم بجزيل الشكر للأساتذة الذين تفضلوا بتحكيم أداة الدراسة لما قدموه لنا من نصائح وتوجيهات كان لها الأثر البناء في تعزيز أداة الدراسة.

كما أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى شركات التأمين العاملة في فلسطين، وهيئة سوق رأس المال، لما قدموه من معلومات قيمة، مما ساعد في إتمام هذه الدراسة في صورتها الحالية.

والشكر موصول إلى الجامعة الإسلامية لما وفرته لي من الكتب والمراجع التي كانت عوناً لي في إنجاز هذه الدراسة.

وخالص الشكر والعرفان إلى كل من أسدى لنا مشورة أو ساهم ولو بكلمة في إخراج هذه الدراسة إلى النور، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

أخيراً... اللهم إن هذا ما يسرت لي من جهد، فإن كنت قد وفقت فمن عندك، وإن كنت قد أخطأت أو قصرت فمن نفسي ومن الشيطان، وأسألك أن تتقبل هذا العمل خالصاً لوجهك الكريم، وأن تغفر زلتي، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الملخص

تطوير إجراءات التدقيق الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطوير إجراءات التدقيق الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي في شركات التأمين العاملة في فلسطين، وذلك من خلال تقييم أنظمة التدقيق الداخلي المتبعة في تلك الشركات والتعرف على مدى كفاءتها بما ينسجم مع معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، والوقوف على إجراءات وأنظمة الرقابة الضبط الداخلي المطبقة في شركات التأمين، والوقوف على دور لجان التدقيق في شركات التأمين وقياس العلاقة بين القيام بواجباتها الممنوحة لها حسب القانون ومدى تأثير أداء تلك اللجان في إنجاح عملية التدقيق الداخلي وقياس أثرها في ضبط الأداء المالي والإداري لشركات التأمين.

ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها فقد قام الباحث بإجراء بعض المقابلات، بالإضافة إلى استبانة تم توزيعها على عينة الدراسة البالغ عددها 50 فرد، حيث تم استرداد 41 استبانة، وقد قام الباحث باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: افتقار عدد من شركات التأمين لوجود دوائر تدقيق داخلي ضمن هيكلها الإداري، وعدم وجود قانون يُلزم شركات التأمين بضرورة تكوين دوائر تدقيق داخلي ضمن هيكلها الإداري، وإن هناك القليل من شركات التأمين العاملة في فلسطين تقوم بتطبيق مفاهيم حديثة لإجراءات التدقيق الداخلي، حيث بلغ الوزن النسبي 75.16%، وإن القيام بإجراءات التدقيق الداخلي التفصيلية للعمليات سواء بالتدقيق على أساس العينات أو التدقيق الشامل لا تشمل كافة فروع الشركة الممتدة من الضفة الغربية إلى قطاع غزة، وإن هناك قصور في تطوير إجراءات التدقيق التي تهدف إلى متابعة ما توصلت إليه عملية التدقيق من نتائج وما تم تحديده من توصيات حيث لا تكتمل عملية التدقيق إلا بتنفيذ نتائجها وتوصياتها من قبل إدارة الشركة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من أهمها: العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي وتفعيل دورها لما لها من أثر مباشر في ضبط الأداء المالي والإداري، ضرورة تفعيل قانون الشركات الفلسطيني والإسراع في نشره في جريدة الوقائع الفلسطينية ليتم العمل من خلاله بإلزام كافة الشركات المساهمة بما فيها شركات التأمين لإحداث قسم مستقل للتدقيق الداخلي لديها، وضرورة اهتمام كافة دوائر التدقيق الداخلي في شركات التأمين بتطبيق مفاهيم حديثة لإجراءات التدقيق الداخلي، وأن تسعى لتطوير دوائرها بما يتماشى مع التطور الحاصل في مجال المهنة والأعمال.

Abstract

Developing the Internal Auditing Procedures and its Effect on Controlling the Financial and Administrative Performance within the Insurance Companies Operating in Palestine

This study aimed at identifying the extent of the development of procedures for internal auditing and its effect on controlling the financial performance of insurance companies operating in Palestine. The research covers various areas: evaluating the internal audit procedures of these companies, identifying the extent of efficiency in line with the standards of professional practice of internal auditing, checking the procedures and control systems of internal control applicable to insurance companies, assessing the role of audit committees in insurance companies, and measuring the relationship between carrying out their duties granted by law and the impact of the performance of those committees in the successful operation of the internal auditing, and measuring their impact in controlling the financial and administrative performance of insurance companies.

To achieve the objectives of the study and to test its hypotheses, the researcher has conducted some interviews, in addition to a questionnaire distributed to the study population of (50) respondents. The researcher used the statistical analysis programme (SPSS) for data analysis and testing hypothesis.

The main study findings are: the absence of internal auditing departments within insurance companies' organization structure; there is no compelling law to force insurance companies to establish an internal auditing department within their organization structures; there are a few insurance companies operating in Palestine which apply the new concepts of auditing procedures (% 75.16), The internal audit procedures detailed operational either checking on the basis of samples or cross-checking does not include all branches of the company from the West Bank to the Gaza Strip, Although there are shortcomings in the development of audit procedures designed to follow up the findings of the audit findings and recommendations identified in the audit process is not completed the implementation of its findings and recommendations by management company.

The researcher comes up with some recommendations. First, the researchers emphasizes the necessity of working hard to increase interest in the function of internal auditing department and to activate its role. Second, the researcher recommends the activation of Palestinian Company Law and speed up its publication in Palestine Gazette to become a compelling law for all companies including insurance companies in order to introduce a new separate department for internal auditing within their organization structures. The researchers also recommends that all internal auditing departments in insurance companies should ensure good application of new concepts of internal auditing procedures so as to develop its departments in a line with the evolution of the profession and business.

فهرس المحتويات

رقم	بيان المحتويات	صفحة
	قرآن كريم	أ
	الإهداء	ب
	شكر وتقدير	ج
	ملخص الدراسة باللغة العربية	د
	ملخص الدراسة باللغة الانجليزية (Abstract)	هـ
	فهرس المحتويات	و
	قائمة الجداول	م
	قائمة الأشكال	ف
	قائمة الملاحق	ف
	قائمة المصطلحات والاختصارات	ف
	الفصل الأول: **الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة**	**1**
	المقدمة	2
	المبحث الأول: **الإطار العام للدراسة**	**4**
1.1.1	مشكلة الدراسة	5
2.1.1	أهمية الدراسة	6
3.1.1	أهداف الدراسة	6
4.1.1	فرضيات الدراسة	7
5.1.1	متغيرات الدراسة	8

رقم	بيان المحتويات	صفحة
	المبحث الثاني: **الأدبيات والدراسات السابقة**	**10**
1.2.1	الدراسات العربية	11
2.2.1	الدراسات الأجنبية	23
3.2.1	التعليق على الدراسات السابقة	28
	الفصل الثاني: **العوامل المؤثرة في أداء التدقيق الداخلي**	**29**
	المقدمة	30
	المبحث الأول: **المفاهيم الأساسية لطبيعة التدقيق الداخلي وضوابطه السلوكية**	**32**
0.1.2	تمهيد	33
1.1.2	مفهوم التدقيق الداخلي	33
2.1.2	تطوير أداء التدقيق الداخلي	35
3.1.2	أهمية التدقيق الداخلي	37
4.1.2	نطاق التدقيق الداخلي	38
5.1.2	أنواع التدقيق الداخلي	40
1.5.1.2	التدقيق الداخلي المالي	40
2.5.1.2	التدقيق الداخلي التشغيلي	41
3.5.1.2	تدقيق الالتزام	41
4.5.1.2	تدقيق نظم المعلومات	41
5.5.1.2	تدقيق الأداء	42
6.5.1.2	التدقيق البيئي	42
7.5.1.2	التدقيق الاجتماعي	43

رقم	بيان المحتويات	صفحة
6.1.2	تطور الميثاق الأخلاقي لمهنة التدقيق الداخلي	43
	المبحث الثاني: **خصائص التدقيق الداخلي ودور الاستقلالية والموضوعية في نجاحه**	**46**
0.2.2	تمهيد	47
1.2.2	خصائص التدقيق الداخلي وأهدافه الأساسية	47
2.2.2	متطلبات الوفاء بوظيفة التدقيق الداخلي	50
3.2.2	العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي	52
1.3.2.2	أوجه الاختلاف بين أداء المدقق الداخلي وأداء المدقق الخارجي	54
4.2.2	أثر الاستقلالية والموضوعية على أداء المدقق الداخلي	56
	المبحث الثالث: **لجان التدقيق ودورها في ضبط الأداء**	**58**
0.3.2	تمهيد	59
1.3.2	مفهوم لجان التدقيق	59
2.3.2	العوامل التي ساعدت على ظهور لجان التدقيق	60
3.3.2	ضوابط تشكيل لجان التدقيق	61
4.3.2	مهام ومسؤوليات لجان التدقيق	63
5.3.2	واجبات لجان التدقيق تجاه دعم وظيفة التدقيق الداخلي	65
	المبحث الرابع: **المرتكزات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية الفعال**	**68**
0.4.2	تمهيد	69
1.4.2	مفهوم الرقابة الداخلية	69
2.4.2	العوامل التي ساعدت على تطور الرقابة الداخلية	70
3.4.2	عناصر الرقابة الداخلية	71

رقم	بيان المحتويات	صفحة
4.4.2	الهدف من نظام الرقابة الداخلية	72
5.4.2	أنواع الرقابة الداخلية	73
1.5.4.2	الرقابة الداخلية المحاسبية	73
2.5.4.2	الرقابة الداخلية الإدارية	74
3.5.4.2	الضبط الداخلي	75
6.4.2	علاقة لجان التدقيق بأنظمة الرقابة الداخلية	75
7.4.2	دور التدقيق الداخلي في تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية	76
	المبحث الخامس: **معايير التدقيق الداخلي وعلاقتها بإجراءات التدقيق الداخلي**	**77**
0.5.2	تمهيد	78
1.5.2	أهمية المعايير والحاجة إليها	78
2.5.2	أهداف معايير التدقيق الداخلي	79
3.5.2	المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي	79
1.3.5.2	معايير الصفات	80
1.1.3.5.2	المعيار (1000) الأهداف والصلاحيات والمسؤوليات	80
2.1.3.5.2	المعيار (1100) الاستقلالية والموضوعية	80
3.1.3.5.2	المعيار (1200) الكفاءة وبذل العناية المهنية اللازمة	82
4.1.3.5.2	المعيار (1300) الرقابة النوعية وبرامج التطوير	84
2.3.5.2	معايير الأداء	85
1.2.3.5.2	المعيار (2000) إدارة نشاط التدقيق الداخلي	86
2.2.3.5.2	المعيار (2100) طبيعة العمل	88
3.2.3.5.2	المعيار (2200) التخطيط والمهمات	89
4.2.3.5.2	المعيار (2300) انجاز المهمة	91

رقم	بيان المحتويات	صفحة
5.2.3.5.2	المعيار (2400) توصيل النتائج	92
6.2.3.5.2	المعيار (2500) مراقبة مراحل الإنتاج	93
7.2.3.5.2	المعيار (2600) قرار قبول الإدارة العليا للمخاطر	94
4.5.2	العلاقة بين إجراءات التدقيق ومعايير التدقيق	94
1.4.5.2	معايير أداء وظيفة التدقيق الداخلي وعلاقتها بإجراءات التدقيق الداخلي	95
2.4.5.2	معايير الكفاءة المهنية وعلاقتها بإجراءات التدقيق الداخلي	97
	الفصل الثالث: **الإطار العملي لنظام التدقيق الداخلي في شركات التأمين العاملة في فلسطين**	**99**
	المقدمة	100
	المبحث الأول: **طبيعة الأعمال التي تمارسها شركات التأمين**	**101**
0.1.3	تمهيد	102
1.1.3	مفهوم التأمين	102
2.1.3	المبادئ الأساسية لعقد التأمين	103
1.2.1.3	المصلحة التأمينية	103
2.2.1.3	منتهى حسن النية	104
3.2.1.3	مبدأ التعويض	104
4.2.1.3	مبدأ المشاركة	104
5.2.1.3	مبدأ حوالة الحق	105
6.2.1.3	مبدأ السبب القريب	105
3.1.3	الأمان وجوهر التأمين	105

رقم	بيان المحتويات	صفحة
4.1.3	نبذة عن قطاع التأمين في فلسطين	106
5.1.3	أنواع التأمينات التي تمارسها شركات التأمين	107
	المبحث الثاني: **نظام التدقيق الداخلي في شركات التأمين العاملة في فلسطين**	**108**
0.2.3	تمهيد	109
1.2.3	الإطار العام للتدقيق الداخلي في شركات التأمين	109
2.2.3	الموقع الوظيفي للتدقيق الداخلي في الشركة	111
3.2.3	صلاحيات المدقق الداخلي ومهام ومسؤوليات دائرة التدقيق الداخلي	112
4.2.3	العلاقة مع مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة	113
5.2.3	قانون الشركات الفلسطيني وعلاقته في ضبط أعمال التدقيق الداخلي	114
	المبحث الثالث: **إجراءات التدقيق الداخلي المتبعة في شركات التأمين العاملة في فلسطين وسُبل تطويرها**	**116**
0.3.3	تمهيد	117
1.3.3	الأسلوب المتبع لعملية التدقيق الداخلي لدى شركات التأمين	117
2.3.3	إجراءات التدقيق الداخلي المتبعة في شركات التأمين ودورها في ضبط الأداء	118
1.2.3.3	الإجراءات المتعلقة بأنظمة الضبط والرقابة الداخلية	121
2.2.3.3	إجراءات التدقيق الداخلي المتبعة في دائرة الإنتاج	122
3.2.3.3	إجراءات التدقيق الداخلي المتبعة في دائرة التعويضات	123
3.3.3	أوجه القصور في إجراءات التدقيق الداخلي المتبعة في شركات التأمين وسُبل تطويرها	124
	الفصل الرابع: **الدراسة الميدانية**	**127**

رقم	بيان المحتويات	صفحة
	المقدمة	128
	المبحث الأول: **المنهجية والإجراءات**	**129**
0.1.4	تمهيد	130
1.1.4	منهج الدراسة	130
2.1.4	مجتمع وعينة الدراسة	131
3.1.4	أداة الدراسة	132
4.1.4	صدق وثبات الإستبانة	133
5.1.4	المعالجات الإحصائية	148
	المبحث الثاني: **نتائج الدراسة الميدانية وتفسيراتها**	**150**
1.2.4	خصائص وسمات عينة الدراسة	151
2.2.4	اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرنوف -1) (Sample K-S)	156
3.2.4	تحليل فقرات الدراسة	157
4.2.4	تحليل واختبار فرضيات الدراسة	157
	الفصل الخامس: **النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية**	**197**
	المبحث الأول: نتائج الدراسة	**198**
	المبحث الثاني: توصيات الدراسة	**201**
	المبحث الثالث: الدراسات المستقبلية المقترحة	**205**
	مراجع الدراسة	**206**
	الملاحق	**214**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	صفحة
3.1	أوجه المقارنة بين شركات التأمين العاملة في فلسطين	111
4.1	مجتمع الدراسة	131
4.2	مقياس الإجابات	133
4.3	الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: مدى تطبيق مفاهيم حديثة لإجراءات التدقيق الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	135
4.4	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: مدى تمتُّع المدقق الداخلي بالاستقلالية والموضوعية وقدرته على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	137
4.5	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: مدى توفر الكفاءة المهنية والتدريب الكافي للمدقق الداخلي وقدرته على توفير المتطلبات اللازمة لنجاح عملية التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	139
4.6	الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع: مدى تفعيل دور لجان التدقيق وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	141
4.7	الصدق الداخلي لفقرات المحور الخامس: مدى تطوير وتفعيل نظام الرقابة والضبط الداخلي، وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	143
4.8	الصدق الداخلي لفقرات المحور السادس: مدى التزام شركات التأمين العاملة في فلسطين بتطبيق معايير أداء واضحة للتدقيق الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري.	145

رقم الجدول	عنوان الجدول	صفحة
4.9	معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الإستبانة.	146
4.10	معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية).	147
4.11	معامل الثبات (طريقة والفا كرونباخ).	148
4.12	تحديد طول فترة مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة.	149
4.13	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي.	151
4.14	توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي.	152
4.15	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي.	153
4.16	توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة.	153
4.17	توزيع عينة الدراسة حسب الشهادات المهنية.	154
4.18	المستوى التنظيمي الذي تتبعه دائرة التدقيق الداخلي في الشركة.	155
4.19	عدد الدورات التي التحقت بها في مجال التدقيق.	155
4.20	اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov).	156
4.21	معامل الارتباط بين تطبيق مفاهيم حديثة لإجراءات التدقيق الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	164
4.22	تحليل فقرات المحور الأول: مدى تطبيق مفاهيم حديثة لإجراءات التدقيق الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	164
4.23	معامل الارتباط بين تمتُّع المدقق الداخلي في شركات التأمين العاملة في فلسطين بالاستقلالية والموضوعية وقدرته على ضبط الأداء المالي والإداري.	169

رقم الجدول	عنوان الجدول	صفحة
4.24	تحليل فقرات المحور الثاني: تمتُع المدقق الداخلي في شركات التأمين العاملة في فلسطين بالاستقلالية والموضوعية وقدرته على ضبط الأداء المالي والإداري.	170
4.25	معامل الارتباط بين توفر الكفاءة المهنية والتدريب الكافي للمدقق الداخلي وقدرته على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	173
4.26	تحليل فقرات المحور الثالث: توفر الكفاءة المهنية والتدريب الكافي للمدقق الداخلي وقدرته على توفير المتطلبات اللازمة لنجاح عملية التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	174
4.27	معامل الارتباط بين تفعيل دور لجان التدقيق في شركات التأمين وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	177
4.28	تحليل فقرات المحور الرابع: تفعيل دور لجان التدقيق وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	178
4.29	معامل الارتباط بين تطوير وتفعيل نظام الرقابة والضبط الداخلي لشركات التأمين وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	181
4.30	تحليل فقرات المحور الخامس: تطوير وتفعيل نظام الرقابة والضبط الداخلي، وتأثيرها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	182
4.31	معامل الارتباط بين التزام شركات التأمين العاملة في فلسطين بتطبيق معايير أداء واضحة للتدقيق الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري.	186
4.32	تحليل فقرات المحور السادس: مدى التزام شركات التأمين العاملة في فلسطين بتطبيق معايير أداء واضحة للتدقيق الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري.	187
4.33	تحليل محاور الدراسة: تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	189

رقم الجدول	عنوان الجدول	صفحة
4.34	نتائج اختبار t للفروق بين إجابات المبحوثين حول تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين تعزى إلى المؤهل العلمي.	190
4.35	نتائج اختبار t للفروق بين إجابات المبحوثين حول تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين تعزى إلى التخصص العلمي.	191
4.36	نتائج تحلي التباين الأحادي (One Way ANOVA) حول تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين تعزى إلى المسمى الوظيفي.	192
4.37	اختبار شفيه للفروق المتعددة حسب المتغير المستوى الوظيفي	192
4.38	نتائج تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) حول تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين تعزى إلى سنوات الخبرة.	193
4.39	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حول تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين تعزى إلى الشهادات المهنية.	194
4.40	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حول تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين تُعزى إلى المستوى التنظيمي الذي تتبعه دائرة التدقيق الداخلي في الشركة.	195
4.41	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حول تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين تُعزى إلى عدد الدورات التي التحقت بها في مجال التدقيق.	196

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	صفحة
1.1	نموذج الدراسة	9
2.1	دور لجان التدقيق في التدقيق الداخلي	66

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	صفحة
1	استبانة الدراسة.	214
2	قائمة بأسماء المحكمين.	214
3	قائمة بأسئلة المقابلة.	214
4	قائمة بأسماء من تمت معهم المقابلات.	214

قائمة المصطلحات والاختصارات

الاختصار	معناه بالإنجليزية	معناه بالعربية
IN	Internal Auditing	التدقيق الداخلي
IIA	Institute of Internal Auditors	معهد المدققين الداخليين
FIIAC	French Institute of Internal Auditors and consultants	المعهد الفرنسي للمدققين والمستشارين الداخليين
COSO	Committee of Sponsoring Organizations	لجنة المؤسسات الراعية
ICC	International Chamber of Commerce	غرفة التجارة الدولية
NYSE	New York Stock Exchange	بورصة نيويورك للأوراق المالية
IASB	Internal Auditing Standards Board	مجلس معايير التدقيق الداخلي
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين

الاختصار	معناه بالإنجليزية	معناه بالعربية
PCAOB	Public Companies Accounting Oversight Board	مجلس الإشراف المحاسبي على الشركات العامة
TWC	Tread Way Commission	لجنة تريدواي
BRC	Blue Ribbon Committee	لجنة التقرير الأزرق
AC	Audit Committees	لجان التدقيق
GAAP	Generally Accepted Accounting Principles	معايير المحاسبة المتعارف عليها
CIA	Certified Internal Auditor	شهادة المدقق الداخلي القانوني
IFAC	International Federation of Accountants	الاتحاد الدولي للمحاسبين
CICA	Canadian Institute of Chartered Accountants	الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين
SEC	Securities and Exchange Commission	لجنة بورصة الأوراق المالية
ASB	Auditing Standards Board	مجلس معايير التدقيق

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

The Overall Framework of the Study and Previous Studies

تشتمل الدراسة في هذا الفصل على ما يلي:

المقدمـــــــة:

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة.

المبحث الثاني: الأدبيات والدراسات السابقة.

المقدمة: Introduction

شهد العقد الأخير من القرن الحالي تطوراً ملحوظاً في ازدياد عدد شركات التأمين وتوسع أنشطتها، ونظراً لما يُشكله هذا القطاع من أهمية اقتصادية واجتماعية كان لابد من وجود آلية لتنظيم وضبط الأداء المالي والإداري لتلك الشركات، ومما لا شك فيه أن نجاح أي شركة في تحقيق أهدافها يعتمد على الإدارة وفاعليتها، لدرجة أنه أصبح معروفاً أن التقدم التكنولوجي في البلدان المتقدمة هو نتيجة إبداع في الإدارة، كما أن الهوة بين البلدان المتقدمة والأقل تقدماً ليست تكنولوجية فقط، إنما هي قوة إدارية بالدرجة الأولى، وعلى ذلك فإن تحدي العصر الجديد، وربما كل عصر هو تحدي الإدارة في جميع المجالات.

ومسايرةً للفكر المحاسبي المعاصر من حيث المفاهيم والإجراءات، تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بفتح أفاقاً جديدة أمام المدققين لخدمة إدارات الشركات المختلفة ومساعدتها في أداء مهامها حيث يعمل التدقيق الداخلي على تقديم التحليلات والتقييمات والتوصيات والمشورة والمعلومات بانتظام، وذلك بهدف تحقيق مراقبة فعالة من حيث التكلفة والتوفير والترشيد في استخدام الموارد، فالتدقيق الداخلي هو وظيفة إدارية من أهم واجباتها القيام بصورة مستقلة بتقييم كفاية وفعالية ودقة أنظمة الرقابة القائمة داخل الشركة ونوعية العمليات التي تقوم بها (القبطان، 2006: 173).

وتُعتبر شركات التأمين أحد أهم أعمدة النظام الاقتصادي في الدولة، حيث بلغت نسبة إجمالي استثمارات قطاع التأمين في فلسطين 3% من إجمالي الناتج المحلي مع نهاية عام 2010، وبلغت إجمالي المحفظة التأمينية 113 مليون دولار في نهاية الربع الثالث من العام 2011 (www.pcma.ps-28/1/2012). لذلك فإنه يتعين على تلك الشركات أن تتمتع بدرجة عالية من الاستقرار المالي والإداري لضمان الاستمرار في التطوير والتقدم نحو الأفضل.

ونظراً لأهمية التدقيق الداخلي باعتباره عملية مستقلة وموضوعية واستشارية ترمي إلى رفع قيمة أعمال أية شركة وقياس مستوى الأداء فيها، ولما له من أثر كبير ومهم في ضبط الأداء المالي والإداري للشركة وإمكانية استفادة أصحاب القرار في تحسين وتفعيل الأداء بما يسهم في إنجاح الشركة، فإنه من المهم دراسة واقع نظام التدقيق الداخلي ومدى الالتزام بتطبيق معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في شركات التأمين العاملة في فلسطين، وذلك للتعرف عليه من خلال تتبع إجراءات الفحص السليم له، والتعرف على المعوقات التي تحول دون ذلك.

لذلك تأتي هذه الدراسة بهدف تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي في شركات التأمين العاملة في فلسطين، حيث نسلط من خلالها الضوء على مفهوم وأهمية نظام التدقيق الداخلي لشركات التأمين ودوره الفاعل في تحقيق أهداف الشركة ومراقبة أعمالها وضبط أدائها والمعوقات التي تواجه تطبيق معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.

المبحث الأول

الإطار العام للدراسة

The Overall Framework of the Study

تشتمل الدراسة في هذا المبحث على ما يلي:

1.1.1: مشكلة الدراسة.

2.1.1: أهمية الدراسة.

3.1.1: أهداف الدراسة.

4.1.1: فرضيات الدراسة.

5.1.1: متغيرات الدراسة.

1.1.1: مشكلة الدراسة Problem of the study

تسعى كافة الشركات بما فيها الشركات المالية إلى تحقيق الكفاءة والفعالية في أدائها المالي والإداري حتى تتمكن من معالجة التحديات التي قد تواجهها، وقد يكون تطبيق نظام التدقيق الداخلي بشكله المتكامل وفق معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي أحد أهم الطرق التي تعمل على ضبط أداء تلك الشركات، حيث لا تستطيع الإدارة العليا في أي شركة ممارسة كامل العمليات الرقابية بنفسها للعديد من الأسباب أهمها عدم وجود الوقت الكافي لديها، ومن هنا تكمن أهمية الاعتماد على نظام التدقيق الداخلي والذي من خلاله يمكن قياس وتقويم الأداء المالي والإداري في هذه الشركات، والتي لا نعرف مدى قدرته على تلبية احتياجات الشركة والمساعدة في تحقيق أهدافها الإستراتيجية والتي تنعكس على ضبط الأداء المالي والإداري لهذه الشركات. وعليه فإن مشكلة الدراسة تتمثل بالإجابة على السؤال الرئيس التالي:

ما هي وسائل تطوير إجراءات التدقيق الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين في ظل معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي؟

ومنه ينبثق الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما مدى تطبيق مفاهيم حديثة لإجراءات التدقيق الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين؟

٢- ما مدى تمتُّع المدقق الداخلي باستقلالية وموضوعية كاملة وقدرته على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين؟

٣- ما مدى توفر الكفاءة المهنية والتدريب الكافي للمدقق الداخلي وقدرته على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين؟

٤- ما مدى اضطلاع لجان التدقيق في شركات التأمين بواجباتها وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين؟

٥- ما مدى كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة والضبط الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين؟

٦- ما مدى الالتزام بتطبيق معايير أداء واضحة للتدقيق الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين؟

2.1.1: أهمية الدراسة Importance of the study

تُشكل شركات التأمين جزءاً مهماً في اقتصاديات الدول وتُعتبر أحد أهم أعمدة النظام الاقتصادي في الدولة، لذلك فإنه يتعين على تلك الشركات أن تتمتع بدرجة عالية من الاستقرار المالي والإداري لضمان الاستمرار في التطوير والتقدم نحو الأفضل.

ونظراً لما لنظام التدقيق الداخلي من أثر كبير ومهم في ضبط الأداء المالي والإداري للشركة وإمكانية استفادة أصحاب القرار في تحسين وتفعيل الأداء بما يُسهم في إنجاح الشركة جاءت هذه الدراسة باعتبارها أول دراسة متخصصة حسب علم الباحث، ترمي إلى تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي في شركات التأمين العاملة في فلسطين، الأمر الذي سيكون له تأثير فاعل في مراجعة وتقييم وتطوير أنظمة الرقابة والضبط الداخلي المطبقة في شركات التأمين وتحديد الجوانب التي بحاجة إلى تطوير أو تصحيح بهدف الحصول على أفضل النتائج التي تضمن للشركة استمراريتها في التقدم والنمو نحو الأفضل، مما ينعكس على تطوير أدائها وترسيخ مكانتها ودورها في السوق. كما ستُساهم هذه الدراسة في خدمة البحث العلمي بما يعود بالفائدة على النظام الاقتصادي العام.

3.1.1: أهداف الدراسة Purposes of the study

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- تقييم أنظمة التدقيق الداخلي المتبعة في شركات التأمين العاملة في فلسطين بما ينسجم مع معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي وقياس مساهمتها في تطوير إجراءات التدقيق الداخلي، وزيادة فعالية أنظمة الرقابة والضبط الداخلي.

٢- الوقوف على إجراءات وأنظمة الرقابة والضبط الداخلي المطبقة في شركات التأمين العاملة في فلسطين والتي تشمل تقييم الظروف والعوامل المحيطة بنظام التدقيق الداخلي ومدى تأثيرها على كفاية النظام.

٣- الوقوف على دور لجان التدقيق في شركات التأمين وقياس العلاقة بين القيام بواجباتها الممنوحة لها حسب القانون ومدى تأثير أداء تلك اللجان في إنجاح عملية التدقيق الداخلي.

٤- تقييم مدى كفاءة نظام التدقيق الداخلي وتطوير السياسات اللازمة لعمليات التدقيق وفق معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي وقياس أثرها في ضبط الأداء المالي والإداري لشركات التأمين العاملة في فلسطين.

٥- إلقاء الضوء على فعالية هذا النظام من خلال تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف نحو تطبيقه.

4.1.1: فرضيات الدراسة Hypotheses of the study

اعتمد الباحث في إجابته على مشكلة الدراسة وأهدافها بالفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:**

تُطبق شركات التأمين العاملة في فلسطين مفاهيم حديثة لإجراءات التدقيق الداخلي، الأمر الذي يؤثر تأثيراً ذو دلالة إحصائية في قدرة تلك الشركات على ضبط الأداء المالي والإداري عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

- **الفرضية الثانية:**

يتمتع المدقق الداخلي في شركات التأمين العاملة في فلسطين بالاستقلالية والموضوعية، الأمر الذي يؤثر تأثيراً ذو دلالة إحصائية في قدرته على ضبط الأداء المالي والإداري في تلك الشركات عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

- **الفرضية الثالثة:**

تتوفر لدى المدقق الداخلي في شركات التأمين العاملة في فلسطين الكفاءة المهنية والتدريب الكافي، الأمر الذي يؤثر تأثيراً ذو دلالة إحصائية في قدرته على توفير المتطلبات اللازمة لنجاح عملية التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في تلك الشركات عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

- **الفرضية الرابعة:**

تعمل شركات التأمين العاملة في فلسطين على تفعيل دور لجان التدقيق لديها، الأمر الذي يؤثر تأثيراً ذو دلالة إحصائية في قدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

- **الفرضية الخامسة:**

تقوم شركات التأمين العاملة في فلسطين بتطوير وتفعيل نظام الرقابة والضبط الداخلي، الأمر الذي يؤثر تأثيراً ذو دلالة إحصائية في قدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

- **الفرضية السادسة:**

تلتزم شركات التأمين العاملة في فلسطين بتطبيق معايير أداء واضحة للتدقيق الداخلي، الأمر الذي يؤثر تأثيراً ذو دلالة إحصائية في قدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

- **الفرضية السابعة:**

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين تعزى للمتغيرات الشخصية التالية: (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، الشهادات المهنية، المستوى التنظيمي الذي تتبعه دائرة التدقيق الداخلي في الشركة، عدد الدورات التي التحقت بها في مجال التدقيق).

5.1.1: متغيرات الدراسة Variables of the study

تم تحديد متغيرات الدراسة كالتالي:

المتغير التابع:

- الأداء المالي والإداري.

المتغيرات المستقلة:

- مفاهيم حديثة لإجراءات التدقيق الداخلي.
- استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي.
- الكفاءة المهنية والتدريب الكافي للمدقق الداخلي.
- تفعيل دور لجان التدقيق.
- نظام الرقابة الداخلية والضبط الداخلي.
- الالتزام بتطبيق معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.

ويوضح الشكل التالي رقم (1.1) العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة:

شكل رقم (1.1)

نموذج الدراسة

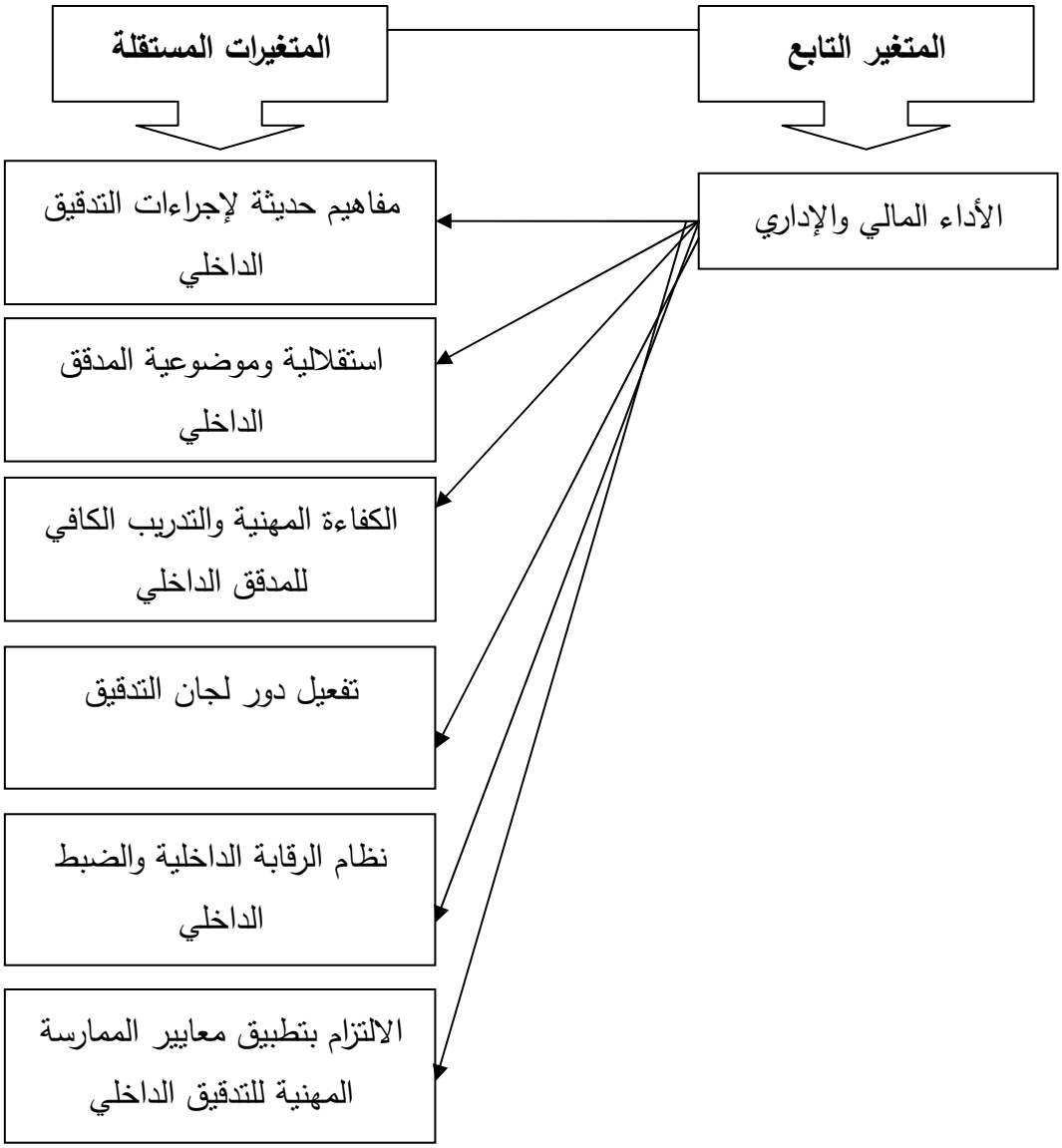

المصدر: (إعداد الباحث).

المبحث الثاني

الأدبيات والدراسات السابقة

Literature and previous studies

تشتمل الدراسة في هذا المبحث على ما يلي:

1.2.1: الدراسات السابقة العربية.

2.2.1: الدراسات السابقة الأجنبية.

3.2.1: التعليق على الدراسات السابقة.

الأدبيات والدراسات السابقة

تناولت عدة أبحاث ودراسات موضوع التدقيق الداخلي بكافة جوانبه، ودوره في تحقيق الكفاءة والفعالية نذكر منها ما يلي:

1.2.1: الدراسات العربية Arab Studies

١- دراسة (الفرح، وآخرون، 2011)، بعنوان: "مدى التزام شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي: دراسة ميدانية".

هدفت الدراسة إلى بيان مدى التزام شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي، ومعرفة أثر حجم الموجودات على درجة الالتزام. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم استخدام استبانة شملت المجالات الرئيسة لمعايير التدقيق الداخلي، وقد تم توزيعها على دوائر التدقيق الداخلي في شركات التأمين.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: 1) إن شركات التأمين الأردنية تلتزم بمعايير التدقيق الداخلي بنسبة إجمالية وصلت إلى 85%، مما يدل على الإدراك المبكر لدور التدقيق الداخلي في هذا القطاع. 2) بالنسبة لمعايير عناصر التدقيق الداخلي فقد بلغت نسبة الالتزام بمعايير الاستقلال 80%، ومعايير العناية المهنية 88%، ورقابة جودة التدقيق الداخلي 86%، وإدارة أنشطة التدقيق الداخلي 87%، وتقييم وتطوير إدارة المخاطر 81%، وطبيعة تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق 95%. 3) عدم وجود علاقة بين مدى التزام شركات التأمين الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي وحجم الشركة ممثلاً في إجمالي الأصول.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة: 1) يجب على إدارات شركات التأمين عدم تكليف المدققين الداخليين بأية أعمال تنفيذية قد تؤثر على الاستقلال الفعلي للمدقق الداخلي. 2) ضرورة عقد الدورات التدريبية للمدققين الداخليين لمواكبة كل ما يُستجد من متطلبات ومعايير ونظم تحكم سلوكهم المهني، وتُنمي قدراتهم على أداء مهامهم بكفاءة وفاعلية. 3) ضرورة قيام شركات التأمين الأردنية بتعيين الموظفين المؤهلين تأهيلاً كافياً خاصةً من تخصص المحاسبة في إدارة التدقيق الداخلي.

٢- دراسة (الراوي، 2011)، بعنوان: "استخدام منهج six sigma في ضبط جودة التدقيق الداخلي: دراسة ميدانية على المستشفيات الخاصة الحائزة على جائزة الجودة والتميز في محافظة عمان".

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة تطبيق منهج six sigma وإلى أي مدى تؤثر معاييره (التزام ودعم الإدارة العليا، التغذية العكسية والقياس، التحسين المستمر، العمليات والأنظمة، أثر الموارد) في ضبط جودة التدقيق الداخلي بالمستشفيات الخاصة الحائزة على جائزة الجودة والتميز في محافظة عمان.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: 1) تلتزم المستشفيات الخاصة الحائزة على جائزة الجودة والتميز في محافظة عمان بمعيار إدارة أنشطة التدقيق الداخلي ومعيار تقييم إدارة المخاطر بشكل عال. 2) تلتزم المستشفيات بمعيار تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق بشكل عال. 3) وجود تأثير ذي دلالة معنوية لمعايير six sigma (التزام ودعم الإدارة العليا، التغذية العكسية والقياس، التحسين المستمر، العمليات والأنظمة، والموارد البشرية) على جودة التدقيق الداخلي بالمستشفيات عند مستوى دلالة (0.05).

ومن أهم توصيات الدراسة: 1) ضرورة الاهتمام بمفهوم six sigma والتأكيد على إمكانية استخدامه في المستشفيات لما له من أهمية من الناحية العلمية وذلك من خلال تقليل الأخطاء الطبية وتحسين جودة الخدمات المقدمة والتي تتناسب مع توقعات المستفيدين، وهو ما ينعكس على جودة التدقيق الداخلي. 2) ضرورة التزام المستشفيات بالعمل بمنهج six sigma لما له من أثر في تحسين نتائج عمليات التدقيق وتقييم المخاطر.

٣- دراسة (البجيرمي، 2011)، بعنوان: "دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر: دراسة ميدانية في المصارف السورية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي وفعاليتها في إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة والخاصة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: 1) يساهم نشاط التدقيق الداخلي بشكل فعال في عملية إدارة وتحديد وتقييم المخاطر في المصارف السورية الخاصة دون المصارف العامة. 2) لا يوجد اهتمام من قبل المصارف العامة والخاصة بأهمية حصول عامليها في قسم التدقيق الداخلي على الشهادات المهنية الدولية في هذا المجال، بالإضافة إلى قلة الدورات التدريبية التي تتيح للعاملين متابعة التطورات في مجال التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر. 3) يوجد عدد من المصارف العامة تأخرت في إحداث قسم مستقل للتدقيق الداخلي والفصل بينه بين قسم الرقابة الداخلية.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة: 1) ضرورة تفعيل دور وظيفة التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة لتساعدها في مواجهة الأزمات المالية المستقبلية والمحافظة على بقاءها. 2) ضرورة الإسراع في إحداث قسم مستقل للتدقيق الداخلي في المصارف العامة له استقلاليته الكافية من خلال تبعيته للجنة التدقيق في المصرف. 3) ضرورة قيام المصارف العامة والخاصة بإجراء المزيد من الدورات التدريبية الداخلية والخارجية المستمرة في مجال التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر لبقاء عامليها على إطلاع مستمر بالتطورات المهنية في هذه المجالات وأية مجالات أخرى ذات صلة بالتدقيق الداخلي.

٤- دراسة (أبو سرعة، 2010)، بعنوان: "التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية: دراسة حالة التكامل بين شركة KPMG، وإدارة التدقيق الداخلي في بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار في الجمهورية اليمنية".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية وفائدة كلاً من التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في خدمة الشركة، وتوضيح مفهوم التكامل بينهما ومدى أهميته وفائدته على عمل كل من المدقق الداخلي والخارجي، بالإضافة إلى تحديد مجالات وأوجه هذا التكامل ومدى استفادة كل منهما من عمل الآخر بما يحقق أعلى فعالية وفائدة للطرفين وللشركة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: 1) إن النسبة الكبيرة من عملية التكامل تمثلت فيما تقدمه وظيفة التدقيق الداخلي من مساعدة للمدقق الخارجي، كونها وظيفة تمارس نشاطها بصورة مستمرة داخل الشركة وهي الجهة الوحيدة التي لها الحق في قياس مدى التزام كافة العاملين بالسياسات والتعليمات الإدارية الموضوعة. 2) إن دائرة التدقيق الداخلي بالبنك تتمتع باستقلالية مناسبة كونها تتبع مباشرة لمجلس إدارة البنك. 3) إن التكامل بين عمل المدققين الداخليين بالبنك وعمل مدققي الشركة الخارجيين KPMG ليس بالمستوى المطلوب الذي يجب أن يكون عليه وفق متطلبات معايير التدقيق الدولية، وذلك بسبب عدم توفر الثقة المتبادلة بين الطرفين من خلال تحفظ المدققين الداخليين بالبنك على بعض المعلومات التي تتكشف لهم أثناء تنفيذهم لمهامهم، وعدم وجود تشريع محلي يلزم الطرفين بضرورة التعاون والتكامل فيما بينهما.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة: 1) ضرورة اهتمام المؤسسات بدائرة التدقيق الداخلي من خلال تزويدها بالعدد الكافي من المدققين الداخليين المؤهلين علمياً وعملياً والعمل على تدريبهم وتطوير مهاراتهم بشكل مستمر حتى يقوموا بالدور المناط بهم في ضوء المتغيرات الدولية المستمرة. 2) على المدقق الخارجي أن يكون دائماً على علم أنه هو المسؤول الأول عن نتائج عمله حتى لو اعتمد في ذلك على عمل المدقق الداخلي. 3) ضرورة أن يتولى المجلس الأعلى للمحاسبة والمراجعة في الجمهورية اليمنية إصدار تشريع قانوني يُلزم المدققين الداخليين والخارجيين في اليمن بضرورة التكامل والتعاون فيما بينهما.

٥- دراسة (المومني، 2010)، بعنوان: "تقييم مدى التزام الشركات الأردنية المساهمة بضوابط تشكيل لجان التدقيق وآليات عملها لتعزيز حوكمة الشركات: دراسة ميدانية".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى التزام مجالس الإدارة في الشركات الأردنية المساهمة بضوابط تشكيل لجان التدقيق، بالإضافة إلى تقييم مدى وجود آليات عمل للجان التدقيق في هذه الشركات ودورها في تعزيز حوكمة الشركات.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: 1) أن ما نسبته (60.20%) من أعضاء مجالس الإدارة لا يوجد لديهم خبرة في المجال المالي أو المحاسبي، وإن ما نسبته (42.4%) يوجد لديهم خبرة في المجال الإداري لأقل من عشر سنوات، وما نسبته (34.70%) من أعضاء مجالس الإدارة تخصصاتهم الأكاديمية ليست في بيئة المال والأعمال الاقتصادية. 2) تلتزم مجالس الإدارة بدرجة متوسطة بضوابط تشكيل لجان التدقيق في الشركات الأردنية المساهمة. 3) تحرص مجالس الإدارة بدرجة متوسطة على وجود آليات عمل للجان التدقيق في الشركات الأردنية المساهمة.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة: 1) ضرورة مراعاة الكفاءة والخبرة والاستقلالية من قبل مجالس إدارة الشركات عند اختيارها لأعضاء لجان التدقيق. 2) ضرورة أن تُلزم هيئة الأوراق المالية الشركات بوضع دليل عمل للجان التدقيق بما يحقق كفاءة وفعالية عالية. 3) ضرورة إلزام الشركات الأردنية بتقديم تقرير حول فعالية لجان التدقيق ضمن تقاريرها السنوية.

٦- دراسة (مبارك، 2010)، بعنوان: "جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على البيئة السعودية".

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح كمتغير تابع ومستوى جودة أنشطة التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة السعودية كمتغير مستقل، وبالتالي استنتاج مدى فعالية دور التدقيق الداخلي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: 1) وجود علاقة عكسية ذات تأثير معنوي بين جودة التدقيق الداخلي وإدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية. 2) إن حجم عمل التدقيق الداخلي المرتبط بعملية إعداد وعرض التقارير المالية هو المتغير الوحيد الذي له تأثير معنوي على إدارة الأرباح.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة: 1) ضرورة إجراء المزيد من البحوث التي تتناول ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية لمعرفة كيفية تطبيق ممارسات إدارة الأرباح في البيئة السعودية بالمقارنة مع البيئات الاقتصادية الأخرى في الدول المتقدمة. 2) إن نظام التدقيق الداخلي مازال ينقصه الكثير من البحوث مثل وسائل تفعيل دور التدقيق الداخلي في الحد من ممارسات إدارة الإرباح، والعلاقة بين جودة التدقيق الداخلي وجودة نتائج التدقيق الخارجي والعلاقة بين جودة التدقيق الداخلي وأتعاب عملية التدقيق الخارجي.

٧- دراسة (العاني، وآخرون، 2009)، بعنوان: "التدقيق الداخلي في ظل إطار حوكمة الشركات ودوره في زيادة قيمة الشركة".

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى تأثير التدقيق الداخلي في قيمة الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وذلك من خلال بيان مدى تطور التدقيق الداخلي نتيجة لظهور مفهوم حوكمة الشركات وأثر ذلك التطور في خلق قيمة إضافية للشركة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: 1) يقوم التدقيق الداخلي بإضافة قيمة للشركة من خلال الوظائف التي أصبح يضطلع بأدائها في إطار حوكمة الشركات والتي تشمل توفير المعلومات للإدارة بكل مستوياتها، تقييم نظام الرقابة الداخلية، تقييم إدارة المخاطر، وتقييم التزام الشركة بمبادئ حوكمة الشركات. 2) إن لجنة التدقيق تعتبر من اللجان الداعمة لصحة وتطبيق الحوكمة من خلال توفيرها الاستقلالية الكاملة لكل من المدقق الداخلي والخارجي، مما يؤدي إلى تدعيم عملية التدقيق والتأكد من دقة وموضوعية التقارير المالية. 3) يوجد قصور في إطلاع المدققين الداخليين على المعايير الدولية سواء التي تخص التدقيق أو المحاسبة والاكتفاء بالمعايير المحلية على أضيق نطاق، والقوانين والتعليمات الصادرة من الجهات القطاعية وذلك نتيجة إلزامهم للعمل بموجبها.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة: 1) ضرورة إخضاع المدققين الداخليين وأساليب عملهم إلى عملية تقويم مستمرة لتحديد نقاط القوة، والعمل على تطوير خبراتهم ومهاراتهم ومساعدتهم في الإطلاع على أساليب التدقيق الحديثة المتبعة في الدول المتقدمة. 2) الاهتمام باللجان المنبثقة من الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة وضمان عملها بالشكل المطلوب لتدعيم عمل حوكمة

الشركات، وهذه اللجان هي: لجنة التدقيق، لجنة التعويضات والمكافآت، لجنة حوكمة الشركات. 3) ضرورة إدخال وظائف جديدة ضمن نطاق عمل التدقيق الداخلي منها: التأكد من ممارسة صغار حملة الأسهم لحقوقهم في التصويت وإطلاعهم على التقارير المالية حال صدورها وإبداء أرائهم في تعيين أعضاء مجلس الإدارة، تقديم الاستشارة والمشورة إلى الإدارة العليا، إعداد هيكل الحوافز والتعويضات سواء لمجلس الإدارة والمدير المفوض وبقية التنفيذيين.

٨- دراسة (عبد الصمد، 2009)، بعنوان: "دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات: دراسة ميدانية".

هدفت الدراسة إلى بيان دور التدقيق الداخلي كآلية من آليات حوكمة الشركات، وسبل تفعيلها في الجزائر، بالإضافة إلى بيان الاتجاهات الحديثة للتدقيق الداخلي وخصوصاً فيما يتعلق بمعاييرها الدولية، والتعرف على مختلف أدوار التدقيق الداخلي التي تسمح بتحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر وعلاقتها التعاونية مع أطراف حوكمة الشركات.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: 1) إن إصدار المعايير الدولية للتدقيق الداخلي لعبت دوراً كبيراً في تطوير أداء التدقيق الداخلي واتساع نطاق عملها ليشمل تقييم المخاطر وتقديم الخدمات الاستشارية بما يضيف قيمة للشركة ويؤدي إلى تطبيق حوكمة الشركات. 2) أن أدوات الرقابة داخل الشركة تختلف اليوم عما كانت عليه في السابق، كما أن وظيفة التدقيق الداخلي أصبحت من الوظائف المهمة في الشركة نظراً لما تقدمه من مساندة لمجلس الإدارة، لجنة التدقيق، الإدارة العليا، والمدقق الخارجي، وكذلك دورها في تقييم نظام الرقابة الداخلية وتدقيقها لإدارة المخاطر مما يُساعد في تطبيق حوكمة الشركات. 3) أن عمل التدقيق الداخلي يرتكز على ثلاثة عناصر أساسية تتحدد على أساسها درجة تأثيرها في حوكمة الشركات وهي: أهلية المدقق الداخلي، استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي، وجودة أداء عمل المدقق الداخلي.

ومن أهم توصيات الدراسة: 1) ضرورة إعادة تنظيم وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية بما يضمن استقلاليتها وموضوعيتها وكفاءة وفعالية عملياتها. 2) ضرورة فحص وظيفة التدقيق الداخلي من قبل أطراف خارجية تتوافر لديهم الخبرة اللازمة لذلك على الأقل كل خمس سنوات من أجل ضمان أدائها بمستوى يحقق الرضا لأصحاب المصالح. 3) ضرورة العمل على مواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال ضمن مناهج التعليم العالي للجامعات الجزائرية والاعتراف بالتطورات الحديثة للتدقيق الداخلي وحوكمة الشركات، وإدراج مقياس لكل من التدقيق الداخلي وحوكمة الشركات، بالإضافة إلى مقياس خاص بأخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي.

٩- دراسة (دريباتي، 2009)، بعنوان: "دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء البيئي: دراسة ميدانية".

هدفت الدراسة إلى توضيح مهام ومسؤوليات المدققين الداخليين عند قيامهم بتقييم الأداء البيئي للشركات الصناعية العاملة في محافظة اللاذقية بسوريا، وبيان ربحية الشركات الملتزمة بالتدقيق الداخلي البيئي، كما هدفت إلى تحديد المؤهلات المطلوبة من المدققين الداخليين المكلفين بتقييم الأداء البيئي والصعوبات التي قد يواجهها هؤلاء المدققين أثناء قيامهم بتدقيق الأداء البيئي، وقد تم تحقيق نتائج الدراسة من خلال استبانة تم توزيعها على (22) شركة منها شركات فردية، شركات أشخاص، وشركات أموال.

ومن أهم نتائج الدراسة: 1) عدم قيام المدققين الداخليين بتقييم الأداء البيئي. 2) عدم امتلاك المدققين الداخليين المؤهلات العلمية والمهنية التي تخولهم القيام بالتدقيق البيئي وافتقارهم لدورات تدريبية لتطوير مهاراتهم المتعلقة بتقييم الأداء البيئي. 3) عدم اهتمام الشركات السورية بالتدقيق البيئي، حيث إنه لا يوجد تعليمات داخلية وإدارية تُلزم المراجعين الداخليين بتقييم الأداء البيئي.

ومن أهم توصيات الدراسة: 1) ضرورة إيجاد جمعية مدققين داخليين في سورية تكون مسؤولة عن المدققين الداخليين وتعمل على وضع وتطوير المبادئ والمعايير والإجراءات الخاصة بالتدقيق البيئي. 2) ضرورة العمل على جعل التدقيق البيئي تدقيق إلزامي، وإيجاد المعايير اللازمة التي تساعد المدققين الداخليين على القيام بتدقيق الأداء البيئي. 3) ضرورة الاهتمام بتدريس مقرر يختص بالتدقيق الداخلي في الجامعات السورية، والتطرق للتدقيق البيئي ضمن هذا المقرر.

١٠- دراسة (الشرايري، 2009)، بعنوان: "سياسات وإجراءات التدقيق الداخلي في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات في البنوك الأردنية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على المخاطر المؤثرة في التدقيق الداخلي في ظل تكنولوجيا المعلومات، والتعريف بالمعايير الدولية المتعلقة بالتدقيق الداخلي ووسائله والسيطرة على المخاطر وفقاً للمعايير الدولية وتحديد مدى تطبيقها في البنوك الأردنية وتأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على عملية التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية، والتعرف على الإجراءات والسياسات التي يقوم بها المدقق الداخلي لضمان البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات ومعداتها وبرمجياتها وتجنب الأخطار المرتبطة بالأشخاص وأمن المعلومات التي تؤثر في عملية التدقيق.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: 1) أن البنوك التجارية الأردنية تتبع سياسات وإجراءات تدقيق معدات تكنولوجيا المعلومات وتطورها بما يتلاءم مع التغير السريع والمستمر بتكنولوجيا المعلومات. 2) أن وحدات التدقيق في البنوك الأردنية تقوم بالتأكد من تدقيق نظم المعلومات والتأكد من توافر وسائل الحماية والسلامة لنظم المعلومات المطبقة فيها من قبل برامج الحماية من الفيروسات ومن وسائل حماية أمن نظم المعلومات المستخدمة التي يتم التدقيق عليها أيضا للتأكد من وجود رقابة دورية على كلمات السر وإنها تجدد دورياً. 3) أن المدققين الداخليين في البنوك الأردنية يقوموا بتنفيذ أعمال التدقيق بغض النظر عن النظام المعتمد (يدوياً أو محوسباً) ويستعينون بأصحاب الخبرة عند التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات ويستخدمون الحاسب في عملية التدقيق. 4) أن العاملين في مجال التدقيق الداخلي لديهم معرفة بالمعايير الدولية المتعلقة بالتدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات، كما يتم التأكد من وجود رقابة مادية كافية للدخول لغرفة الحاسوب، ورقابة كافية على البرمجيات الخدمية، وتوجد برمجيات رقابية للوصول إلى النظام وان المبرمجين مقيدون من الوصول للبرامج كما يتم التأكد من قواعد السرية والأمان التي يجب أن تطبق والتأكد من سلامتها.

ومن أهم توصيات الدراسة: 1) ضرورة قيام البنوك التجارية الأردنية بإعداد وإصدار دليل يوضح إجراءات التدقيق الداخلي اللازمة في ظل تكنولوجيا المعلومات، يتضمن البنية التحتية والبرمجيات والإجراءات التي يمكن للمدققين الداخليين الاستعانة بها في كل بنك. 2) أن تتضمن مهام وواجبات المدقق الداخلي تدقيق بنية تكنولوجيا المعلومات في البنوك التجارية الأردنية وان يتم تضمين تقريره جزء عن تدقيق تكنولوجيا المعلومات في البنوك الأردنية. 3) ضرورة تأسيس وحدات خاصة بتكنولوجيا المعلومات في البنوك التجارية الأردنية.

١١- دراسة (عيسى، 2008)، بعنوان: "العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات: مع دراسة تطبيقية".

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير العوامل المحددة لجودة وظيفة التدقيق الداخلي، والتي تم استخلاصها من معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي، والتحقق عملياً مما إذا كان لجودة وظيفة التدقيق الداخلي دوراً ايجابياً في تحسين جودة حوكمة الشركات في مصر.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: 1) وجود اتفاق بين مجموعات عينة الدراسة التطبيقية الثلاثة (مديري أقسام التدقيق الداخلي، رؤساء لجان التدقيق، وشركاء التدقيق) على صدق الفرض الأول للدراسة التطبيقية، مما يعني أن زيادة أهلية المدققين الداخليين من خلال زيادة المستوى التعليمي، زيادة مستوى الخبرة المهنية، وزيادة مستوى التدريب والتأهيل يؤدى إلى زيادة

جودة وظيفة التدقيق الداخلي. 2) أن زيادة موضوعية المدققين الداخليين من خلال زيادة درجة الاستقلال تؤدي إلى زيادة جودة وظيفة التدقيق الداخلي. 3) أن تحسين جودة أداء عمل وظيفة التدقيق الداخلي من خلال وجود خطة ملائمة للتدقيق الداخلي، بذل المدققين الداخليين للعناية اللازمة، دعم الإدارة العليا لوظيفة التدقيق الداخلي بالموارد اللازمة، وفحص الجودة يؤدي إلى تحسين جودة وظيفة التدقيق الداخلي. 4) أن التفاعل الجيد لوظيفة التدقيق الداخلي مع باقي أطراف حوكمة الشركات، والذي يتحقق من خلال تبادل المعلومات الكافية والملائمة فيما بينهم ينعكس في النهاية وبصورة ايجابية على جودة وظيفة التدقيق الداخلي.

ومن أهم توصيات الدراسة: 1) ضرورة تفعيل دور التدقيق الداخلي في الشركات المصرية، من خلال تأكيد هيئة سوق المال على وجود قسم للتدقيق الداخلي بالشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية أسوةً بغيرها من أسواق المال العالمية. 2) أن على أصحاب المصلحة العمل على ضمان توافر العوامل الأساسية لتحقيق جودة وظيفة التدقيق الداخلي كأهلية المدققين الداخليين، موضوعيتهم، جودة أداء عمل التدقيق الداخلي، والتفاعل الجيد بين وظيفة التدقيق الداخلي وباقي أطراف حوكمة الشركات. 3) ضرورة إنشاء معهد للمدققين الداخليين على شاكلة معهد المدققين الداخليين الأمريكي، وتقع عليه مهام إصدار معايير التدقيق الداخلي الملائمة لبيئة التطبيق العملي في جمهورية مصر. 4) ضرورة العمل على تدريب وتأهيل المدققين الداخليين في مصر لكي يتمكنوا من مواكبة مستجدات التدقيق الداخلي عالمياً، ومنح شهادة المدقق الداخلي القانوني (Certified Internal Auditor, CIA).

١٢- دراسة (الحيزان، 2008)، بعنوان: تطوير أداء المراجعة الداخلية لمواجهة متطلبات الحوكمة: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية".

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور المدققين الداخليين في الشركات المساهمة السعودية من خلال تقييم نطاق العمل والتأهيل العلمي والعملي للمدققين الداخليين في هذه الشركات ومدى تناسبها مع المهام التي يجب أن يقوموا بتنفيذها، وكذلك تقييم مدى الاستقلال الذي يتمتع به المدققين الداخليين في الشركات المساهمة السعودية، بالإضافة إلى تقييم مدى استعداد المدققين الداخليين في هذه الشركات لمواجهة متطلبات الحوكمة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن نطاق عمل المدققين الداخليين وتأهيلهم العلمي والعملي والاستقلال المهني المتاح لهم في عينة البحث تتفق إلى حد كبير ومتطلبات الحوكمة، إلا أن الأمر يتطلب المزيد من التأهيل والاستقلال وتوسعة نطاق العمل بما يتفق مع تحقيق أهداف الحوكمة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تفعيل كافة الجهود والإمكانيات مهنياً وأكاديمياً في المملكة العربية السعودية بشكل أكبر وتوحيدها بهدف تطوير مهنة المحاسبة والتدقيق في السعودية، وذلك بما يتفق وتطبيق الحوكمة.

١٣- دراسة (الحسبان، 2008)، بعنوان: "مدى مواكبة المدققين الداخليين لمتطلبات تكنولوجيا معلومات أنظمة الرقابة الداخلية في شركات المساهمة العامة الأردنية".

هدفت الدراسة إلى تحديد متطلبات تكنولوجيا المعلومات لمكوّنات نظام الرقابة الداخلية التي تم تطبيقها على المدققين الداخليين في شركات المساهمة العامة المدرجة أسماؤها في بورصة عمان للأوراق المالية، في السوق الأول والثاني فقط، وتحديد مدى مواكبة تلك الشركات لمتطلبات أدوات تكنولوجيا المعلومات في أنظمة الرقابة الداخلية فيها.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: 1) أن هناك شركات مساهمة عامة لا يوجد لديها دوائر تدقيق داخلي أو مدققين داخليين وقد بلغ عددها 27 شركة، وأن هناك 84 شركة يوجد فيها دوائر تدقيق داخلي أو مدققين داخليين. 2) أن هناك تأثير لبيئة تكنولوجيا المعلومات على نظام الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الأردنية. 3) أن قطاع البنوك يوجد فيه أعداد مدققين داخليين أكثر بنسبة كبيرة من بقية القطاعات، والسبب يعود في ذلك إلى قوانين البنك المركزي التي تفرض على البنوك تعيين مدققين داخليين، أما بقية القطاعات فأعداد المدققين الداخليين فيها متقاربة وبأعداد قليلة، والسبب في ذلك يعود إلى أن مدقق الحسابات الخارجي يقوم عادة بأعمال مدقق الحسابات الداخلي.

ومن أهم توصيات الدراسة: 1) ضرورة قيام جميع القطاعات باستثناء قطاع البنوك بتعيين مدققين داخليين ذوي كفاءة ودراية بأهمية استخدام أنظمة تكنولوجيا المعلومات، لزيادة كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية في تلك القطاعات، وإعطائهم الدورات التدريبية اللازمة في مجال متطلبات تكنولوجيا المعلومات. 2) ضرورة وجود دوائر تدقيق داخلي أو مدققين داخليين في الشركات المساهمة العامة الأردنية في السوق الثالث، والشركات غير المتداولة في بورصة عمان للأوراق المالية، وعدم اقتصارها على السوق الأول والسوق الثاني. 3) ضرورة تطوير مقاييس الأداء وتطوير قواعد أنظمة تكنولوجيا المعلومات في الشركات وضرورة فصل الواجبات بين الأشخاص العاملين في بيئة استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات.

١٤- دراسة (مخلوف، 2007)، بعنوان: "المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهداف وإجراءات وظيفة التدقيق الداخلي، ومجال عملها وطبيعة وأنواع الخدمات التي تقدمها في البنوك التجارية الأردنية وفق المعايير المتعارف عليها، بالإضافة إلى تقييم وظيفة التدقيق الداخلي في هذه البنوك من خلال الوقوف على التطبيق الفعلي للإجراءات والأهداف المرجوة منها بالمقارنة مع معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها والصادرة عن المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين عام 1978 ولجنة بازل وغيرها، ومدى التنسيق والمواءمة بين إجراءات التدقيق الداخلي المطبقة في البنوك التجارية الأردنية ومعايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: 1) أن البنوك التجارية الأردنية تقوم بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في كافة الإجراءات أثناء تأديتها لأعمالها بنسبة 83% مما يدل على مدى اهتمام المدقق الداخلي الأردني بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها. 2) أن دائرة التدقيق الداخلي تتبع في هيكلها التنظيمي إلى لجنة التدقيق وهي لجنة مستقلة عن إدارة البنك، حيث تتبع تنظيمياً إلى مجلس الإدارة الذي يتولى تعيين أعضائها وتحديد صلاحياتهم ونطاق عملهم، وبالتالي تتمتع باستقلال مناسب. 3) أن قطاع البنوك يلعب دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني الأردني مما يعكس تأثيره على وظيفة التدقيق الداخلي، وبالتالي فالمدقق الداخلي يجب أن يكون مؤهل تأهيل علمي ومهني حتى تحافظ البنوك على دورها المتميز في الاقتصاد المحلي.

ومن أهم توصيات الدراسة: 1) ضرورة قيام البنك المركزي الأردني وبالتعاون مع ذوي الاختصاص بوضع تشريعات وقوانين تضمن إيجاد معايير محلية للتدقيق الداخلي، مسترشدين بمعايير التدقيق المتعارف عليها، وإلزام البنوك التجارية بتطبيقها. 2) ضرورة إنشاء دورية محكمة فصلية تعنى بالأبحاث العلمية في مجال التدقيق الداخلي سواء في قطاع البنوك أو غيرها، وتكون مرشداً للباحثين في هذا المجال، وتساعد على نشر الوعي بأهمية التدقيق الداخلي في القطاعات المختلفة بشكل عام، وفي البنوك التجارية بشكل خاص. 3) ضرورة التنسيق والتعاون ما بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، للاستفادة من عمل المدقق الداخلي، وذلك لزيادة فعالية عملية التدقيق، وتوفير الوقت والجهد الذي يبذله المدقق الخارجي مما يعمل على تخفيض التكاليف التي تتكبدها الإدارة.

١٥- دراسة (السلامي، 2005)، بعنوان: "مدى التزام شركات التأمين اليمنية بمعايير التدقيق الداخلي".

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مدى التزام شركات التأمين اليمنية بمعايير التدقيق الداخلي، وذلك من خلال مقارنة إجراءات التدقيق الداخلي المتبعة لدى هذه الشركات، ومعايير التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين الأمريكي عام 1978، وتعديلاتها، والتي كان آخرها في كانون أول 2003.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: 1) أن درجة الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي من قبل دوائر التدقيق الداخلي في شركات التأمين اليمنية بلغت (72.25%)، وهي درجة مقبولة نسبياً وذلك لعدم وجود التزام كامل وشامل لجميع متطلبات معايير التدقيق الداخلي، بالإضافة لوجود تفاوت في درجة الالتزام بهذه المعايير من شركة لأخرى. 2) أن مدى التزام دوائر التدقيق الداخلي في شركات التأمين اليمنية بمعايير التدقيق الداخلي لا يختلف باختلاف المؤهل العلمي للمدقق الداخلي، وذلك بسبب اكتساب المدققين الداخليين للخبرة العالية من خلال ممارستهم لأعمال التدقيق لفترة طويلة. 3) أن جميع شركات التأمين اليمنية قد خصصت لوظيفة التدقيق الداخلي في هيكلها التنظيمي قسماً أو دائرة، حيث إن ما نسبته (81%) من شركات التأمين اليمنية خصصت دائرة لأنشطة التدقيق الداخلي في هيكلها التنظيمي، في حين أن (19%) من هذه الشركات خصصت قسماً خاصاً لأنشطة التدقيق الداخلي في هيكلها التنظيمي، مما يدل على الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي من الناحية التنظيمية.

ومن أهم توصيات الدراسة: 1) ضرورة قيام شركات التأمين اليمنية بإنشاء لجان تدقيق وربط دائرة التدقيق الداخلي تنظيمياً بهذه اللجان، وذلك من أجل تحقيق الاستقلال الفعلي والتام للمدقق الداخلي. 2) عدم تكليف المدققين الداخليين بأية أعمال تنفيذية قد تؤثر على الاستقلال الفعلي للمدقق الداخلي. 3) ضرورة العمل على تعيين الموظفين المؤهلين تأهيلاً كافياً ممن تخصصهم محاسبة في دائرة التدقيق الداخلي في الشركة.

2.2.1: الدراسات الأجنبية Foreign studies

١- دراسة (Turlea, et. al., 2011) بعنوان:

"Empirical research on the Internal Audit into public hospitals from Romania"

هدفت الدراسة إلى بيان أثر وظيفة التدقيق الداخلي في المستشفيات العامة في رومانيا ودورها في إضافة القيمة، من خلال تقييم أنظمة الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر، وحوكمة الشركات، وذلك بأخذ آراء المدراء التنفيذيين في هذه المستشفيات فيما يتعلق بمدى إدراكهم بطريقة ودور المدقق الداخلي في تحسين أداء تلك المستشفيات.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: 1) كافة عينة الدراسة ارتأت أن وظيفة التدقيق الداخلي تسهم بشكل كبير في تحسين أداء المستشفيات العامة في رومانيا، وإن دائرة التدقيق الداخلي تعتبر شريكاً للإدارة. 2) 73% من مدراء المستشفيات يرون أن وظيفة التدقيق الداخلي يمكنها إضافة قيمة للمستشفيات من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية، بينما 57% منهم يرون أن إضافة القيمة تتحقق من خلال إدارة المخاطر، ويرى 19% أن إضافة القيمة تتحقق من خلال الحوكمة. 3) 69% من مدراء المستشفيات يرون أن وظيفة التدقيق الداخلي ستعمل في المستقبل القريب على تخفيض أوجه القصور في هذه المستشفيات بنسبة تتعدى 50%.

ومن أهم توصيات الدراسة: 1) ضرورة تغيير الدور التقليدي الذي تضطلع به أنظمة تلك المستشفيات والعمل على تفعيل وظيفة التدقيق الداخلي لكي تتخطى كافة أوجه القصور في المستقبل. 2) يجب تطوير طرق التدقيق الداخلي وفقاً للحقائق القائمة حتى تتمكن من تحسين أداء تلك المستشفيات.

٢- دراسة (Lin, et. al., 2011) بعنوان:

"The Role of the Internal Audit Function in the Disclosure of Material Weaknesses"

هدفت الدراسة إلى التحقق من مدى الترابط بين أوجه القصور (الضعف) الجوهرية ودور وظيفة التدقيق الداخلي في الكشف عن هذا القصور من خلال الأنشطة والممارسات التي يقوم بها المدقق الداخلي في الشركات المساهمة، بالإضافة إلى ما يتمتع به المدقق الداخلي من صفات، وذلك بالاستناد إلى قانون أوكسلي 2002، الفقرة 404، وقد تم اختبار تلك العلاقة باستخدام بيانات 214 شركة مساهمة.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: 1) أن طبيعة ونطاق أنشطة التدقيق الداخلي ترتبط بقوة مع إجراءات الكشف عن أوجه القصور بدرجة أكبر مما يتمتع به المدقق الداخلي من صفات والمتمثلة في الاختصاص والموضوعية باستثناء الصفة المتعلقة بالمستوى التعليمي للمدقق الداخلي والتي ترتبط إلى حد كبير مع إجراءات الكشف عن أوجه القصور. 2) أن الكشف عن أوجه القصور الجوهرية يرتبط بشكل ايجابي مع درجة التنسيق والتعاون بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها: 1) ضرورة توسيع الأبحاث المتعلقة بكلاً من التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية على التقارير المالية وذلك باستخدام البيانات المسحية من الشركات والمدعمة بوثائق مصدقة. 2) يجب تحديد ممارسات وإجراءات التدقيق الداخلي النوعية والمرتبطة بالكشف والوقاية من أوجه القصور الجوهري. 3) هناك فرصة كبيرة للمدقق الخارجي في الكشف عن أوجه القصور الجوهرية إذا ما قام بتنسيق جهوده مع المدقق الداخلي.

٣- دراسة (Soh, et. al., 2011) بعنوان:

"The Internal Audit Function- perceptions of internal audit roles, effectiveness and evaluation."

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الأدوار الحالية لوظيفة التدقيق الداخلي ومسؤولياتها، ومدى توصيف ممارساتها في تقييم فعالية وأداء الشركات، وذلك نظراً لموقعها الفريد داخل الشركة وقدرتها على تقديم تأكيدات حول عمليات حوكمة الشركات، خاصةً بعد الأزمة المالية العالمية وما نتج عنها من فضائح مالية للعديد من الشركات مما دفع بدوره إلى زيادة الوعي وطلب تأكيدات داخلية بشأن عمليات حوكمة الشركات، بما في ذلك الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: 1) أن وظيفة التدقيق الداخلي شهدت إجراءات توسع مهمة وإعادة تركيز لدورها في إطار حوكمة الشركات، وهذا يعزى إلى التغيرات والإصلاحات التنظيمية الأخيرة التي حدثت في كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا، بالإضافة إلى زيادة الوعي بقيمة وجودة وظيفة التدقيق الداخلي ولجان التدقيق . 2) أن آليات تقييم الأداء للمدقق الداخلي غير متزامنة مع التطورات في الأدوار التي يقوم بها، مما يؤدي إلى صعوبة في تقييم المدى الذي يتوقعه أصحاب المصلحة من وظيفة التدقيق الداخلي.3) أن هناك علاقة جيدة بين كلاً من المدقق الداخلي والخارجي وبدرجات متفاوتة من الاعتماد المتبادل فيما بينهم، حيث بإمكان المدقق الخارجي الوصول بحرية لتقارير وأوراق عمل المدقق الداخلي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها: 1) ضرورة قيام منظمي المهنة وواضعي المعايير بتوفير مؤشر مرجعي واضح لكل من المدقق الداخلي ولجان التدقيق. 2) يتعين على مدققي الحسابات الخارجيين النظر في مختلف جوانب حوكمة الشركات، بما في ذلك موضوعية وجودة أداء المدقق الداخلي.

٤- دراسة (Rahahleh, 2010) بعنوان:

"Regulating the Profession of Internal Auditing in Jordan"

هدفت الدراسة إلى تنظيم وظيفة التدقيق الداخلي في الأردن والنهوض بها من خلال تحديد مدى إدراك الإدارة للمفهوم الحديث للتدقيق الداخلي والدور الفعال لهذه الوظيفة، وتحديد مدى الحاجة لتنظيم ممارسة هذه المهنة من خلال وضعها ضمن إطار معايير التدقيق الداخلي باعتبارها المرجع الفني والمنظم لهذه الوظيفة، بالإضافة إلى تحديد ما إذا كانت الشروط التي تنص على الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي سوف تسهم في تنظيم وظيفة التدقيق الداخلي.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمها: 1) توافر الفهم والإدراك السليم لدور ومفهوم التدقيق الداخلي الحديث يعتبر عنصر أساس لتنظيم مهنة التدقيق الداخلي. 2) تحديد الاحتياجات من وظيفة التدقيق، والاعتماد على معايير التدقيق الداخلي سيسهم في تنظيم الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي. 3) وجود سلطة مهنية تشرف على أنشطة التدقيق الداخلي، وتوافر التشريعات المناسبة للتأكد من تنفيذ مهام التدقيق بشكلها الكامل سوف يسهم في تعزيز ممارسة التدقيق في الشركة وبالتالي تنظيم الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها: 1) تعزيز الوعي لدى إدارة الشركة فيما يتعلق بالمفهوم الحديث للتدقيق الداخلي. 2) ضرورة العمل على تطوير التشريعات الحالية لتغطية الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي بشكل شامل وأكثر تحديداً حول التأكد من قلة المهارة والكفاءة وأية ممارسات قد تضر بمصلحة المهنة، وعدم الاكتفاء بوجود لجان التدقيق فقط. 3) الحاجة لإصدار معايير تدقيق داخلي أردنية تتلاءم مع الثقافة الأردنية والمعايير الدولية. 4) ضرورة العمل على إنشاء جمعية متخصصة في التدقيق الداخلي تعمل على تنظيم هذه المهنة وإصدار المعايير والشهادات المهنية لممارسة التدقيق الداخلي.

٥- دراسة (Stewart, et. al., 2010) بعنوان:

"Internal Audit Independence and Objectivity: Emerging Research Opportunities"

هدفت الدراسة إلى استعراض المؤلفات والأدبيات الحديثة حول استقلالية وموضوعية التدقيق الداخلي من خلال التركيز على اختبار: الوضع التنظيمي للتدقيق الداخلي، الدور المزدوج للمدقق الداخلي المتضمن تقديم خدمات التأكيد والخدمات الاستشارية حول الأنشطة، مشاركة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، واستخدام التدقيق الداخلي كقاعدة تدريب لمديري الشركة.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: 1) هناك العديد من العوامل الفردية والتنظيمية المتصلة بنشاط الشركة يمكن أن تؤثر على استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي. 2) أن خدمات التأكيد التي يقدمها المدقق الداخلي تستمد قيمتها ومصداقيتها بشكل أساسي من الاستقلال العقلي والظاهري للمدقق الداخلي. 3) أن مشاركة المدقق الداخلي في إدارة المخاطر يمكن اعتبارها خدمات تأكيد مقابل القضايا الاستشارية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها: 1) عدم المزج بين كلاً من خدمات التأكيد والخدمات الاستشارية والتي من الممكن أن تهدد موضوعية المدقق الداخلي. 2) نظراً لان استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي تعتبر منطقة بحث غنية ومثمرة، فإنه ينبغي من الباحثين ضرورة الاهتمام والتركيز مستقبلاً على استخدام نظريات وأساليب متعددة في قياس استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي بما يسهم في تطوير المهنة.

٦- دراسة (Fadzil, et. al., 2005) بعنوان:

"Internal Auditing Practices and Internal Control System"

هدفت الدراسة إلى تحديد ما إذا كانت إدارة التدقيق الداخلي للشركات المدرجة في بورصة ماليزيا تلتزم بتطبيق معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي والمكونة من تسعة معايير هي: (الاستقلالية، نطاق العمل، تقرير المدقق، برنامج التدقيق، إدارة قسم التدقيق، أداء أعمال التدقيق، ملاحظات المدقق، الموضوعية، الكفاءة المهنية) والموضوعة من قبل معهد المدققين الداخليين IIA 2000، وتحديد ما إذا كان الامتثال في تطبيق تلك المعايير سوف يؤثر على جودة نظام الرقابة الداخلية لهذه الشركات.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمها: 1) إن معايير الممارسة المهنية المتعلقة بإدارة قسم التدقيق الداخلي، الكفاءة المهنية والموضوعية تؤثر تأثيراً كبيراً في الجانب المتعلق برصد متابعة نظام الرقابة الداخلية. 2) إن كلاً من نطاق عمل المدقق وأداء أعمال التدقيق يؤثر تأثيراً كبيراً في درجة الحصول على المعلومات وبجانب الاتصال بنظام الرقابة الداخلية. 3) إن كلاً من أداء أعمال التدقيق، الكفاءة المهنية والموضوعية تؤثر تأثيراً كبيراً في جانب مراقبة البيئة الداخلية لنظام الرقابة الداخلية. 4) إن إدارة قسم التدقيق، وأداء أعمال التدقيق، برنامج التدقيق وتقارير التدقيق تؤثر تأثيراً كبيراً على الجانب المتعلق بتقييم المخاطر لنظام الرقابة الداخلية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها: 1) إن الامتثال لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي مهم جداً في ممارسة المدقق الداخلي لأعماله داخل تلك الشركات. 2) يجب على معهد المدققين الداخليين (IIA) أن يلعب دوراً مهماً في تطوير معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي بما يتوافق مع متطلبات تلك الشركات.

3.2.1: التعليق على الدراسات السابقة Comment on previous studies

بعد أن تم استعراض عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بمشكلة الدراسة والتي تناول معظمها المفهوم الحديث للتدقيق الداخلي بعد تعريف عام 2004 الصادر عن المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين والذي يبين الدور الأساس للتدقيق الداخلي في الشركة، فقد استطاع الباحث من خلال هذه الدراسات تكوين إطاراً معرفياً كافياً حول موضوع بحثه ليتم الانطلاق منه كأساس لإعداد الدراسة وتصميم أسئلة المقابلة، وفقرات الإستبانة التي تُعتبر أداة الدراسة المستخدمة للوصول إلى النتائج، وتتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة أعلاه من خلال تركيز تلك الدراسات على بيان المفهوم الحديث لوظيفة التدقيق الداخلي ودورها الأساس في حوكمة الشركات والرقابة الداخلية وفق معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، وقد أشار البعض منها إلى دورها في إدارة المخاطر من خلال بناء خطة التدقيق القائم على مخاطر الأعمال ودورها في الاكتشاف المبكر للمخاطر المحيطة بالشركة، إلا أن ما يميز هذه الدراسة عن غيرها ما يلي:

١- تميزت هذه الدراسة في مجتمعها كونها تتعامل مع قطاع حيوي ومهم ألا وهو شركات التأمين، حيث تُعد هذه الدراسة المحاولة الأولى على حد علم الباحث التي تتناول دراسة التدقيق الداخلي في شركات التأمين العاملة في فلسطين، في حين أن معظم الدراسات السابقة تمت في بيئات مختلفة غير البيئة الفلسطينية.

٢- شملت عينة الدراسة كلاً من المدققين الداخليين في شركات التأمين، وأعضاء لجان التدقيق، بالإضافة إلى الدوائر المالية لتلك الشركات، والمدققين الخارجيين ممن لهم صلة مباشرة في التدقيق على القوائم المالية لشركات التأمين، مما وفر أكثر من وجهة نظر حول الدراسة وعزز من إمكانية الاستفادة من تنوع وجهات النظر في عينة الدراسة.

٣- كما تعتبر هذه الدراسة خطوة متقدمة نحو تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين وذلك من خلال تركيزها على ربط عدد من المتغيرات المستقلة الهامة والتي من خلال توافقها مع بعضها البعض يمكننا الخروج بنظام تدقيق داخلي قوي ومتطور يخدم مصالح الشركة ويحقق ما تسعى إليه من أهداف.

الفصل الثاني

العوامل المؤثرة في أداء التدقيق الداخلي

Factors affecting the performance Of the Internal Audit

تشتمل الدراسة في هذا الفصل على ما يلي:

المقدمـــــــــة:

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية لطبيعة التدقيق الداخلي وضوابطه السلوكية.

المبحث الثاني: خصائص التدقيق الداخلي ودور الاستقلالية والموضوعية في نجاحه.

المبحث الثالث: لجان التدقيق ودورها في ضبط الأداء.

المبحث الرابع: المرتكزات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية الفعال.

المبحث الخامس: معايير التدقيق الداخلي وعلاقتها بإجراءات التدقيق الداخلي.

المقدمة Introduction:

تُعد وظيفة التدقيق من الوظائف المهمة في الدول المتقدمة نظراً لما تؤديه هذه الوظيفة من خدمات تُسهم في التنمية الاقتصادية والحفاظ على أموال المستثمرين والمقرضين وحماية مصالح الجهات الأخرى ذات العلاقة. ويُعتبر علم التدقيق فرع من فروع المحاسبة ظهرت الحاجة له نتيجة التطور الاقتصادي والصناعي ونمو الدخل القومي في القرن العشرين مما أدى إلى انتشار الشركات المساهمة التي شكلت نقطة تحول مهمة في الاقتصاد القومي أدت إلى انفصال الملكية عن الإدارة الأمر الذي حدا بالملاك والمساهمين الاستعانة بخدمات المحاسبين والمدققين بهدف حماية مصالحهم وحقوقهم ومراقبة تصرفات الإدارة (محمود، وآخرون، 2011 ب: 17).

وقد شهدت وظيفة التدقيق الداخلي Internal Auditing تطوراً غير مسبوقاً ناتجاً عن تغير هدف ووظيفة الشركة وتغير حاجتها للرقابة حيث أصبح لديها كماً كبيراً من المعلومات والمعرفة نتيجة دخولها في عمليات بالغة التعقيد والتخصص عبر عدد من الصناعات والقطاعات على المستوى الدولي، وبالتالي أصبحت وظيفة التدقيق الداخلي بما تقدمه من وظائف مساندة للإدارة بمثابة العمود الفقري للشركة (جمعة، 2011: 27).

وقد بدأ الاهتمام بالكتابة عن التدقيق الداخلي عام 1944، وذلك بعد قيام معهد المدققين الداخليين(IIA) Institute of Internal Auditors في الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار أول عدد من مجلة المدقق الداخلي Internal Auditor، وقد كان التركيز في البداية على التدقيق المالي بمفهومه التقليدي، حيث يقوم المدقق بالتأكد من الدقة الحسابية والمحاسبية، وفي عام 1971 أصدر المعهد إرشادات جديدة تضمنت الإشارة إلى التدقيق التشغيلي، ثم بدأ الاهتمام بالتدقيق التشغيلي يتزايد اعتباراً من عام 1981 وذلك مع توسيع مسؤوليات المدقق الداخلي من أجل خدمة الشركة ككل وليس الإدارة فقط (الذنيبات، 2010: 28).

والتدقيق الداخلي هو عبارة عن "تدقيق للعمليات والدفاتر والسجلات داخل الشركة بواسطة بعض مستخدميها وتتم بطريقة مستمرة، وهي مجموعة من أوجه النشاط المستقلة داخل التنظيم الإداري للشركة لمقابلة احتياجات الإدارة (محمود، وآخرون، 2011 ب: 22).

وقد عرف المعهد الفرنسي للمدققين والمستشارين الداخليين French Institute of Internal Auditors and consultants (FIIAC) في نشرته عن مسؤوليات المدقق الداخلي بأن وظيفة التدقيق الداخلي هي عبارة عن "نشاط تقييمي مستقل يهدف إلى تدقيق العمليات المحاسبية والمالية وغيرها من أجل خدمة الإدارة، وبالتالي فهي رقابة إدارية تمارس عن طريق قياس وتقييم فعالية أساليب الرقابة الداخلية" (يونس، 2010: 2).

كما أن التدقيق الداخلي يُعد من أهم أساليب أنظمة الرقابة الداخلية، حيث إن وجود التدقيق الداخلي يعني تحقيق فعالية الرقابة الداخلية، كما يتوقف مدى اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي على نتائج تقييمه لفعالية نشاط التدقيق الداخلي (جمعة، 2009: 27).

ولقد شهدت الآونة الأخيرة اهتماماً متزايداً من قبل المؤسسات والهيئات الحكومية والشركات الاستثمارية والخاصة بالتدقيق الداخلي وذلك نظراً للأهمية الكبيرة التي يقوم بها المدقق الداخلي من تقييم وتدقيق للخطط والسياسات والإجراءات والسجلات بهدف التأكد من أنها تتم وفق ما هو مخطط له من قبل الشركة وعدم وجود تدليس أو غش أو أخطاء في البيانات المالية للشركة، والتأكد أيضاً من مدى الالتزام بتطبيق النواحي التنظيمية والإدارية على الوجه الأكمل مما يعطي الثقة لأصحاب المشاريع والمستفيدين بأن أعمال الشركة تسير على النحو الصحيح، وكذلك لما يتمتع به المدقق الداخلي من الاستقلالية في الشركة (محمد، 2010: 16).

لذلك فإن هذا الفصل يُعنى بمناقشة وتحليل العوامل المؤثرة في أداء التدقيق الداخلي من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية لطبيعة التدقيق الداخلي وضوابطه السلوكية.

المبحث الثاني: خصائص التدقيق الداخلي ودور الاستقلالية والموضوعية في نجاحه.

المبحث الثالث: لجان التدقيق ودورها في ضبط الأداء.

المبحث الرابع: المرتكزات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية الفعال.

المبحث الخامس: معايير التدقيق الداخلي وعلاقتها بإجراءات التدقيق الداخلي.

المبحث الأول

المفاهيم الأساسية لطبيعة التدقيق الداخلي وضوابطه السلوكية

Basic Concepts of the Nature of Internal Audit and Behavioral Controls

تشتمل الدراسة في هذا المبحث على ما يلي:

0.1.2: تمهيد.

1.1.2: مفهوم التدقيق الداخلي.

2.1.2: تطور أداء التدقيق الداخلي.

3.1.2: أهمية التدقيق الداخلي.

4.1.2: نطاق التدقيق الداخلي.

5.1.2: أنواع التدقيق الداخلي.

6.1.2: تطور الميثاق الأخلاقي لمهنة التدقيق الداخلي.

0.1.2: تمهيد Preface

ظهر التدقيق الداخلي كوظيفة أو نشاط مستقل داخل الشركة بعد ظهور وتواجد تدقيق الحسابات الخارجي بزمن طويل، وقد أدت عوامل وأسباب كثيرة ومتعددة إلى ضرورة تواجدها خاصة بعد كبر حجم الشركات وتوسعها رأسياً وأفقياً وشدة الحاجة إلى البيانات والتقارير الصحيحة التي تتطلبها حاجة المستويات العليا في إدارة الشركة لكي تطمئن على سير العمل في كافة النشاطات الداخلية ومدى تمشيه مع ما هو مخطط ومرغوب وسعياً إلى توفير الحماية الكافية لأصول الشركة وتقييم أداء كافة المستويات المسؤولة والتشجيع على تحقيق الكفاية والكفاءة الإنتاجية والإدارية في الشركة (الوقاد، وآخرون، 2010: 203).

ويُشير (عيسى، 2008: 6) أن وظيفة التدقيق الداخلي تلعب دوراً مهماً في كافة الشركات، وذلك من خلال قيامها بمد الإدارة العليا بالمعلومات الضرورية التي تساعدها في اتخاذ القرارات من ناحية، وإمدادها بالمعلومات عن مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق في الشركة من ناحية أخرى. ونتيجة لتطور مفهوم التدقيق الداخلي فقد تغيرت وجهة النظر السائدة والتي كانت ترى أن نطاق التدقيق الداخلي يشمل النواحي المالية، حيث أصبحت وظيفة التدقيق الداخلي في الوقت الحاضر جزء لا يتجزأ من الإدارة وذلك من خلال قيامها بالعديد من الأعمال الإدارية كتقييم أداء العاملين في الشركة، وتزويد الإدارة بالمعلومات الصحيحة في الوقت المناسب لمواجهة المخاطر التي قد تواجهها الشركة، بالإضافة إلى مهامها التقليدية المتمثلة في حماية الأصول من تصرفات غير مرغوب فيها، والتأكد من مدى التزام العاملين بالسياسات والإجراءات الموضوعة.

1.1.2: مفهوم التدقيق الداخلي The Concept of Internal Audit

على الرغم من حداثة التدقيق الداخلي بالنسبة للتدقيق الخارجي إلا أننا نلاحظ أن وظيفة التدقيق الداخلي قد مرت بالعديد من مراحل التطور نتيجة لزيادة حجم الخدمات التي أصبحت تؤديها تلك الوظيفة مما كان له أثر كبير في تطور مفهوم التدقيق الداخلي.

ويُشير التعريف القديم لمعهد المدققين الداخليين (IIA)، إلى أن التدقيق الداخلي عبارة عن "وظيفة تقييم مستقلة تنشأ داخل الشركة بهدف فحص وتقييم أنشطتها ومساعدة أفرادها في تنفيذ مسؤولياتهم بفاعلية من خلال تزويد هؤلاء الأفراد بالتحليلات والتقييمات والتوصيات والمشورة والمعلومات المختصة بفحص الأنشطة" (لطفي، 2005: 98). وبذلك المفهوم فقد كانت وظيفة التدقيق الداخلي تتعلق فقط بعملية الفحص والتقييم لأعمال الشركة.

وفي سياق التطور فقد وضعت لجنة العمل التابعة لمعهد المدققين الداخليين (IIA)، تعريفاً بُني على إطار جديد للتدقيق الداخلي (معدل في إبريل 2004) بالولايات المتحدة الأمريكية أشارت فيه بأن التدقيق الداخلي عبارة عن "نشاط مستقل وموضوعي واستشاري مصمم لزيادة قيمة الشركة وتحسين عملياتها، ومساعدتها على تحقيق وإنجاز أهدافها بواسطة تكوين مدخل منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم". وبالنظر لهذا التعريف يتبين أن خدمات التدقيق الداخلي تطورت لتشمل بالإضافة إلى الأهداف التقليدية تقديم خدمات استشارية تساعد الإدارة في تحقيق الأهداف التالية (جمعة، 2011أ: 46):

١- تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر.
٢- تقييم وتحسين فعالية الرقابة.
٣- تقييم وتحسين فعالية عمليات التحكم المؤسسي.

ويرى (Elder, et. al., 2012: 818) أن التعريف الجديد الذي وضعته لجنة العمل التابعة لمعهد المدققين الداخليين يعكس الدور المتغير لوظيفة التدقيق الداخلي والذي من المتوقع أن يضيف قيمة للشركة من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية في الوقت الذي يتم فيه أداء المسؤوليات التقليدية مثل:

١- استعراض موثوقية وسلامة المعلومات.
٢- ضمان الامتثال للسياسات واللوائح.
٣- حماية الأصول.

وقد عرف (الوقاد، وآخرون، 2010: 204) التدقيق الداخلي بأنه "نشاط تقييمي مستقل داخل الشركة يهدف إلى فحص وتقييم وتحقيق النواحي المحاسبية والمالية وغيرها من النواحي التشغيلية، يقوم به جهاز داخلي مستقل عن إدارة الشركة لتقديم ضمان واطمئنان للإدارة عن مدى كفاية الإجراءات، وتنفيذ السياسات الموضوعة وقياس الأداء وتقييم فاعلية إجراءات وسائل الرقابة الداخلية وكفاية تصميمها لتحقيق أهدافها".

وفي ذات السياق فقد عرف (الحدرب، 2010: 26) التدقيق الداخلي بأنه عبارة عن "نشاط تقيمي مستقل خلال تنظيم معين، يهدف إلى تدقيق وفحص العمليات والقيود والمستندات بشكل مستمر كأساس لخدمة الإدارة، وهو يُعتبر بمثابة رقابة إدارية تمارس لقياس وتقييم فعالية أساليب الرقابة الأخرى، ويتم من خلال هيئة داخلية أي مدققين موظفين لدى الشركة". ويشمل التدقيق الداخلي أنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية والإدارية والضبط الداخلي.

وقد عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين International Federation of Accountants (IFAC)، التدقيق الداخلي بأنه "فعالية تقييميه مقامة ضمن الشركة لغرض خدمتها، ومن ضمن وظائفها اختبار وتقييم ومراقبة ملاءمة النظام المحاسبي ونظام الضبط الداخلي وفعاليتهما (Moller, 2004: 137).

كما عرف (المطارنة، 2006: 14) التدقيق الداخلي بأنه "فحص منتظم ومستقل للبيانات والقوائم والسجلات والعمليات والفعالية (المالية وغير المالية) لأي شركة، وأن المدقق يقوم بجمع الأدلة والقرائن وتقييمها وإبداء الرأي الفني بها من خلال تقريره". وهذا التعريف يؤكد على ما يلي:

- المعلومات تحت التدقيق ليست بالضرورة أن تكون معلومات محاسبية ولكن يجب أن يكون هناك قابلية لإثباتها، ويجب أن تتوافر أداة لقياس تلك المعلومات.
- لا يكفي أن يكون الشخص مهني ولكن يجب أن يتصف بالاستقلالية.

ويُشير (الذنيبات، 2010: 33) إلى أن التدقيق الداخلي عبارة عن "وظيفة تدقيق داخلية مستقلة يقوم بها فرد أو أفراد أو جهاز من داخل الشركة من أجل خدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن كافة أنظمة الرقابة الداخلية تعمل بشكل كفؤ وفعال لتحقيق جميع أهداف النظام الرقابي كما حددتها الإدارة، وذلك باستخدام طريقة مخططة ومنظمة لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعملية التحكم المؤسسي. ويعتبر التدقيق الداخلي أحد مقومات نظام الرقابة الداخلية".

في ضوء ما سبق، يمكن القول أن التدقيق الداخلي يعتبر بؤرة النظام الرقابي في الشركة، والذي يتكون من مجموعة من الأساليب والإجراءات الواجب إتباعها من قبل الإدارة لتمكينها من تحقيق أهدافها والتأكد من التقيد بالسياسات الموضوعة من قبلها والمحافظة على الموجودات واكتشاف الغش والخطأ ودقة استكمال القيود المحاسبية وإعداد المعلومات المالية الموثوق بها في الوقت المناسب.

2.1.2: تطور أداء التدقيق الداخلي Evolution of Internal Audit Performance

تطورت وظيفة التدقيق بشقيها العلمي والمهني وازداد الاعتماد عليها والاهتمام بها نتيجةً للتطور السريع لأعمال الشركات وتوسع أنشطتها، مما حدا بهذه الوظيفة أن تتطور وتنمو لكي تسير بخط متوازي حتى تتمكن من مواكبة هذا التطور في مجال الأعمال والمنتشر على مستوى العالم، وذلك من أجل تحقيق أقصى فائدة من عملية التدقيق ووضع شفافيتها على المحك لتشكل عنوان المصداقية والحيادية والاحترافية (الحدرب، 2010: 61).

ونتيجة للتعقيدات التي شهدتها بيئة الأعمال وما تعرضت له من مخاطر كان من أبرزها التقاضي والتساؤلات التي أثيرت حول دور وظيفة التدقيق في إطار الأزمات الطاحنة خاصةً بعد انهيار العديد من الشركات مثل Enron، WorldCom، كان لابد لوظيفة التدقيق أن تتطور حتى تكون قادرة على الوفاء بالاحتياجات المتنامية والمتغيرات التي تواجه بيئة الأعمال المعاصرة سواء كانت داخلية كمتطلبات التنظيم أو خارجية كالمنافسة (عوض، 2008: 2).

ومع بداية الألفية الثالثة أضحت وظيفة التدقيق الداخلي أكثر رسوخاً عندما بدأت في الاستجابة السريعة للمتطلبات الجديدة من الجهات التشريعية والقانونية المهمة، مما يمكن معه القول أن التراث المهني للتدقيق الداخلي قد حقق أهدافه من خلال التعريف الجديد، وعلى الرغم من إسهامها من الناحية التاريخية في فهم الشركة للمخاطر ولآليات الرقابة بعدد من الطرق، فإن الإطار الجديد للممارسة المهنية قد صُمم لزيادة القيمة المضافة للتدقيق الداخلي في منظمات الأعمال من خلال القيام بمهمة تقييم المخاطر، تأكيد الرقابة والإذعان، وتقديم الخدمات الاستشارية (جمعة، 2011أ: 163).

ويُشير (محمود، وآخرون، 2011 أ: 33) إلى أن وظيفة التدقيق الداخلي ظهرت وتطورت نتيجة لما يلي:

١- تحول التدقيق من كامل تفصيلي إلى كامل اختباري.
٢- اعتماد الإدارة على البيانات المحاسبية كوسيلة رقابة إدارية وحاجتها إلى التأكد من دقة وصحة هذه البيانات.
٣- حاجة الإدارة لتقييم وتحليل عمليات الشركة الداخلية بهدف تحقيق أكبر كفاية إنتاجية ممكنة لاشتداد المنافسة وتضييق هامش الربح بين الشركات المختلفة.
٤- مسؤولية الإدارة تجاه هيئات الرقابة الحكومية والتزامها بتنفيذ تعليماتها وقراراتها وتزويدها بالبيانات التي تطلبها مما أدى إلى اعتماد الإدارة كليةً على التدقيق الداخلي للتأكد من دقة وصحة البيانات والتقارير المطلوبة.

بالإضافة إلى العوامل السابق ذكرها، فإن هناك عوامل أخرى ساهمت في تطور أداء التدقيق الداخلي وهي كما يلي (الصالح، وآخرون، 2010: 163):

١- التغيرات التقنية التي أزالت موانع الاتصالات.
٢- الاقتصاديات العالمية التي أصبحت متشابكة، وهذا ما تطلب ضرورة المراقبة الدائمة للأحداث الدولية التي أصبحت تؤثر على شروط العمل المحلية.

٣- درجة الوعي لدى المستفيد من الخدمات التي جعلته يطلب أعلى جودة بأقل سعر.
٤- ظهور معهد المدققين الداخليين (IIA) عام 1941 الذي قام بإنشاء وتطوير معايير وآداب وسلوكيات المهنة، مما شكل إطاراً مهنياً وأخلاقياً للمهنة وأصبح المعهد هو المؤسسة القائمة على مهنة التدقيق الداخلي.

3.1.2: أهمية التدقيق الداخلي The Importance of Internal Audit

تأثرت وظيفة التدقيق الداخلي نتيجةً لما شهدته بيئة الأعمال من تغييرات متتالية ألقت بظلالها على طبيعة عمل المدقق الداخلي الذي زادت أهميته وتوسع نطاق عمله، فبعد أن كانت مسؤولية المدقق الداخلي تنحصر في التدقيق المالي، أصبح عمله الآن ضمن وظيفة متطورة تُمارس العديد من الأنشطة المعقدة التي تشمل تدقيق الأنظمة المحوسبة وتحليل العمليات وتحليل المخاطر والقيام بمهام خاصة تتعلق بالإدارة، كما تطورت مهام المدقق الداخلي لتشمل تدقيق كافة الأنشطة التشغيلية بالشركة ومساعدة الإدارة في التحقق من سير هذه الأنشطة حسب ما هو مخطط لها باقتصاد وكفاءة وفعالية. هذا التطور المستمر في مجال التدقيق الداخلي جعل من أساسيات أنشطة التدقيق الداخلي القيام بتقويم الكفاءة والفعالية وتحليل المخاطر والمساعدة في إدارتها، وهذا ما ركزت عليه لجنة المؤسسات الراعية Committee of Sponsoring Organizations (COSO) والتي تضم خمسة منظمات مهنية متخصصة في المحاسبة والتدقيق، والتي أشارت إلى دور المدقق الداخلي في فهم المخاطر ومنهجية الإدارة في إدارة هذه المخاطر من أجل المساعدة في تحقيق الفعالية والكفاءة (الذنيبات، 2010: 32).

وقد توسع مجال ونطاق وظيفة التدقيق الداخلي وأصبحت تمد الإدارة بصفة مستمرة بالحقائق والمعلومات التي تعكس أثر القرارات الإدارية التي سبق اتخاذها على تنفيذ المهام ونتائج النشاط داخل مراكز المسؤولية، الأمر الذي حدا بالإدارة العليا داخل الشركة بأن تعتمد عليها كأساس فيما تتخذه من قرارات جديدة سواء كانت متصلة بتصحيح الأوضاع القائمة أو بتنفيذ سياسة جديدة، وتستخدمها كأداة لفحص وتقييم مدى فعالية أجهزة الرقابة في متابعة تنفيذ المهام، ولذلك أصبح يطلق على وظيفة التدقيق الداخلي في الوقت الحاضر مصطلح تدقيق الحسابات الإدارية باعتبار أن امتدادها يشتمل على تدقيق الأعمال المحاسبية والمالية والتشغيلية في الشركة (الوقاد، وآخرون، 2010: 207).

وتُعد وظيفة التدقيق الداخلي من أهم ركائز أنظمة الرقابة في الشركة، وأصبحت أحد القضايا المهمة التي تشغل الفكر المحاسبي في الآونة الأخيرة على كل من الصعيدين المحلي والعالمي، حيث اكتسبت اهتماماً واسع النطاق مع بداية القرن الحادي والعشرين بسبب فقدان معلومات التقارير المالية المستقاة من القياس المحاسبي للأحداث المالية فعاليتها مما انعكس سلباً على عملية اتخاذ القرارات في منظمات الأعمال من قبل المستثمرين (جمعة، 2011أ: 151).

وتظهر أهمية التدقيق الداخلي من خلال قيامها بمساعدة إدارة الشركة في الأمور التالية (Pickett, 2010: 20):

١- متابعة ورصد أنشطة الإدارة العليا.

٢- تحديد المخاطر وتخفيضها.

٣- تزويد الإدارة العليا بتقارير سليمة.

٤- تزويد الإدارة بالمعلومات التي تخدم عملية اتخاذ القرارات.

٥- مساعدة الإدارة بتحديد نقاط الضعف وذلك بالإشارة إلى أماكن انتهاك ومخالفة الإجراءات والسياسات والمبادئ التي أعدتها الإدارة.

4.1.2: نطاق التدقيق الداخلي The Scope of Internal Audit

اشتملت مهام وظيفة التدقيق الداخلي مع حلول عام 1957 على العديد من الخدمات التي تقدمها لإدارة الشركة والمتمثلة بما يلي (Ramamoorti, 2003: 6-9):

١- استعراض وتقييم سلامة وكفاية الأنظمة المالية والمحاسبية وأنظمة التشغيل.

٢- التحقق من مدى الامتثال للسياسات والخطط والإجراءات المتبعة في الشركة.

٣- التأكد من امتلاك الشركة للأصول ودقة احتسابها والحفاظ عليها من الخسائر بجميع أنواعها.

٤- التأكد من موثوقية البيانات المحاسبية، وأية معلومات أخرى وضعت من قبل إدارة الشركة.

٥- تقييم جودة الأداء من خلال الاضطلاع بالمسؤوليات المسندة للتدقيق الداخلي.

ومع حلول عام 1993 ازدادت مهام وظيفة التدقيق الداخلي واتسعت مسؤوليات المدقق الداخلي إلى حد كبير لتشمل فحص وتقييم مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في الشركة، بالإضافة إلى التأكد من جودة الأداء ومدى الالتزام بالسياسات والأنظمة المعدة من قبل الإدارة، وأصبح نطاق التدقيق الداخلي يشمل ما يلي (Ramamoorti, 2003: 6-9):

١- استعراض مدى موثوقية وسلامة المعلومات المالية والتشغيلية والوسائل المستخدمة في تحديد وقياس وتصنيف وإقرار تلك المعلومات.

٢- استعراض وتدقيق الأنظمة التي تم تصميمها من قبل الإدارة للتأكد من تماشيها مع السياسات والخطط والإجراءات واللوائح والقوانين والقواعد التي من الممكن أن يكون لها أثر كبير على عمليات التشغيل والتقارير، والتحقق من مدى الالتزام والامتثال لهذه السياسات.

٣- مراجعة مدى كفاية الوسائل المستخدمة للحفاظ على الأصول، والتحقق من وجود هذه الأصول ودقة احتسابها وتبويبها.

٤- تقييم الاقتصاد والكفاءة في استخدام الموارد.

ويشير (الحيزان، 2008: 24-25) أن نطاق ومسؤوليات التدقيق الداخلي تشمل ما يلي:

- تدقيق الالتزام بالقوانين واللوائح والإجراءات المنظمة للعمل.
- تدقيق كافة العمليات المالية للشركة والذي يؤدي إلى تقارير مالية سليمة خالية من الغش والتحريفات الجوهرية.
- تدقيق كافة الأنشطة التشغيلية بما يحقق الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة للشركة، للتأكد ما إذا كانت نتائجها تتفق مع تحقيق الأهداف الإستراتيجية للشركة، والتأكد من سير هذه الأنشطة حسب ما هو مخطط له.
- تقييم وتحسين إدارة المخاطر والتقرير عنها لكل من الإدارة العليا ولجنة التدقيق.
- تقديم الاستشارات للمستويات الإدارية المختلفة والعمل على تحسين عمليات الحوكمة.

5.1.2: أنواع التدقيق الداخلي Types of Internal Audit

اتسعت مهام وأنشطة وظيفة التدقيق الداخلي باتساع وتطور مفهومها، مما ترتب على ذلك وجود أنواع عديدة للتدقيق الداخلي.

وقد قسم معهد المدققين الداخليين الأمريكي التدقيق الداخلي إلى ستة أنواع أساسية مرتبطة مع بعضها البعض ولا يمكن فصل نوع عن الآخر أثناء عملية التدقيق وذلك للوصول إلى أهداف التدقيق. وهذه الأنواع هي (البجيرمي، 2011: 50):

- التدقيق الداخلي المالي Financial Internal Auditing
- التدقيق الداخلي التشغيلي Operational Internal Auditing
- تدقيق الالتزام Compliance Audit
- تدقيق نظم المعلومات Information Systems Audit
- تدقيق الأداء Performance Audit
- التدقيق البيئي Environmental Audit

ويمكن إضافة نوع آخر يطلق عليه: التدقيق الاجتماعي Social Audit

1.5.1.2: التدقيق الداخلي المالي Financial Internal Auditing

التدقيق المالي عبارة عن أداة من الأدوات التي تستطيع الإدارة العليا من خلالها التأكد من دقة البيانات المالية وكذلك حماية أصول الشركة من عمليات التلاعب أو الضياع أو الاختلاس، ويُعرف هذا النوع من التدقيق بأنه الفحص المنتظم للعمليات المالية والقوائم والسجلات المحاسبية المتعلقة بها لتحديد مدى الالتزام بالسياسات الإدارية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وأية متطلبات أخرى موضوعة مسبقاً. وهذا النوع من التدقيق يشمل نوعين هما: التدقيق المالي قبل الصرف والتدقيق المالي بعد الصرف، حيث يُشير النوع الأول إلى إحدى مراحل الرقابة الداخلية الذاتية وذلك بتكليف موظف معين بتدقيق عمل موظف آخر للتحقق من سلامة الإجراءات، أما النوع الثاني فيتم تنفيذه حسب خطة التدقيق الداخلي وذلك باختيار عينات وفحصها من خلال دائرة التدقيق الداخلي وذلك لكي تتأكد الإدارة العليا من أن العمليات المالية تسير وفق القوانين واللوائح والأنظمة المعمول بها وبما يضمن تحقيق الأهداف (الصالح، وآخرون، 2010: 163).

2.5.1.2: التدقيق الداخلي التشغيلي Operational Internal Auditing

يُعرف التدقيق التشغيلي بأنه "عملية منتظمة للحصول على أدلة تتعلق بكفاءة وفعالية الأنشطة التشغيلية الخاصة بشركة معينة وتقييم هذه الأدلة بالنسبة للأهداف المحددة"، ويُطلق على هذا النوع أحياناً التدقيق الإداري أو تدقيق رقابة الأداء، حيث يقوم المدقق الداخلي من خلاله بالحصول على أدلة تتعلق بالأنشطة التشغيلية للشركة ومن ثم يقوم بتقييم مختلف الأنشطة والمجالات التشغيلية مثل الأهداف والخطط والهيكل التنظيمي والنشاط المحاسبي وطرق ووسائل التشغيل وأنشطة الشراء والتخزين ونشاط التسويق ونشاط الرقابة على الجودة ونشاط الأفراد ونشاط التمويل وأنشطة الإنتاج والصيانة والعادم، وذلك من أجل الحكم على كفاءة وفعالية هذه الأنشطة مقارنةً مع الأهداف المحددة، ويقدم في النهاية توصياته التي يراها ضرورية. وعليه فإن التدقيق التشغيلي يتناول ثلاثة جوانب أساسية بالنسبة لأداء الشركة وهي (الذنيبات، 2010: 27):

- **الاقتصادية:** والتي تعني إنجاز الأعمال بأقل التكاليف الممكنة، وهي تتعلق بالشروط والبنود التي تحصل الشركة من خلالها على الموارد اللازمة لها (بشرية ومادية)، وذلك بالحصول على الموارد بالجودة والكمية المناسبة وبأقل تكلفة.
- **الكفاءة:** وهي تُعبر عن العلاقة بين المدخلات والمخرجات، أي تحقيق الأهداف بأقل تكلفة وهذا يعني تعظيم المخرجات باستخدام نفس القدر من الموارد المحددة، أو تقليل المدخلات لتحقيق القدر المحدد من المخرجات.
- **الفعالية:** والتي تعني تحقيق الأهداف المرسومة للبرامج أو الأنشطة أو تحقيق التأثير المطلوب.

3.5.1.2: تدقيق الالتزام Compliance Audit

يتعلق هذا النوع من التدقيق بالحصول على الأدلة وتقييمها، وذلك بغرض التأكد من مدى الالتزام بالقوانين والشروط والأنظمة الصادرة إما من قبل إدارة الشركة أو الجهات الحكومية، حيث يقوم المدقق بإعداد تقرير يحتوي على ملخص الاستنتاجات التي خرج بها ومدى الالتزام بتلك القوانين (الذنيبات، 2010: 28).

4.5.1.2: تدقيق نظم المعلومات Information Systems Audit

يهدف هذا النوع من التدقيق إلى اختبار أمن تشغيل بيانات نظم المعلومات ونزاهتها بالإضافة إلى البيانات التي أخرجتها هذه النظم، وذلك من خلال التأكد من أن السجلات الخاصة بالعمليات المالية والتشغيلية والتقارير المعدة على أساسها تتضمن معلومات دقيقة، قابلة للتصديق، معدة في الوقت المناسب وكاملة ومفيدة (البجيرمي، 2011: 51).

5.5.1.2: تدقيق الأداء Performance Audit

يُطلق على هذا النوع من التدقيق أحياناً مصطلح التدقيق الإداري بسبب قيامه بالفحص الشامل لكافة الإجراءات والأساليب الإدارية المختلفة بهدف التأكد من الفعالية والكفاءة والاقتصادية لأداء الموظفين ومدى التزامهم بالقوانين والأنظمة، ويتم ذلك من خلال (البجيرمي، 2011: 51):

- تقييم الأداء من حيث مدى توافق السياسات والخطط مع الإجراءات المتبعة وتدقيق كافة وسائل الرقابة للتحقق من مدى الاستخدام الأمثل، وكشف الانحرافات الموجودة مع تقديم التقارير عنها والمشورة للازمة للمعالجة.
- الحكم على الكفاية وترشيد الإنفاق من خلال حصر أي إهمال في استخدام موارد الشركة ورفع الكفاية الإنتاجية من خلال رصد أي إسراف في استخدام الموارد.

6.5.1.2: التدقيق البيئي Environmental Audit

عرفت غرفة التجارة الدولية International Chamber of Commerce (ICC)، التدقيق البيئي بأنه "وسيلة إدارية تتضمن تقييم منتظم وموثوق ودوري وموضوعي عن أداء النظم البيئية والإدارية والفنية للمنظمة" وذلك بهدف المساعدة في الرقابة الإدارية على الممارسات البيئية وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والتشريعات البيئية (النصيرات، 2006: 17).

كما عرف معهد المدققين الداخليين (IIA) التدقيق الداخلي البيئي بأنه عبارة عن "جزء متكامل من نظام الإدارة البيئية الذي تتمكن من خلاله الشركة تحديد ما إذا كانت نظم الرقابة البيئية بها كافية وملائمة، وتضمن الالتزام بالمتطلبات القانونية والتشريعية، بالإضافة إلى متطلبات السياسة الداخلية" (دريباني، 2009: 35).

ويُشير (عبد الصمد، 2009: 47) أن وظيفة التدقيق الداخلي بشكلها الحالي تقوم بجميع الأنواع السابقة فهي عبارة عن أداة للرقابة الداخلية الشاملة لجميع الأقسام والعمليات بالشركة، وهي تُغطي العديد من النواحي مثل التدقيق المالي، تدقيق الجودة، القيام بالتدقيق البيئي...الخ، إضافة إلى تقديم الاستشارات والتوجيهات وكذا متابعة مدى التزام الشركة بتطبيقها لحوكمة الشركات.

7.5.1.2: التدقيق الاجتماعي Social Audit

يُعرف التدقيق الاجتماعي بأنه عبارة عن "وسيلة للقيادة والإدارة، وأسلوب للملاحظة يهدف إلى تقييم القدرة الخاصة بالشركة للتحكم في المشاكل المتعلقة بالجانب البشري الاجتماعي الذي يفرضه المحيط الخارجي، والسعي لتسيير تلك المشاكل التي يفرضها المحيط الداخلي"، والتدقيق الاجتماعي عبارة عن عمل تحليلي تتمثل وظيفته بالفحص الانتقادي للقياسات والمعلومات المتاحة في مجال تدخله، حيث يهدف على مستوى الأجل القصير لإبداء رأي موضوعي حول صحة وسلامة القوائم المالية المعدة من قبل الشركة، أما على مستوى الأجل الطويل أو المتوسط فيهدف إلى تقديم الدعم لإدارة الشركة لاتخاذ القرارات المستقبلية، وبذلك يُصبح التدقيق الاجتماعي وسيلة من وسائل القيادة، ويعتمد على النتائج التي يتوصل إليها في إعداد السياسات والمناهج المتعلقة بتسيير الأفراد، كما يُساعد على رفع مستوى الأداء وذلك من خلال تحقيق الاندماج للتشريعات الاجتماعية مع الإستراتيجية الشاملة للشركة مما يعني أنه يُسهم في تحقيق مبادئ حوكمة الشركات (سكاك، 2009: 11).

ويُشير (Thomas, 2008: 1)، أن التدقيق الاجتماعي عبارة عن أداة من أدوات الحوكمة الذي من خلاله تتمكن إدارة الشركة من تخطيط وإدارة وقياس الأنشطة غير المالية ومراقبة النتائج على الصعيدين الداخلي والخارجي لكافة عمليات الشركة الاجتماعية والتجارية (www.idgnet.org, 8/4/2012).

6.1.2: تطور الميثاق الأخلاقي لمهنة التدقيق الداخلي The Development of Code of Ethics for the Profession of Internal Auditing

استناداً إلى مفهوم التدقيق الداخلي الجديد وأهدافه فقد قُسم الميثاق الأخلاقي إلى مكونين أساسيين هما (جمعة، 2011أ: 47):

١- المبادئ المرتبطة بالمهنة وتطبيق معايير التدقيق الداخلي.

٢- قواعد السلوك والتي تصنف معيار السلوك المتوقع للمدققين الداخليين وتساعد بتفسير المبادئ في التطبيق العملي والمعدة كدليل للسلوك الأخلاقي للمدققين الداخليين.

وقد تضمن كل مبدأ من هذه المبادئ الصادرة عن معهد المدققين الداخليين IIA، مجموعة من القواعد السلوكية التي يُمكن بيانها بما يلي (Elder, et. al., 2012: 817):

المبدأ الأول: النزاهة Integrity، والتي تؤسس الثقة بأداء المدقق الداخلي وبالتالي توفير الأساس للاعتماد على حُكمه، ويتضمن هذا المبدأ القواعد السلوكية التالية:

- ضرورة قيام المدققين الداخليين بتأدية أعمالهم بكل بأمانة وحذر ومسؤولية.
- أن يحافظ المدققين الداخليين على الأنظمة والقوانين المعمول بها، ويتوقعوا اكتشاف أية أفعال قد تؤثر على تلك القوانين أو الأنظمة.
- عدم اشتراك المدققين الداخليين في أية أعمال أو أنشطة غير قانونية أو غير معروفة قد تسيء لمهنة التدقيق الداخلي أو الشركة التي يعملون بها.
- يجب على المدققين الداخليين أن يحترموا ويساهموا في تحقيق استراتيجيات وأهداف الشركة التي يعملون بها.

المبدأ الثاني: الموضوعية Objectivity، والتي تتطلب أن يكون المدقق الداخلي على قدرٍ كبير من الموضوعية المهنية في جمع وتقييم وإيصال المعلومات حول النشاط أو العملية التي يتم تدقيقها، ويتضمن هذا المبدأ القواعد السلوكية التالية:

- عدم مشاركة المدققين الداخليين في أية أنشطة أو علاقات ربما تُضعف أو تُعطل قدرتهم على أداء وتقييم أعمالهم بشكل غير متحيز. هذه المشاركة تشمل تلك الأنشطة أو العلاقات التي قد تتعارض مع مصالح الشركة.
- يجب أن يمتنع المدققين الداخليين عن قبول أية أشياء ربما تُضعف أو تُعطل حُكمهم المهني.
- ضرورة قيام المدققين الداخليين بالإفصاح عن كل الحقائق المادية التي تم التوصل إليها أثناء قيامهم بواجباتهم والتي في حال عدم الإفصاح عنها قد تؤدي إلى تشويه تقاريرهم عن الأنشطة التي يدققونها لمهنة التدقيق الداخلي أو الشركة التي يعملون بها.

المبدأ الثالث: السرية Confidentiality، حيث يتعين على المدقق الداخلي احترام قيمة وملكية المعلومات التي يحصل عليها، وعدم الكشف عن هذه المعلومات بدون مسوغ قانوني ما لم يكن هناك التزام قانوني أو مهني للقيام بذلك، ويتضمن هذا المبدأ القواعد السلوكية التالية:

- يجب أن يتحلى المدققين الداخليين بالعقلانية بشأن استخدام وحماية المعلومات المكتسبة أثناء القيام بواجباتهم.
- ألا يستخدم المدققين الداخليين المعلومات لأي مكسب شخصي أو بأي أسلوب لا يتفق مع القانون أو يضر بالأهداف الشرعية والأخلاقية للشركة التي يعملون فيها.

المبدأ الرابع: الكفاءة المهنية Competency، بحيث يكون المدقق الداخلي قادر على اكتساب المعرفة والمهارة والخبرة اللازمة التي تُمكنه من أداء عمله بمهنية وكفاءة، ويتضمن هذا المبدأ القواعد السلوكية التالية:

- ضرورة قيام المدققين الداخليين بتأدية الخدمات الموكلة إليهم بالمعرفة والمهارة والخبرة.
- يجب على المدققين الداخليين تأدية خدمات التدقيق الداخلي طبقاً لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.
- أن يعمل المدققين الداخليين باستمرار على تحسين كفاءتهم وفعالية وجودة خدماتهم.

المبحث الثاني

خصائص التدقيق الداخلي
ودور الاستقلالية والموضوعية في نجاحه

Properties of Internal Audit and the Role of Independence and Objectivity in its Success

تشتمل الدراسة في هذا المبحث على ما يلي:

0.2.2: تمهيد.

1.2.2: خصائص التدقيق الداخلي وأهدافه الأساسية.

2.2.2: متطلبات الوفاء بوظيفة التدقيق الداخلي.

3.2.2: العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.

4.3.2: أثر الاستقلالية والموضوعية على أداء المدقق الداخلي.

0.2.2: تمهيد Preface

شهدت بيئة الأعمال تغيراً سريعاً وثورات صناعية كان لها تأثيراً كبيراً على العديد من منظمات الأعمال في مختلف أنحاء العالم في تغيير سياساتها وتنوع أنشطتها واتجاهها نحو المنافسة العالمية مما تتطلب تحسين الجودة وإعادة هيكلة وتصميم العمليات وإدارة المخاطر. في هذا المناخ لم يكن مفاجئاً النظر إلى وظيفة التدقيق الداخلي باعتبارها مجموعة من المؤهلين والمهنيين لكي تدعم أنشطة تلك الشركات من خلال تقييم عناصر الرقابة وفعالية التشغيل وفقاً لاستراتيجيات الإدارة وأهدافها (Ramamoorti, 2003: 10).

وقد أدت رغبة المساهمين وأصحاب المصالح في الحفاظ على القيمة الاقتصادية للشركة إلى زيادة أهمية التدقيق الداخلي التي أصبح مجال عملها يمتد إلى كافة أقسام الشركة الإدارية والمالية بما فيها تقييم المخاطر، وبالتالي فقد وأصبح المدقق الداخلي مطالب بتحديد عوامل الخطر المحتملة على مستوى الشركة ككل، وبصدور الإطار الجديد فقد اكتسبت وظيفة التدقيق الداخلي شروط المهنة الكاملة كما أصبح لها هيكل متكامل للمعرفة المتخصصة (جمعة، 2011أ: 178).

1.2.2: خصائص التدقيق الداخلي وأهدافه الأساسية Characteristics of the Internal Audit and the Basic Objectives

التدقيق الداخلي يبدأ بصفة عامة في المجالات المحاسبية والمالية وإن كانت عملية الفحص والتقييم غير محددة بالنواحي المالية حيث تمتد إلى المجالات التشغيلية أيضاً. ويعتبر المدقق الداخلي موظف داخل الشركة يخضع لسلطة إدارتها وتوجيهاتها، وبالتالي فهو في خدمة إدارتها العليا، ويسعى جاهداً للوفاء بكل احتياجاتها ويقوم بفحص أنشطة الشركة بصفة مستمرة وإليها يقدم نتائج فحصه وتدقيقه (عبد العال، 2007: 27).

ويُعد الهدف الأساس لوظيفة التدقيق الداخلي هو قيامها بتقييم وسائل الرقابة التي يستخدمها كل مستوى إداري في مراقبة المستوى الأدنى منه، من خلال فحص الأنظمة المحاسبية وإجراءاتها والسياسات الإدارية المرسومة التي وضعتها الإدارة، وذلك بهدف التحقق من تنفيذها طبقاً لما هو مخطط له، واكتشاف أية انحرافات عن التنفيذ مما يُساعد الإدارة بأداء وظائفها بأكبر قدر من الكفاءة. كما أن المدقق الداخلي معني بمنع ارتكاب الأخطاء والغش والتلاعب في الدفاتر وفحص وتقييم وسائل الرقابة الداخلية بقصد تدعيمها وتحسينها واقتراح ما يراه كفيلاً لتعديلها وتطويرها، وفي هذا المجال تسعى وظيفة التدقيق الداخلي لتحقيق هدفين أساسيين هما (لمين، 2008: 111):

١- **حماية ممتلكات الشركة ومصالحها:** حيث يقوم المدقق الداخلي باستخدام إجراءات ملائمة تهدف إلى حماية مصالح الشركة وممتلكاتها من الغش والضياع والانحراف واكتشاف نقاط الضعف ومعالجتها، ويعتمد المدقق الداخلي لتحقيق هذا الهدف على برنامج يسمح له تدقيق كافة النواحي المالية والمحاسبية والتي تشمل فحص كلاً من النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية للتأكد من سلامتهما وفعاليتهما من حيث التصميم والتنفيذ.

٢- **البناء والإصلاح:** وذلك من خلال قيام المدقق الداخلي بتدقيق خاص يتعلق بقياس وتقييم وتدقيق كافة الخطط والسياسات والإجراءات الموضوعة من قبل الإدارة، وذلك بهدف التأكد من مدى تطبيقها وتقديم التوصيات اللازمة لإجراء أية تعديلات يراها مناسبة.

ويُشير (فلاق، 2009: 7) أن مسؤولية منع الغش والاحتيال تقع على عاتق إدارة الشركة، وعلى المدقق الداخلي فحص وتقييم كفاية وفعالية الإجراءات المطبقة من قبل الإدارة للحيلولة دون وقوع الغش، وليس من مسؤولية المدقق الداخلي اكتشاف الغش ولكن عليه أن يكون لديه معرفة كافية بطرق واحتمالات الغش ليكون قادراً على تحديد أماكن حدوث الغش والاحتيال، وعلى المدقق عند اكتشافه ضعف في نظام الرقابة الداخلية عمل اختبارات إضافية للتأكد من عدم حدوث الغش.

وطبقاً للإيضاح الصادر عن معهد المدققين الداخليين (IIA)، والذي أكد من خلاله أن هدف التدقيق الداخلي يتمثل في مساعدة كافة أعضاء الإدارة في الاضطلاع بمسؤولياتهم بشكل فعال عن طريق تزويدهم بأنواع معينة من التحليلات والتقييمات والمقترحات بالإضافة إلى تعليمات ملائمة بخصوص الأنشطة محل الفحص. وقد حُددت أنشطة التدقيق الداخلي طبقاً لهذا الإيضاح بما يلي (لطفي، 2005: 96):

١- التأكد من كفاية نظم الرقابة المالية والتشغيلية ومدى الالتزام بتطبيقها.

٢- التأكد من مدى الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات المقررة.

٣- التأكد من المدى الذي من خلاله يتم المحاسبة على الأصول وحمايتها من الخسارة.

٤- التأكد من مصداقية وإمكانية الاعتماد على المعلومات التي يتم التقرير عنها بواسطة الإدارة.

٥- التأكد من أداء العاملين والإدارة.

وتُعتبر وظيفة التدقيق الداخلي أحد الوسائل المهمة للإدارة، والتي من خلالها تستطيع أن تتأكد من مدى التزام كافة الأقسام والوحدات داخل الشركة بالسياسات والأنظمة المالية والإدارية المعدة من قبلها. ونتيجة لاتساع نطاق ومجال وظيفة التدقيق الداخلي، فقد تطورت أهداف التدقيق الداخلي لتشمل تقييم إدارة المخاطر والتأكد من فعالية أنظمة الرقابة الداخلية، وتقييم وتحسين كافة أنشطة الشركة مما يعمل على إضافة القيمة للشركة. وقد حدد المعيار رقم (300)، أهداف التدقيق الداخلي بما يلي (Rahahleh, 2010: 160):

١- فحص المعلومات المالية والتشغيلية والتأكد من سلامتها، وفحص وتدقيق الوسائل المستخدمة في إعداد التقارير بهدف التحقق من فعالية هذه التقارير.
٢- التحقق من مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة والسياسات والإجراءات.
٣- فحص وتدقيق الأنشطة التشغيلية والتأكد من أنها تعمل باقتصاد وكفاءة.
٤- تحديد ما إذا كانت موارد الشركة تُستغل بشكل مناسب يؤدى إلى تحقيق الأهداف المرجوة منها.
٥- فحص النظم المعدة لحماية الأصول، والتأكد من أنها توفر الحماية المناسبة في الحفاظ على هذه الأصول.
٦- الإشراف على الرقابة الداخلية وفحص كافة أنظمة الرقابة وتقديم التوصيات اللازمة لتحسينها.
٧- تحديد وتقييم المخاطر المهمة، والمساهمة في تحسين إدارة المخاطر.

ولتحقيق الأهداف السابقة للتدقيق الداخلي، تقوم دائرة التدقيق الداخلي بتأدية عدة خدمات للشركة من أهمها (لمين، 2008: 112):

١- **خدمات وقائية:** وهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي يقوم المدقق الداخلي بوضعها داخل الشركة تهدف إلى حماية الأصول والممتلكات من السرقة أو الاختلاس أو سوء الاستخدام، بالإضافة إلى حماية تحريف أو تغيير السياسات بدون مبرر.
٢- **خدمات تقييمية:** تتمثل في الأساليب والإجراءات التي يستخدمها المدقق الداخلي والتي يسعى من خلالها إلى تقييم وقياس مدى فعالية أنظمة وإجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في الشركة.
٣- **خدمات إنشائية:** تشمل ما يقوم به المدقق الداخلي في مجال تحسين الأنظمة الموضوعة سواء كانت هذه الأنظمة إدارية أو مالية أو فنية تؤدي في النهائية للخروج ببيانات مالية سليمة وملائمة تُمكن الإدارة من الاعتماد عليها.
٤- **خدمات علاجية:** تتمثل في الإجراءات والأساليب التي يستخدمها المدقق الداخلي من أجل تصحيح أية أخطاء تم اكتشافها وطُرق علاجها.

كما يتطلب الأمر أن يقوم المدقق الداخلي بدور فعال داخل الهيكل التنظيمي للشركة بحيث يتولى المهام التالية (الصحن، وآخرون، 2004: 39):

١- رقابة قبل الصرف، للتحقق من سلامة الإجراءات قبل إتمام الصرف الفعلي.

٢- رقابة بعد الصرف، للتأكد من أن جميع المصروفات قد تم صرفها وفقاً للأغراض المحددة لها والمرتبطة بأعمال الشركة.

٣- التأكد من مدى مسايرة العاملين بالشركة للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية الموضوعة.

٤- التحقق من صحة المعلومات المحاسبية والإحصائية التي تقدمها الأقسام المختلفة للإدارة العليا.

ويمكن القول أن وظيفة التدقيق الداخلي تُعتبر خط الدفاع الأول عن حقوق ومكتسبات الشركة، وأن أهدافها قد اتسعت وتطورت نتيجةً لتطور واتساع مفهومها الذي أخذ يمتد ليشمل خدمة الإدارة في تقييم المخاطر ومساعدتها في اتخاذ القرارات السليمة التي تضمن لها الاستمرار والنجاح ومواكبة تطورات الأعمال.

2.2.2: متطلبات الوفاء بوظيفة التدقيق الداخلي Requirements Fulfill the Function of Internal Audit

نصت قواعد حوكمة الشركات Corporate Governance Rules، الصادرة عن بورصة نيويورك للأوراق المالية New York Stock Exchange (NYSE)، على أنه "يجب على كل شركة مسجلة في البورصة أن يكون لديها وظيفة تدقيق داخلي تعمل على تزويد الإدارة ولجنة التدقيق بالتقييمات المستمرة لعملية إدارة المخاطر ونظام الرقابة الداخلية". وحتى تقوم دائرة التدقيق الداخلي بأداء مهامها بكفاءة وفعالية فإنه لابد من توافر عدد من المتطلبات التي تتمثل بما يلي (الحيزان، 2008: 24-25):

١- ضرورة توافر مجموعة من المهارات في كلاً من مدير وأعضاء فريق التدقيق الداخلي تتمثل في القدرة على الابتكار والتحليل والإلمام بالمفاهيم المستحدثة في مجال الرقابة، بالإضافة إلى الإلمام بأحدث الطرق في إدارة وتقييم المخاطر، والإحاطة بالأدوات التكنولوجية وكيفية استخدامها في مجال التدقيق.

٢- بالإضافة إلى التأهيل الفني والمهني يجب أن تتوافر في كلاً من مدير وفريق التدقيق الداخلي مجموعة من الصفات تتمثل في النزاهة، العدالة، الاهتمام الكامل بمصالح الشركة، المثابرة، والقدرة على الحكم وإبداء الرأي.

٣- توافر موقع تنظيمي مناسب يحقق للمدقق الداخلي الاستقلال المطلوب لأداء دوره المنوط به، وذلك من خلال اتصال دائرة التدقيق الداخلي مباشرةً مع رئيس مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق.

٤- ضرورة قيام الإدارة العليا وبإشراف لجنة التدقيق بتحديد نطاق ومسؤوليات التدقيق الداخلي.

٥- الالتزام بمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين IIA في ممارسة أنشطة التدقيق الداخلي المختلفة.

٦- ضرورة توافر الإمكانيات المادية والبشرية المناسبة واللازمة لتنفيذ مسؤوليات التدقيق الداخلي.

٧- تخطيط عمليات التدقيق والفحص والتقييم التي تنفذها دائرة التدقيق الداخلي.

٨- توثيق كافة عمليات التدقيق الداخلي في صورة تقارير رسمية توضح فيها نطاق العملية والنتائج التي توصلت إليها والتوصيات اللازمة والمناسبة لكل حالة.

ويُشير (الدنيبات: 2010: 54) أنه يجب على المدقق القيام بالتخطيط المناسب في بداية كل عملية تدقيق، وأن يبذل ما في وسعه لدراسة أحوال الشركة حتى يتمكن من إعداد الخطة بشكل مناسب. وإذا لم يبذل المدقق العناية المعقولة في هذه الفترة الأولية ستكون النتائج المبنية عليها غير سليمة. وخلال عملية الاختبارات الجوهرية على المدقق أن يقوم بالاختبارات باذلاً الحذر المطلوب سواء كان في انتقاء الأدلة أو جمعها أو تقييمها. وفي مرحلة إعداد التقرير على المدقق أن يكون حذراً ومتيقظاً من أجل تقييم الأدلة وتحديد النتيجة النهائية بشكل سليم. كما يجب أن يتمتع المدقق بالقدر الكافي من المؤهلات العلمية والخبرات العملية في مجال المحاسبة والتدقيق بحيث يكون قادراً على القيام بالمسؤوليات الموكلة إليه، حيث إن كل من يعرض خدماته للغير يجب عليه أن يكون كفؤاً وقادراً على الوفاء بالتزاماته.

3.2.2: العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي Relationship between Internal Audit and External Audit

يشمل نطاق عمل التدقيق الداخلي كلاً من الأهداف والأنشطة بشقيها المالي والتشغيلي ويُغطي معيار التدقيق الداخلي ISA رقم (1200) الصادر عن مجلس معايير التدقيق Internal Auditing Standards Board (IASB) في 2001/10 نطاق عمل التدقيق الداخلي، أما نطاق عمل المدققين الخارجيين فيتم تحديده وفقاً للمعايير المهنية بهدف الحصول على أدلة الإثبات الكافية، وهم مسؤولون عن أحكامهم الشخصية في مدى كفاية الإجراءات المتبعة والأدلة التي يتم الحصول عليها لإبداء الرأي في مدى عدالة القوائم المالية السنوية. لذا من المتعارف عليه مهنياً أن المدقق الخارجي يبدأ عمله عند تدقيق القوائم المالية بالحصول على الفهم المناسب لهيكل الرقابة الداخلية وفقاً للمعيار الثاني من معايير العمل الميداني الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين(AICPA) American Institute of Certified Public Accountants للبنود ذات العلاقة بالقوائم المالية، ويترتب على ذلك اتخاذ المدقق الخارجي أحد القرارين وهما إما توسيع نطاق الاختبارات أو تضييق نطاق الاختبارات. ويعتمد المدقق الخارجي في اتخاذ قراره على وظيفة التدقيق الداخلي باعتبارها أداة للرقابة فوق كل المراقبات في الشركة (جمعة، 2011: 178).

ويُبين المعيار الدولي رقم (610)، أن المدقق الخارجي يقوم بدراسة وفهم عمل المدقق الداخلي لتحديد مخاطر وجود تحريفات مادية في البيانات المالية وتصميم إجراءات التدقيق وتنفيذها. وفي هذا الإطار ومن أجل فهم عمل المدقق الداخلي وتنفيذ إجراءات تقييم وظيفة التدقيق الداخلي فإن المدقق الخارجي يقوم بدراسة ما يلي (الذنيبات، 2010: 34):

١- الموقع التنظيمي للتدقيق الداخلي.

٢- نطاق التدقيق الداخلي.

٣- الكفاءة المهنية للتدقيق الداخلي والتأكد من إنجاز أعمال التدقيق الداخلي بواسطة أفراد ذوي كفاءة وتدريب ومهارة، وأنه يوجد إشراف ومراجعة مناسبة على ذلك العمل، وأنه تم توثيقه بصورة مناسبة، بالإضافة إلى القيام بالإجراءات اللازمة تجاه أية استثناءات تم تحديدها.

٤- مدى بذل التدقيق الداخلي للعناية المهنية من خلال الحصول على أدلة كافية ومناسبة للخروج بنتائج سليمة وأن التقارير تنسجم مع تلك النتائج.

وفي ذات السياق فقد أكد مجلس الإشراف المحاسبي على الشركات العامة Public Companies Accounting Oversight Board (PCAOB) أن اعتماد المدقق الخارجي على عمل دائرة التدقيق الداخلي قد شجع الشركات على الاهتمام بتحسين جودة تلك الوظيفة، ومن ثم يمكن القول أن زيادة أهلية وموضوعية وظيفة التدقيق الداخلي وزيادة شمولية اختباراتها، يؤدى إلى زيادة إمكانية اعتماد المدقق الخارجي عليها، كما ينبغي على الإدارة والمدقق الخارجي تقييم جودة الرقابة الداخلية والتي تتضمن تقييم جودة وظيفة التدقيق الداخلي، حيث إن الرقابة الداخلية بمفهومها الواسع تشمل وظيفة التدقيق الداخلي. وقد زادت أهمية العلاقة بين كلاً من وظيفة التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في بيئة العمل الحديثة وأصبح دورهما أكثر تكاملاً مما استدعى ضرورة تعميق العلاقة بينهما، لاسيما وأن المدققين الداخليين قادرين على اكتشاف التلاعب في القوائم المالية، وبالتالي فإنه يمكن للمدققين الخارجيين التشاور معهم بشأن تقييم وتقدير مخاطر التلاعب. وهذا ما دفع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين American Institute of Certified Public Accountants (AICPA)، إلى إصدار قائمة معايير التدقيق رقم (65)، والتي تشجع المدققين الخارجيين على الاستعانة بأنشطة التدقيق الداخلي عند تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق. كما أصدر قائمة معايير التدقيق رقم (55)، والتي تُلزم المدقق الخارجي بضرورة فهم الرقابة الداخلية، وحيث إن وظيفة التدقيق الداخلي تعتبر جزءاً من الرقابة الداخلية، لذا ينبغي على المدقق الخارجي فهم عمل التدقيق الداخلي (عيسى، 2008: 12-20).

وهناك أوجه تشابه بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي يمكن حصرها في أن كلاً منها يمثل نظام محاسبي فعال يهدف إلى توفير المعلومات الضرورية والتي يمكن الثقة بها والاعتماد عليها في إعداد تقارير مالية نافعة، ويتطلبا وجود نظام فعال للرقابة الداخلية لمنع أو تقليل حدوث الأخطاء والغش، كما أن وجود نظام جيد للتدقيق الداخلي يؤدي إلى قيام المدقق الخارجي بتخفيض كمية الاختبارات التي يقوم بها عند الفحص وبالتالي توفير وقت وجهد المدقق، فضلاً عن كفاءة النظام الكلي للتدقيق، كما أن وجود نظام للتدقيق الداخلي لا يُغني عن التدقيق الخارجي وهذا يؤكد صفة التكامل بينهما (جمعة، 2009أ: 47).

1.3.2.2: أوجه الاختلاف بين أداء المدقق الداخلي وأداء المدقق الخارجي Differences between the Performance of the Internal Auditor and the External Auditor's Performance

بالرغم من وجود الترابط في العلاقة السابق الإشارة إليها، فإن هناك فروق أساسية بين أداء المدقق الداخلي وأداء المدقق الخارجي يمكن بيانها حسب ما يلي:

١- يُعتبر التدقيق الخارجي أحد المتطلبات القانونية للشركة المسجلة في السوق المالي، وهناك قيود قانونية ومسؤولية تقع على عاتق المدقق الخارجي، ويُحدد القانون الحقوق والمسؤوليات، ويتضمن التشريع تعريفات واضحة ومفهومة جيداً في مجتمع الأعمال، بينما عالم التدقيق الداخلي تحوطه السرية، كما أن هناك منهجيات مختلفة تطبق على مختلف وظائف التدقيق الداخلي تجعلها ليست بحاجة إلى أن تتماشى مع متطلبات مهنية، حيث من الصعب وجود نظام عالمي موحد للتدقيق الداخلي وبشكل يمكن اعتباره معيار دولي متفق عليه (ميخائيل، 2005: 100).

٢- تُعتبر أهداف التدقيق الداخلي أوسع بكثير من أهداف التدقيق الخارجي وذلك لما توفره وظيفة التدقيق الداخلي من مرونة لتلبية احتياجات الشركة. ففي إحدى الشركات قد يكون تركيز المدقق الداخلي بشكل خاص على توثيق اختبارات الرقابة حسب متطلبات قانون Sarbanes Oxley – 404، وفي شركة أخرى قد ينصب عمل المدقق الداخلي في المقام الأول نحو تقديم خدمات استشارية للشركة مع التركيز على التوصيات التي من شأنها أن تعمل على تحسين الأداء التنظيمي للشركة، لذلك فإن مدى وظيفة التدقيق الداخلي قد تختلف من شركة إلى أخرى (Elder, et. al., 2012: 818).

٣- المدقق الداخلي يقوم بعملية فحص شامل تفصيلي للعمليات لأنه يعمل باستمرار طوال العام لدى الشركة ويخدم إدارتها، فيوجه اهتمامه للنظم المستعملة والسياسات المرسومة للتأكد من تنفيذها واكتشاف الانحرافات. أما المدقق الخارجي فقد تطور عمله من تفصيلي إلى اختباري يعتمد على أسلوب اختيار العينة، وذلك لضيق الوقت وضخامة التكلفة، وهو يخدم عدة أطراف منها الإدارة والمساهمين وأجهزة الدولة وبالتالي يوجه اهتمامه إلى العناصر التي تهتم بها تلك والفئات وهي نتيجة أعمال الشركة وعدالة مركزها المالي (الحدرب، 2010: 144).

٤- تقارير التدقيق الداخلي ليست موحدة، بعكس تقارير المدقق الخارجي، ويرجع السبب في ذلك إلى تفاوت الحاجة لتلك التقارير من شركة إلى أخرى، بالإضافة إلى أن المستخدمين الخارجيين للقوائم المالية لا يعتمدوا على التقارير المعدة من قبل المدقق الداخلي (Elder, et. al., 2012: 818).

٥- التدقيق الخارجي لا يدخل في التفاصيل، وهنا لا يمكن إبداء الحكم المطلق على دقة وصحة تلك البيانات، بينما المدقق الداخلي موظف بالشركة وبحكم وجوده الدائم يطلع على التفاصيل اليومية، وبالتالي في ظل الاستقلالية والموضوعية فإنه يمثل خط دفاعي هام لحماية أصول الشركة من أي تلاعب أو غش، بالإضافة إلى التأكد من دقة البيانات المالية المسجلة والرقابة على استخدام الموارد المتاحة من أجل زيادة الكفاية الإنتاجية للشركة (علي، 2010: 19).

٦- المدقق الخارجي يكون مسؤول أمام الجمعية العامة للمساهمين في الشركات المساهمة أو الملاك في الشركات العادية ويقدم تقريره لهم، أما المدقق الداخلي فيكون مسؤولاً أمام الإدارة العليا في الشركة ويقدم تقريره لها (أبو سرعة، 2010: 91).

٧- الهدف الأساس للتدقيق الخارجي يتمثل في تقديم رأي فني محايد حول ما إذا كانت القوائم المالية تمثل بعدالة حقيقة المركز المالي للشركة، بينما الهدف الأساس للتدقيق الداخلي يكمن في تركيز اهتمامه حول أنظمة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية ليُعطي رأيه وتوصياته عن مدى كفايتها وفعاليتها بما يخدم تحقيق أهداف الشركة (Pickett, 2005: 31).

٨- الاستقلالية: المدقق الخارجي يتمتع باستقلال كامل والمتمثل بالاستقلال الظاهري والعقلي نظراً لعدم وجود علاقة بينه وبين الإدارة، أما المدقق الداخلي فهو موظف بالشركة يرتبط بها بعلاقة تبعية وعقد عمل، ولها حق تعيينه وفصله ونقله ومكافئته وترقيته أو تخطيه، الأمر الذي قد يجعل استقلاله غير كامل (عبد العال، 2007: 27).

بالإضافة إلى ما تم التطرق إليه من أوجه الاختلاف بين الطرفين، يُشير الباحث لوجود اختلاف آخر بين كلاً من المدقق الخارجي والمدقق الداخلي يتمثل في المعايير الواجب السير وفقها من كلا الطرفين عند قيامهم بتأدية مهامهم، فالمدقق الخارجي يقوم بأعمال التدقيق على القوائم المالية وفق معايير التدقيق الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين International Federation of Accountants (IFAC)، ومن خلال لجنة تسمى مجلس معايير التدقيق Auditing Standards Board (ASB)، ويذكر ذلك صراحةً في تقريره، أما المدقق الداخلي فإن قيامه بأعمال التدقيق الداخلي تكون وفق معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين (IIA). كما أن المهمة الأساسية للمدقق الخارجي هي التأكد من صدق وعدالة القوائم المالية وعمله يقوم على فحص العينات، بينما المدقق الداخلي مهمته التأكد من أعمال الشركة ككل، ويعتمد المدقق الخارجي في اكتمال التدقيق على أعمال المدقق الداخلي الذي يُطلعه على تقاريره ومدى تنفيذ التوصيات ولربما وضع الاثنان خطة لعمل التدقيق الداخلي يعتمد عليها المدقق الخارجي كثيراً في تقريره حول البيانات المالية.

4.3.2: أثر الاستقلالية والموضوعية على أداء المدقق الداخلي The Impact of Independence and Objectivity on the Performance of the Internal Auditor

تُعتبر استقلالية المدقق من العوامل التي تؤثر تأثيراً إيجابياً على جودة وظيفة التدقيق، وهي بمثابة العمود الفقري لمهنة التدقيق بصفة عامة، وقد أصبحت الحاجة ماسة لتدعيم هذا الحياد وحمايته، وبالتالي يجب على المدقق المحافظة على الاستقلالية الكاملة ودعم هذا التوجه بقدر الإمكان من خلال وضع الضوابط والمحددات التي يتم من خلالها عدم التأثير على هذه الاستقلالية (جبران، 2010: 40).

ويتعين على المدقق أن يحافظ على الموضوعية وأن يكون متحرراً من صراعات المصالح عند قيامه بتنفيذ مسؤولياته المهنية، كما يجب أن يتمتع المدقق عند تأديته لخدمات التدقيق وإبداء الرأي بالاستقلال الحقيقي Independence in Fact المتمثل بالاستقلال العقلي الذي يعكس حالة ذهنية تسمح للمدقق بأن يمارس إجراءات وعمليات التدقيق دون تحيز، والاستقلال الظاهري Independence in Appearance والذي ينتج من خلال تفسيرات الآخرين لاستقلال المدقق. فقد تفقد وظيفة التدقيق قيمتها عندما يكون المدقق مستقلاً في الحقيقة ومن ثم يظهر له سلوك يُدافع من خلاله عن العميل محل التدقيق (Elder, et. al., 2012, p.85-87).

الاستقلالية Independence:

والتي تعني استقلال المدقق الداخلي عن الأنشطة التي يقوم بتدقيقها داخل الشركة، ويتحقق الاستقلال عندما يقوم المدقق الداخلي بأداء عمله بحرية Freely، وبموضوعية Objectively ويسمح ذلك للمدقق الداخلي بإعطاء رأي غير متحيز. ويتحقق الاستقلال بناءً على الموضوعية والوضع التنظيمي (نصر، وآخرون، 2006: 501)

الموضوعية Objectivity:

بمعنى أن يكون المدقق الداخلي موضوعياً عند أدائه لوظيفة التدقيق الداخلي، وتُعتبر الموضوعية أمراً ذهنياً يجب أن يتحقق لدى المدقق الداخلي أثناء أدائه لعمله بحيث يجب ألا يكون تابع للغير عند إبدائه لرأيه في أي أمر من أمور التدقيق. وتتمثل الموضوعية في الواقعية في الحكم على عملية التدقيق ويتم ذلك من خلال ما يلي (أبو سرعة، 2010: 45):

١- تحديد اختصاصات العاملين في دائرة التدقيق الداخلي.

٢- تحديد حالات التعارض في الاختصاصات داخل الإدارة.

٣- تغيير وتبديل المهام بين أعضاء الإدارة من وقت لآخر.

٤- عدم قيام المدقق الداخلي بمهام وأعمال تخص دوائر وأقسام أخرى.

٥- عدم قيام أفراد تم تحويلهم من دوائر أخرى إلى دائرة التدقيق الداخلي بتدقيق أعمال سبق لهم القيام بها.

٦- مراجعة نتائج التدقيق الداخلي قبل كتابة التقرير.

ويُشير (نصر، وآخرون، 2006: 501) أنه يجب على المدقق الداخلي عدم التعرض لأي أمر يجعله غير قادر على إبداء رأي موضوعي مع ضرورة تخصيص الأفراد على المهام بحيث يتم تفادي أي تعارض محتمل أو فعلي في المصالح. ويجب أن يتفادى المدقق الداخلي أداء أي مهام تشغيلية، حيث إن أداء أي من المهام التشغيلية التي سيقوم المدقق الداخلي بتدقيقها سوف يجعل موضوعيته غير متوافرة، الأمر الذي يجب أن يؤخذ في الحسبان عند الحصول على تقرير التدقيق من المدقق الداخلي.

وتُعتبر كلاً من الاستقلالية والموضوعية من المعايير المهمة للتدقيق الداخلي، ويجب على المدقق الداخلي الالتزام بها حتى يتمكن من تأدية مهام التدقيق بكفاءة، وقد اشتملت المعايير الدولية للممارسة المهنية على مجموعة من المعايير التي تؤكد استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي (IIA, 2008: P2-3).

الوضع التنظيمي Regulatory status:

وذلك بأن يكون لدائرة التدقيق الداخلي وضع تنظيمي يسمح لها بأداء مسؤولياتها، ويجب أن يحصل المدققين الداخليين على دعم من الإدارة العليا ومن مجلس الإدارة مما يؤدي إلى تعاون الإفراد الخاضعين للتدقيق بدون أي تدخل Interference، ويجب أن يتمتع مدير دائرة التدقيق الداخلي بسلطة تُمكنه من الاستقلالية والتوسع في نطاق عمل إدارته وتنفيذ توصيات هذه الإدارة، وأن يكون له اتصال مباشر مع مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة حتى يتمكن من توصيل المعلومات في النواحي المهمة. كما يجب أن يتم تحديد سلطات وأهداف ومسؤوليات دائرة التدقيق الداخلي في شكل مكتوب، وأن يتم عرض خطط الموازنة المالية وخطط الموارد البشرية الخاصة بدائرة التدقيق الداخلي للإدارة العليا ومجلس الإدارة للموافقة عليها. ويجب أن يُقدم مدير دائرة التدقيق الداخلي تقرير بالأنشطة التي تم القيام بها للإدارة العليا ومجلس الإدارة على أن يتم ذلك سنوياً أو نصف سنوي (نصر، وآخرون، 2006: 501).

المبحث الثالث

لجان التدقيق ودورها في ضبط الأداء

Audit Committees and their Role in Performance Tuning

تشتمل الدراسة في هذا المبحث على ما يلي:

0.3.2: تمهيد.

1.3.2: مفهوم لجان التدقيق.

2.3.2: العوامل التي ساعدت على ظهور لجان التدقيق.

3.3.2: ضوابط تشكيل لجان التدقيق.

4.3.2: مهام ومسؤوليات لجان التدقيق.

5.3.2: واجبات لجان التدقيق تجاه دعم وظيفة التدقيق الداخلي.

0.3.2: تمهيد Preface

نشأت الحاجة إلى لجان التدقيق نتيجة العديد من التطورات التي تراكمت على مدى فترة من الزمن على العلاقة بين المدققين الخارجيين وأعضاء مجالس الإدارة وأفراد الإدارات التنفيذية أدت إلى أن كثيراً من الملاحظات المهمة لم يُتح لها أن تصل إلى مجالس الإدارة مما أدى إلى عدد من المشكلات وفقدان الثقة، وكما هو مفهوم فإن الهيئات العامة هي صاحبة الصلاحية بتعيين المدققين، إلا أن الممارسة أثبتت أن مجالس الإدارة باتت تؤثر وتوجه هذا التعيين نتيجة العلاقات التي تطورت بينهم وبين المدققين أثناء أعمال التدقيق (سليمان، 2009: 8).

وقد بدأت لجان التدقيق في الولايات المتحدة الأمريكية تأخذ طريقها بعد صُدور تقرير لجنة تريدواي عام 1987 (Tread Way Commission, 1987)، والتي أوصت بضرورة إنشاء لجان تدقيق للشركات المسجلة أسهمها في بورصات الأوراق المالية الأمريكية، وأن يكون أعضاء لجنة التدقيق من الأعضاء غير التنفيذيين. وفي بريطانيا صدر عام 1992 تقرير لجنة كادبوري (Cadbury Committee, 1992)، الذي طالب بتشكيل لجان التدقيق للشركات المسجلة في بورصة لندن للأوراق المالية. وفي عام 2002 صدر قانون عن الكونجرس الأمريكي يُسمى قانون ساربينس أوكسلي (Sarbanes Oxley, 2002)، والذي قضى بوجوب تشكيل لجان تدقيق في كل شركة مساهمة عامة، وذلك بهدف الرقابة على أداء المحاسبين القانونيين الذين يقوموا بتدقيق القوائم المالية لهذه الشركات (المومني، 2010: 247).

كما تضمنت توصيات لجنة Blue Ribbon Committee, 1999 (BRC)، خلال قواعد الإفصاح المحددة من قبل لجنة بورصة الأوراق المالية Securities and Exchange Commission (SEC)، عشرة توصيات لتحسين وظيفة لجان التدقيق في الشركات لتعزيز موثوقية Reliability، ومصداقية Credibility القوائم المالية (الحيزان، 2008: 20).

1.3.2: مفهوم لجان التدقيق The Concept of the Audit Committees

لقيت لجان التدقيق اهتماماً كبيراً منذ عام 1994، وقد قامت العديد من الدول المتقدمة وبعض الدول العربية بإصدار مجموعة من القوانين التي تؤكد ضرورة وجود لجان تدقيق ضمن الهيكل التنظيمي للشركة.

وقد تعددت التعريفات حول مفهوم لجان التدقيق حيث عرفتها الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين Canadian Institute of Chartered Accountants (CICA)، بأنها عبارة عن "لجنة مكونة من المديرين غير التنفيذيين الذين تتركز مسؤولياتهم في تدقيق القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة، وتُعد لجنة التدقيق بمثابة حلقة الوصل بين كلاً من المدققين الداخليين والخارجيين ومجلس الإدارة، وتتلخص أنشطتها في ترشيح المدقق الخارجي، ومراجعة نطاق ونتائج عملية التدقيق، وكذلك تقييم نظام الرقابة الداخلية للشركة وجميع المعلومات المالية المعدة للنشر" (حمادة، 2010: 101).

كما عرفها (الذنيبات، 2010: 181) أنها "تلك اللجنة التي تتكون عادةً من المديرين غير التنفيذيين في الشركة، والهدف الأساس من تشكيل لجنة التدقيق هو زيادة فاعلية وظيفة التدقيق الداخلي وزيادة مساءلة مجلس الإدارة".

ويُعرفها (Elder, et. al., 2012, p.88) أنها عبارة عن "عدد من الأشخاص المختارين من بين أعضاء مجلس إدارة الشركة مسؤوليتهم المحافظة على استقلالية المدقق عن الإدارة، وتتكون معظم لجان التدقيق من ثلاثة إلى خمسة أعضاء وقد تمتد لتشمل سبعة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين".

كما وصفها المعهد الأمريكي للمحاسبيين القانونيين (AICPA, 1990, AU. 316) بأنها "الأداة التي من خلالها يتم كبح جماح التصرفات غير القانونية للإدارات العليا للشركات" (مشتهى،2008: 39).

2.3.2: العوامل التي ساعدت على ظهور لجان التدقيق The Factors that Helped the Emergence of Audit Committees

ساعدت كثير من العوامل على زيادة الاهتمام في تشكيل لجان التدقيق من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وأهم هذه العوامل ما يلي (المومني، 2010: 248):

١- زيادة رغبة الشركات في تدعيم عمليات الرقابة على أنشطتها والتأكد من سلامة تطبيق المبادئ المحاسبية وذلك نتيجة ما شهدته هذه الشركات من حالات الغش والتلاعب والتي أدت إلى تزايد حالات الفشل المالي للعديد من الشركات والبنوك على مستوى العالم.

٢- زيادة تعرض الشركات والبنوك إلى الضغوط من قبل مستخدمي القوائم المالية لإظهار نتائج أعمالها ومركزها المالي بصورة حقيقية وسليمة.

٣- إن وجود لجان التدقيق يعمل على حماية المساهمين وذلك من خلال المحافظة على استقلال مدقق الحسابات في عملية إبداء رأيه الفني المحايد في القوائم المالية خاصةً مع وجود التناقض بين مدققي الحسابات الخارجيين وبين إدارة الشركة.

٤- الحد من حالات الغش والتلاعب وزيادة فعالية نظم الرقابة الداخلية، الأمر الذي يعمل على تدعيم الثقة في عملية إعداد قوائم مالية سليمة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات الاستثمار خاصةً في ظل اقتصاديات السوق والمنافسة.

٥- حاجة أصحاب المصلحة في الشركات المقيدة بالبورصة إلى آلية إدارية تُسهم في ضبط أداء الإدارة ورقابتها باعتبارها وكيل عنهم بشأن الأمور المالية والرقابية.

3.3.2: ضوابط تشكيل لجان التدقيق Controls the Formation of Audit Committees

تُعتبر لجنة التدقيق من أهم اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، وقد وجدت هذه اللجنة لمساعدة مجلس الإدارة للقيام بمهامه الإشرافية والرقابية على الوجه الأكمل، وتعتمد فعاليتها على مدى استجابة المجلس لتوصياتها. وحتى تتمكن هذه اللجنة من أداء أعمالها بكفاءة وفعالية يجب الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الضوابط عند تشكيل لجنة التدقيق في أي شركة. وهذه الضوابط هي (المومني، 2010: 250):

١- **توافر الخبرة والمهارة في أعضاء لجنة التدقيق:** إن توافر الخبرة لأعضاء لجنة التدقيق يُعد من الأمور الهامة والضرورية، نظراً لأن العديد من المشاكل المحاسبية والقانونية تعتمد على الحكم الشخصي لأعضائها، لذلك يتعين على مجلس إدارة الشركة تحديد مجموعة من المؤهلات والكفاءات التي يجب توافرها في أعضاء اللجنة كأن يكون لديهم خبرة وإلمام بالأمور المالية وغير المالية، بالإضافة إلى تفهم أعمال الشركة بدرجة عالية حتى يقوموا بأداء واجبهم على أكمل وجه ويتمكنوا من مواكبة التطور المستمر في بيئة الأعمال.

٢- **تحديد العدد الملائم لأعضاء لجنة التدقيق:** يعتمد تحديد عدد أعضاء اللجنة على حجم الشركة ومجلس إدارتها، والهدف من تحديد عدد الأعضاء يكمن في تحقيق مزيجاً من الخبرات والتوازن بين حجم المهام الموكلة إلى اللجنة ونوعيتها بحيث يُراعى عدم زيادة عدد أعضاء اللجنة بصورة قد تمنع من اتخاذ القرارات بشكل سريع وفعال، وعدم انخفاض عدد أعضاء اللجنة بصورة تحد من أداء اللجنة لأعمالها بكفاءة وفعالية، لذلك فإن العدد الأمثل لأعضاء لجنة التدقيق يتراوح ما بين ثلاثة إلى خمسة أعضاء.

٣- **استقلالية لجنة التدقيق:** تُمثل لجنة التدقيق حلقة الصلة بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة في الأمور التي تدخل ضمن اختصاصها، وتُقدم اللجنة تقاريرها ونتائج أعمالها إلى مجلس الإدارة، لذلك فهي تُعد من أبرز اللجان التي يُشكلها مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين (المستقلين)، ولتحقيق الموضوعية والاستقلالية في أداء اللجنة لأعمالها فإنه يُحذر عليها القيام بأية أنشطة تكون من اختصاص الإدارة التنفيذية. وحتى تتحقق الاستقلالية يجب على لجنة التدقيق مراعاة الأمور التالية:

- ألا يكون عضو لجنة التدقيق من موظفي الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها.
- ألا يحصل على أية مكافأة مالية من الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها بخلاف المكافأة التي يحصل عليها مقابل الخدمة في مجلس الإدارة.
- ألا يكون أحد أقاربه من الدرجة الأولى موظفاً تنفيذياً داخل الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها.
- ألا يكون مديراً تنفيذياً في إحدى الشركات التي لها علاقات تجارية مع الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها.

٤- **إدراك لجنة التدقيق دورها في حوكمة الشركات:** يتعين على أعضاء لجنة التدقيق أن تدرك جيداً دورها الإيجابي في حوكمة الشركات من خلال تدعيم دور الإفصاح المالي وغير المالي في مساعدة أصحاب المصلحة في الشركات على مراقبة الإدارة وتدعيم دور المدقق الخارجي في زيادة الثقة في القوائم المالية، بالإضافة إلى تدعيم دور الرقابة الداخلية في صدق القوائم المالية من جهة، ومن جهةٍ أخرى ضمان التزام إدارة الشركة بالقوانين واللوائح ذات الصلة.

٥- **التحديد الواضح لسلطات اللجنة ومهامها:** تتمثل مهمة لجان التدقيق في مساعدة مجلس الإدارة بأداء مهامه بكفاءة وفعالية تُمكنه من الوفاء بتنفيذ مسؤولياته في دعم الرقابة الداخلية ودعم استقلال المدققين الداخليين والخارجيين، وبالتالي يجب أن تكون مهام ومسؤوليات لجنة التدقيق واضحة ومكتوبة في دليل يوضح من خلاله طبيعة العلاقة بين إدارة الشركة والمدقق الداخلي والخارجي، وذلك حتى لا يحدث تداخل أو تعارض بين عمل اللجنة وعمل بعض الأجهزة التنفيذية في الشركة، ويجب أن تتمتع لجان التدقيق بسلطة تُخولها من مناقشة أي أمور تراها مهمة، ويمكنها بهذا الصدد الاستعانة بأطراف خارجية من ذوي الخبرة والدراية بالمشاكل التي قد تواجهها خاصةً تلك التي يكون لها تأثير على سلامة القوائم المالية والإفصاح.

وفي ذات السياق يُشير (مشتهى، 2008: 55) أنه في أيلول 1998 تم تشكيل لجنة (BRC) والتي ضمت ممثلين من هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية، وبورصة نيويورك للأوراق المالية، والجمعية الوطنية للمتعاملين في الأوراق المالية الأمريكية، بالإضافة إلى قطاعات متعددة من المجتمع المالي الأمريكي، وقد هدفت إلى تحسين فاعلية لجان التدقيق وتعزيز استقلاليتها، حيث أصدرت هذه اللجنة تقريرها في الرابع عشر من كانون الأول لعام 1999 متضمناً عشر توصيات مهمة كانت على النحو التالي:

١- يجب أن يكون أعضاء لجنة التدقيق مستقلين عن الشركة ومن غير الموظفين فيها.
٢- ضرورة أن تتشكل اللجنة بكاملها من مديرين غير تنفيذيين.
٣- يجب أن تتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من بينهم خبير محاسبي أو مالي.
٤- ينبغي أن يكون للجنة ميثاق مكتوب.
٥- ضرورة أن يتم نشر الميثاق كل ثلاث سنوات على الأقل ويرفق مع البيانات المالية.
٦- يكون المدققين الخارجيين مسؤولين أمام مجلس الإدارة، وبالتحديد أمام لجنة التدقيق.
٧- يجب أن يقدم المدققين الخارجيين ما يُثبت استقلاليتهم عن الشركة سنوياً.
٨- يجب أن تُناقش اللجنة سنويا مع المدقق الخارجي المبادئ المحاسبية المتبعة.
٩- يجب أن تُقدم اللجنة تقريراً عن أنشطتها السنوية.
١٠- ضرورة قيام المدقق الخارجي بتدقيق التقارير المرحلية قبل إعلانها.

4.3.2: مهام ومسؤوليات لجان التدقيق Functions and Responsibilities of Audit Committees

إن قيام لجان التدقيق بأنشطتها يتم من خلال الإجراءات التي تقوم بها عند تنفيذها لمهامها المحددة من قبل التشريعات والتعليمات الصادرة عن هيئات أسواق المال والتي ترمي إلى مساعدة مجلس الإدارة في تأدية مهامه بكفاءة وفعالية، وبالرغم من اختلاف مهام لجان التدقيق من دولة إلى أخرى إلا أنه استقر الرأي حول أربعة مهام رئيسة للجان التدقيق هي (حمادة، 2010: 104):

١- الإشراف والرقابة على أنشطة الشركة المتعلقة بإجراءات إعداد التقارير المالية من خلال مراجعة السياسات والمبادئ المحاسبية المطبقة، والتأكد من كفاءة وملاءمة الإفصاح عنها وعن أية تغييرات تمت على هذه السياسات وأثرت على التقارير المالية.

٢- دعم وتحسين جودة التدقيق الخارجي من خلال ترشيح وتعيين المدقق الخارجي ذي الخبرة والكفاءة وتحديد أتعابه ومساعدته في أداء مهامه والمحافظة على استقلاله، بالإضافة إلى حل النزاعات التي قد تنشأ بين المدقق الخارجي والإدارة، ودراسة ملاحظاته وتوصياته والعمل على تحقيق التنسيق بين كلاً من المدقق الخارجي والمدقق الداخلي.

٣- دعم وظيفة التدقيق الداخلي من خلال تجسيد علاقة ترابط قوية بين لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي والقيام بفحص وتقييم أداء وأنشطة التدقيق الداخلي والإجراءات المتبعة من قبل دائرة التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر، وذلك بهدف التغلب على مشكلات إعداد التقارير المالية وزيادة فعالية لجنة التدقيق.

٤- دراسة وفحص نظام الرقابة الداخلية من خلال الإشراف على إجراءات هذا النظام وتقييم مدى كفاءته ومناقشة ذلك مع كلاً من إدارة الشركة والمدقق الداخلي والخارجي والتأكد من مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة، بالإضافة إلى مناقشة خطط الإدارة بهدف اكتشاف نقاط الضعف في هذا النظام، والعمل على دراسة ومراجعة التقارير الخاصة بإجراءات العمل المالية والإدارية وإجراءات التدقيق الداخلي واقتراح التعديلات الواجب إدخالها.

وقد وافق مجلس إدارة سوق نيويورك للأوراق المالية NYSE في 2002/8/1 على تعديلات مقترحة لمعايير إدراج الشركات وذلك من خلال إصدار المعيار رقم (SAS no. 99). ووفقاً لمتطلبات هذا المعيار فإن على لجان التدقيق الالتزام بمسؤولياتهم الكاملة نحو تصميم خطة مهام مكتوبة تتضمن أهداف اللجنة كاملةً بما فيها مساعدة مجلس الإدارة في التحقق من نزاهة القوائم المالية وتماشيها مع القوانين المنصوص عليها، والتأكد من أهلية واستقلالية المدقق الخارجي، وكفاءة أداء وظيفة التدقيق الداخلي، بالإضافة إلى ترتيب لقاءات وبشكل منفصل بين كلاً من الإدارة ودائرة التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي، والعمل على تقييم تقرير المدقق الخارجي عن إجراءات الرقابة الداخلية، كما يقع على عاتق لجان التدقيق مسؤولية مناقشة كلاً من المدققين الداخليين والخارجيين حول الآلية التي تتبعها إدارة الشركة للسيطرة على المخاطر المالية المتعددة وماهية الخطوات التي تتخذها ضمن السياسات والتوجيهات الموضوعة من قبلها لتقليل تلك المخاطر (القشي، 2005: 14).

5.3.2: واجبات لجان التدقيق تجاه دعم وظيفة التدقيق الداخلي Duties of the Audit Committees to Support the Internal Audit Function

أدت فكرة إنشاء لجان التدقيق داخل الشركات إلى العديد من المنافع لوظيفة التدقيق الداخلي، وذلك من خلال زيادة فاعلية المدققين الداخليين وتدعيم استقلاليتهم، لاسيما وهي التي يقع على عاتقها اختيار مدير دائرة التدقيق الداخلي وتوفير كافة احتياجات هذه الدائرة، بالإضافة إلى قيامها بعقد اجتماعات مستمرة لحل المشكلات التي قد تنشأ بين المدققين الداخليين ومجلس الإدارة، مما أدى إلى وجود علاقة تكاملية بين لجان التدقيق والتدقيق الداخلي، ومن ناحية أخرى فإن وجود لجان التدقيق سيؤدي إلى زيادة تفاعل المدققين الداخليين مع المدقق الخارجي باعتبار إن أحد مسؤوليات لجنة التدقيق هو التنسيق بين كلاً من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بالشكل الذي يُساعد كلا الطرفين بالوفاء بالتزاماته ومسؤولياته وزيادة إمكانية الاعتماد على المعلومات والتقارير المالية (العاني، وآخرون، 2009: 8).

ويوضح الشكل رقم (2.1) العلاقة التكاملية بين كلاً من لجان التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، ودائرة التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.

الشكل رقم (2.1)

دور لجان التدقيق في التدقيق الداخلي

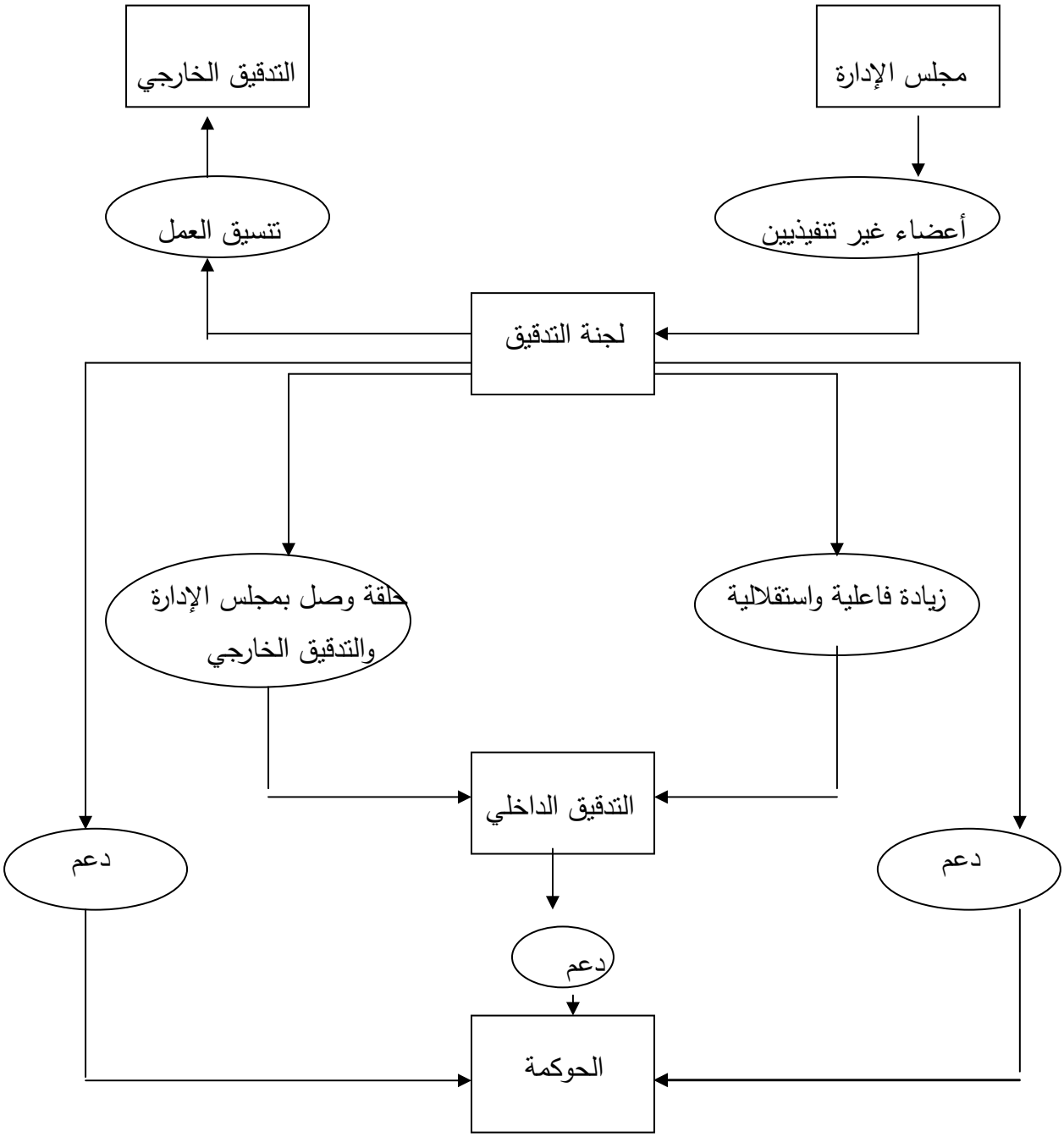

المصدر: (العاني، وآخرون، 2009: 8).

ويوجد تطابق شبه كامل بالواجبات المنوطة بلجان التدقيق لمعظم الشركات في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وغيرها من مختلف دول العالم. وتتلخص الواجبات الملقاة على عاتق لجان التدقيق تجاه التدقيق الداخلي بما يلي (سليمان، 2009: 10):

١- تأكيد خطوط الاتصال وتداول التقارير بين إدارة التدقيق الداخلي ولجنة التدقيق.

٢- التأكد من قيام موظفي دائرة التدقيق الداخلي بعملهم بمهنية وكفاءة وأنهم مؤهلون لذلك.

٣- استعراض خطة التدقيق الداخلي وإقرارها.

٤- استعراض مجالات التعاون بين كلاً من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي.

٥- استعراض التقارير الدورية ومدى أثرها على أعمال التدقيق الداخلي والتأكد من مدى التجاوب من قبل الإدارات المختلفة مع ملاحظات التدقيق الداخلي.

٦- استعراض العلاقة مع المدقق الخارجي ومتابعة ملاحظاته وتقاريره والمراسلات معه.

٧- مراجعة وتقرير مدى فاعلية التدقيق الداخلي في تطوير الإدارة وزيادة الكفاءة.

٨- التركيز على دورها في الرقابة والإشراف والحرص على الشفافية.

وهناك واجبات أخرى تتعلق بلجان التدقيق تجاه وظيفة التدقيق الداخلي وهي كما يلي (ميخائيل، 2005: 12):

١- المشاركة في تعيين المدققين الداخليين.

٢- مراجعة أهداف التدقيق الداخلي وضمان أنها توفر الحد الأساسي للتحقق من إدارة المخاطر.

٣- الإشراف على أنشطة التدقيق الداخلي.

٤- الموافقة على إستراتيجية التدقيق الداخلي والخطة السنوية والتغييرات التي تجري عليها.

٥- مناقشة مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية مع المدقق الداخلي.

٦- النظر في أي مسائل قانونية تؤثر على الشركة.

٧- ضمان أن دائرة التدقيق الداخلي تعمل وفقاً للمعايير المهنية.

٨- ضمان وجود اتصالات جيدة بين كلاً من المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.

المبحث الرابع

المرتكزات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية الفعال

The Basic Pillars of an Effective Internal Control System

تشتمل الدراسة في هذا المبحث على ما يلي:

0.4.2: تمهيد.

1.4.2: مفهوم الرقابة الداخلية.

2.4.2: العوامل التي ساعدت على تطور الرقابة الداخلية.

3.4.2: عناصر نظام الرقابة الداخلية.

4.4.2: الهدف من نظام الرقابة الداخلية.

5.4.2: أنواع الرقابة الداخلية.

6.4.2: علاقة لجان التدقيق بأنظمة الرقابة الداخلية.

7.4.2: دور التدقيق الداخلي في تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية.

0.4.2: تمهيد Preface

هناك خلط بين التدقيق الداخلي Internal Audit وبين مفهوم الرقابة الداخلية Internal Control والحقيقة أن كلا المفهومين بعيدين عن بعضهما ولكنهما يشتركان في أمر واحد وهو أن أهدافهما إدارية ومالية على حد سواء، فمفهوم الرقابة الداخلية هي "مجموعة من الأنظمة والقوانين المالية والإدارية تضعها الإدارة لأجل التأكد من سير الإجراءات للوصول إلى نهاية العملية بشكل سوي"، أما التدقيق الداخلي فهو آلية وظيفتها التحقق من عمل الرقابة الداخلية، والمدقق الداخلي هو من يراقب ويتأكد من عمل النظام والتقييم المستمر للخطط والسياسات والإجراءات وأداء الإدارات والأقسام المختلفة في الشركة بهدف التحقق من مدى الالتزام بهذه الخطط والسياسات والإجراءات ومدى كفاءة وفعالية أداء تلك الإدارات (الحانوتي، 2002: 2).

وقد عرفت لجنة المؤسسات الراعية (COSO) الرقابة الداخلية بأنها عبارة عن "عمليات تتأثر بمجلس إدارة الشركة والأفراد الآخرين في الشركة، يتم تصميمها لتعطي تأكيداً معقولاً حول تحقيق الشركة لأهدافها في النواحي التالية: كفاءة العمليات وفاعليتها والاعتماد على التقارير المالية والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها" (إبراهيم، 2009: 21).

وتقع على الإدارة مسؤولية إنشاء وتصميم والحفاظ على نظام رقابة داخلية كافي على التقارير المالية، ويأتي دور المدقق الداخلي في دعم الإدارة من خلال تقييم جودة أداء هذا النظام بشرط ألا يؤثر ذلك على موضوعية المدقق الداخلي (Lin, et. Al., 2011:288).

1.4.2: مفهوم الرقابة الداخلية The Concept of Internal Control

عرفت لجنة طرائق التدقيق Auditing Procedures Committee، المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) الرقابة الداخلية بأنها "تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في الشركة بهدف حماية أصولها وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاية الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة" (عبد الله، 2007: 167).

كما عرف معيار التدقيق الدولي رقم 315، الرقابة الداخلية بأنها "عملية مصممة ومتأثرة بالإدارة وبكل أولئك المعنيين بإدارة الشركة والتي من خلالها يمكن الحصول على تأكيد معقول بأن الأهداف المتمثلة بتحقيق مصداقية البيانات المالية، وتحقيق كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية

وتحقيق الالتزام بالسياسات والقوانين والأنظمة قد تم تحقيقها. وهذا يعني أن الرقابة الداخلية تصمم ويتم تشغيلها من أجل معالجة مخاطر الأعمال التي قد تحول دون تحقيق هذه الأهداف، ويشمل نظام الرقابة الداخلية الخطة التنظيمية للشركة وكافة الوسائل والطرق التي تضعها الإدارة من اجل تحقيق أهدافها" (الذنيبات، 2010: 173).

ولقد أصدرت (COSO) عام 1992 إطاراً متكاملاً لهيكل الرقابة متضمناً التعريف وعناصر الرقابة وأهدافها، حيث عرفت الرقابة الداخلية بأنها "العملية التي تتأثر بمجلس إدارة الوحدة الاقتصادية والأشخاص الآخرين، والتي تصمم لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الرئيسة للرقابة والتي تتضمن ثلاثة أهداف هي: فعالية وكفاءة العمليات، موثوقية واكتمال التقارير المالية، والانسجام مع القوانين والتشريعات المعنية (السبوع، 2011: 109).

2.4.2: العوامل التي ساعدت على تطور الرقابة الداخلية Factors that Helped to Develop the Internal Control

تُعد عملية الرقابة بمفهومها الشامل بأنها الإطار الذي يعمل على تحقيق العديد من الأدوات والأساليب الرقابية المختلفة التي تهدف إلى التأكد من تحقيق أهداف الشركة بشكل مناسب وفقاً للقواعد والمعايير العامة والخاصة التي تعمل في نطاقها الشركة باعتبار أن ذلك يمثل الهدف العام للرقابة. ولقد مرت عملية الرقابة بمراحل تطور مختلفة وفقاً للحاجة إلى تحقيق أهداف محددة لكل مرحلة ابتداءً من استخدام سجلات محددة (سجلين لنفس العمليات) بهدف المطابقة بينهما وكشف أية اختلافات، إلى مرحلة الكشف عن أية تصرفات غير مرغوب فيها وبشكل خاص السرقات أو الاختلاسات بهدف حماية موارد الشركة، وكان هذا في ظل وجود الشركات متوسطة وصغيرة الحجم، ولكن مع ظهور الشركات كبيرة الحجم في بداية القرن العشرين ظهرت الحاجة أكثر إلى تدعيم عملية الرقابة بأدواتها وأساليبها المتعددة (محمود، وآخرون، 2011ب: 227).

ويوجد العديد من العوامل التي ساعدت على تطور الرقابة الداخلية نذكر منها ما يلي (الحدرب، 2010: 136):

١- كبر حجم الشركة وتعدد عملياتها جعل من الصعب الاعتماد على الاتصال الشخصي.

٢- انفصال الإدارة عن الملكية أدى إلى تفويض السلطات والمسؤوليات بالشركة.

٣- حاجة الإدارة إلى بيانات دورية دقيقة من أجل التخطيط والتنفيذ واتخاذ القرارات، بالإضافة إلى حاجتها إلى حماية وصيانة أموال الشركة لتخلي نفسها عن المسؤولية.

٤- حاجة الحكومة إلى بيانات دقيقة لفرض الضريبة وترشيد الاستهلاك وتوجيه الاقتصاد وحصره.

٥- تطور إجراءات التدقيق حيث تحولت عملية التدقيق من تفصيلية إلى اختباريه.

3.4.2: عناصر نظام الرقابة الداخلية Elements of Internal Control System

حددت لجنة المؤسسات الراعية COSO خمسة عناصر رئيسة للرقابة الداخلية، وهي كما يلي (السبوع، 2011: 109):

١- **بيئة الرقابة The control environment**: تتعلق بيئة الرقابة بأخلاقيات الشركة والطريقة التي تعمل بها من خلال خلق الأجواء التي تُمكن الأفراد من أداء أنشطتهم وتحمل مسؤولياتهم الرقابية. وهناك عدة عناصر تكون هذه البيئة ممتثلة لها وتُشكل معاً ثقافة الرقابة الكلية في الشركة، وهي: القيم الأخلاقية، فلسفة الإدارة، أسلوب التشغيل والإشراف، سياسات الموارد البشرية وكفاية وانسجام الأفراد، واهتمام وتوجيه مجلس الإدارة.

٢- **تقييم المخاطرة The risk assessment**: وهي تُشير إلى عمليات التعامل مع المخاطر التي تُشكل خرقاً أو تهديداً لتحقيق أهداف الشركة، وهي تتضمن تحديد وتحليل وتخمين أو تقييم المخاطر الملائمة.

٣- **أنشطة الرقابة The control activities**: وهي تُشير إلى السياسات والإجراءات والممارسات التي تُؤكد للإدارة بأنه تم تحقيق الأهداف وأن الاستراتيجيات الموضوعة لتخفيف المخاطرة قد نُفذت بفاعلية. وتتضمن هذه الأنشطة: المصادقات والصلاحيات والفحص والتسويات وتدقيق الأداء التشغيلي وحماية الأصول وتقسيم الواجبات.

٤- **المعلومات والاتصال The information and communication**: ويتعلق هذا الجزء بالتأكد بأن المعلومات الملائمة قد تم تحديدها والسيطرة عليها وإيصالها بالشكل والإطار الزمني المناسبين، بحيث يتمكن الأفراد من إنجاز وتحمل واجباتهم ومسؤولياتهم بفاعلية. وتشمل هذه الناحية وجود نظام اتصال فعال داخل الشركة وخارجها مع أطراف مثل المستهلكين والموردين والتشريعيين وحملة الأسهم، وكذلك التعامل مع البيانات الداخلية وتلك المتعلقة بالأحداث والأنشطة والظروف الخارجية.

٥- **المراقبة The monitoring**: وهي تُشير إلى عملية تقييم جودة المراقبة على نظام الرقابة الداخلية، وتتضمن ناحيتين هما: التقييمات المستمرة بواسطة أنشطة الإدارة والإشراف المنتظمة، وتصرفات الأفراد الآخرين المكلفين بهذه الناحية. والناحية الثانية تتمثل في التقييمات المنفصلة والتي يتحدد مجالها ومدى تكرارها بناءً على تقييم المخاطرة وفعالية إجراءات المراقبة المستمرة، حيث ينبغي تسجيل نواقص الرقابة وإيصالها لكلاً من الإدارة ومجلس الإدارة.

4.4.2: الهدف من نظام الرقابة الداخلية The Objective of the Internal Control System

يتكون نظام الرقابة الداخلية من مجموعة من السياسات والإجراءات المُصممة من قبل الإدارة بهدف تزويدها بضمانات معقولة حول سير العمليات وأن الشركة تحقق أهدافها التي تسعى إليها. وتعمل الإدارة على تصميم نظام رقابة داخلية فعال من أجل تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة تتمثل فيما يلي (Elder, 2012: 290):

١- **<u>موثوقية عرض البيانات المالية:</u>** فالإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وبالتالي فإنه يقع على عاتقها مسؤولية قانونية ومهنية في أن البيانات المالية التي تُظهرها هذه القوائم تُمثل بعدالة حقيقة المركز المالي للشركة وأنه تم إعدادها وعرضها بما يتفق مع متطلبات معايير المحاسبة المتعارف عليها Generally Accepted Accounting Principles (GAAP)، وأن هدف نظام الرقابة الداخلية الفعال على التقارير المالية هو الوفاء بهذه المسؤوليات نحو تقديم التقارير المالية.

٢- **<u>كفاءة وفعالية نظم التشغيل:</u>** حيث إن وجود عناصر الرقابة داخل الشركة يؤدي إلى تشجيع الاستخدام الكفء والفعال للموارد مما يعمل على تعزيز وتحسين أهداف الشركة.

٣- **<u>الامتثال للوائح والقوانين:</u>** وفقاً لمتطلبات قانون Sarbanes Oxley – 404، فإن على الشركات المساهمة إصدار تقرير حول فعالية وكفاءة تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية. حيث إن نظام الرقابة الداخلية يتم تصميمه بهدف التحقق من مدى التزام العاملين داخل الشركة بالتعليمات والسياسات الإدارية، وكذلك مدى التزام الشركة بالقوانين والتشريعات المفروضة عليها.

وفي ذات السياق يشير (محمود، وآخرون، 2011ب: 20)، إلى أن الهدف الأول للرقابة الداخلية هو خدمة الإدارة ومساعدتها في ضمان أن الأداء يتم وفقاً للخطط الموضوعة ولكن هناك عدة أهداف جانبية أخرى هي:

١- توحيد التصرفات اللازمة لتنفيذ الخطط.

٢- المساعدة في التخطيط وإعادة التخطيط.

٣- تخفيض مخاطر الأخطاء عند وضع الخطط.

٤- تحديد مراحل التنفيذ ومتابعة التقدم.

٥- تحقيق التعاون بين الوحدات والأقسام التي تشارك في التنفيذ.

5.4.2: أنواع الرقابة الداخلية Types of Internal Control

لتحقيق أهداف الرقابة فقد تم تقسيم الرقابة الداخلية إلى ثلاثة أنواع تتمثل فيما يلي (الذنيبات، 2010: 178).

- الرقابة الداخلية المحاسبية Accounting Controls
- الرقابة الداخلية الإدارية Administrative Control
- الضبط الداخلي Internal Check

1.5.4.2: الرقابة الداخلية المحاسبية Accounting Controls

تُعتبر الرقابة المحاسبية عنصراً مهماً ورئيساً من عناصر الرقابة الداخلية تهدف إلى ضمان دقة وصحة البيانات المحاسبية التي يُمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، بالإضافة إلى اهتمامها بالإجراءات اللازمة لحماية موارد الشركة من أي تصرفات غير مشروعة. ويتم هذا النوع من الرقابة عن طريق الجوانب التالية (لمين، 2008: 136):

١- وضع نظام محاسبي متكامل وسليم يتفق وطبيعة نشاط الشركة.

٢- تصميم نظام مستندي متكامل وملائم لعمليات الشركة.

٣- وضع نظام سليم لجرد أصول وممتلكات الشركة وفقاً للقواعد المحاسبية المتعارف عليها.

٤- وضع نظام لمراقبة وحماية موارد الشركة وأصولها للتأكد من وجودها واستخدامها فيما خُصصت له.

٥- وضع نظام ملائم لمقارنة بيانات السجلات المحاسبية المتعلقة بأصول الشركة مع نتائج الجرد الفعلي للأصول التي تمتلكها الشركة لكل دورة، ودراسة أي اختلافات قد تكشفها هذه المقارنات.

٦- وضع نظام لإعداد موازين مراجعة بشكل دوري بهدف التحقق من دقة ما تم تسجيله من بيانات ومعلومات مالية خلال فترة معينة.

2.5.4.2: الرقابة الداخلية الإدارية Administrative Control

تتضمن الرقابة الداخلية الإدارية جميع الإجراءات اللازمة التي تهدف إلى التحقق من كفاءة استخدام الموارد وممتلكات الشركة، بالإضافة إلى التحقق من مدى التزام الشركة والعاملين فيها بالسياسات والقوانين واللوائح الداخلية والخارجية. ويتحقق هذا النوع من جلال الجوانب التالية (لمين، 2008: 136):

١- تحديد الأهداف الرئيسة العامة للشركة وكذلك الأهداف الفرعية على مستوى الدوائر والأقسام والتي تُساعد في تحقيق الأهداف العامة الرئيسة مع وضع تصنيف دقيق لهذه الأهداف حتى يسهل تحقيقها.

٢- وضع نظام لمراقبة الخطة التنظيمية في الشركة لضمان تحقيق ما جاءت به من إجراءات وخطوات وبالتالي تحقيق الأهداف الموضوعة.

٣- وضع نظام لتقدير عناصر النشاط في الشركة على اختلاف أنواعها بشكل دوري في بداية كل سنة مالية لتساعد هذه التقديرات في عقد المقارنات وتحديد الانحرافات السلبية بصفة خاصة.

٤- وضع نظام خاص للسياسات والإجراءات المختلفة للعناصر المهمة في الشركة للاسترشاد بها، كسياسات وإجراءات الشراء، سياسات وإجراءات البيع، سياسات وإجراءات الإنتاج.

٥- وضع نظام خاص لعملية اتخاذ القرارات يهدف إلى سلامة اتخاذها بما لا يتعارض مع مصالح الشركة.

3.5.4.2: الضبط الداخلي Internal Check

ويشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول الشركة من الاختلاس والضياع وسوء الاستخدام، ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية، حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات، ويرتبط الضبط الداخلي بالتدقيق الداخلي في نواحي متعددة منها: مراجعة وفحص دقة وملائمة نظام الضبط الداخلي، القيام بتدقيق دوري للضبط الداخلي قبل التشغيل الفعلي، وتوفير الإعلام الكافي عن وجود أساليب الضبط الداخلي (أحمد، 2010: 15).

6.4.2: علاقة لجان التدقيق بأنظمة الرقابة الداخلية Relationship Auditing Committees to Internal Control Systems

تُعتبر الرقابة الداخلية الأداة الضرورية لتزويد لجنة التدقيق بالمعلومات الأساسية المطلوبة لوضع الإجراءات الهادفة إلى حماية أمور الشركة وموجوداتها من مخاطر العمل بالإضافة إلى الأدوات الأخرى والتي تُسهم في زيادة الكفاءة لتحقيق أهداف الشركة، ويتأتى هذا من خلال تطبيق نظام فعال ودقيق يوفر القدرة على ممارسة الرقابة على التقارير المالية لهذه الشركات، وبالتالي فإن لجنة التدقيق مطالبة بفهم الأهداف والوظائف والفوائد من الأنظمة وذلك لكي تتمكن من ممارسة أعمالها ضمن البيئة الصالحة للرقابة وأنشطتها بما يؤكد قدرتها على تحقيق أهدافها التي وجدت من أجلها وبما يمكن هذه اللجان من القيام بواجباتها ومسؤولياتها على أكمل وجه. ويمكن تلخيص دور لجان التدقيق وعلاقتها بأنظمة الرقابة الداخلية بما يلي (سليمان، 2010: 17-16):

١- إن لجان التدقيق تمثل الخط الأول لمجلس الإدارة في التأكد من أن هناك نظاماً رقابياً فعالاً وأن هذه الأنظمة يتم التقيد بها وبشكل مستمر. حيث تقوم لجان التدقيق باستخدام أدوات مختلفة للتأكد من مدى الالتزام بهذه الأنظمة، ومن هذه الأدوات أعمال المدققين الداخليين والخارجيين ومدى الاستفادة من هذه الأعمال لتقييم فعالية النظام.

٢- على لجان التدقيق أن تعلم بأنه لا يكفي وجود نظام للرقابة الداخلية يتصف بالكفاءة والكفاية بل يجب أن يتم التأكد من استمرار تطبيق هذه الأنظمة والالتزام بها.

٣- على لجنة التدقيق التأكد من أن كافة الموظفين يفهمون أدوارهم ضمن أنظمة الرقابة الداخلية.

٤- على لجنة التدقيق أن تتأكد باستمرار من توفر الوسائل اللازمة لدائرة التدقيق الداخلي للقيام بأعمالهم وبشكل مستمر، وعليها أيضاً متابعة مدى التزام المستويات الإدارية بالملاحظات المقدمة من المدققين الخارجيين والمدققين الداخليين.

7.4.2: دور التدقيق الداخلي في تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية The Role of Internal Audit in the Activation of the Internal Control Systems

أكد معيار التدقيق الدولي رقم (315)، أنه يجب على المدقق الحصول على فهم للشركة وبيئتها بما في ذلك فهم نظام الرقابة الداخلية بما يكفي لتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ، وبما يكفي لتصميم وأداء مزيد من إجراءات التدقيق، مع ضرورة الحصول على هذا الفهم وتحديث وتحليل المعلومات خلال عملية التدقيق بشكل مستمر حتى يتمكن من إجراء عملية التخطيط السليم لعملية التدقيق وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات التي يجب القيام بها. ويُمكن للمدقق دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال تجميع المعلومات عن الشركة بعدة وسائل منها الوصف الكتابي لنظام الرقابة الداخلية، استخدام خرائط التدفق لوصف نظام الرقابة الداخلية، إعداد قوائم استقصاء عن نظام الرقابة الداخلية. وبعد الدراسة السابقة يقوم المدقق بإعداد ورقة عمل تتضمن نقاط الضعف والقوة في نظام الرقابة الداخلية، والتوصيات المقترحة للشركة (جمعة، 2009أ: 55-194).

بالإضافة إلى الأعمال التي يقوم بها المدقق الداخلي من تقييم وتدقيق الخطط والإجراءات والسياسات داخل الشركة للتأكد من أنها تسير وفق ما هو مخطط له، فإن له دور استشاري يهدف إلى تحسين الأداء وإبداء التوصيات اللازمة لتفعيل أنظمة الرقابة الداخلية. ولما كانت أنظمة الرقابة الداخلية لها دور مهم ومؤثر في الحفاظ على أصول الشركة والتأكد من أن جميع الإجراءات والسياسات المالية والإدارية تطبق على الوجه الأمثل، فإن العاملين بالشركة في مختلف الإدارات مع مرور الوقت يألفون ويتمرسون على التعامل مع نظام الرقابة الداخلية وبالتالي يكتشفون بعض الثغرات الموجودة في هذا النظام أو كيفية التدليس والغش في أعمالهم بما يحقق مصالحهم ومآربهم الشخصية، فيظهر هنا الدور المهم للمدقق الداخلي والمتمثل في الانتباه لهذا الأمر، وبالتالي يتوجب عليه القيام بتقييم مستمر لأنظمة الرقابة الداخلية بهدف التأكد من أنها صالحة للاستخدام وفعالة أو تم اختراقها من قبل موظفي الشركة فيقوم بإدخال تعديلات وتحسينات على هذا النظام بما يتناسب مع التطورات المتسارعة التي تحدث في البيئات المحيطة سواء التكنولوجية أو المالية وتطور أساليب الغش والاحتيال (محمد، 2010: 16).

المبحث الخامس

معايير التدقيق الداخلي وعلاقتها بإجراءات التدقيق الداخلي

Standards of Internal Audit Procedures and their Relation to Internal Audit

تشتمل الدراسة في هذا المبحث على ما يلي:

0.5.2: تمهيد.

1.5.2: أهمية المعايير والحاجة إليها.

2.5.2: أهداف معايير التدقيق الداخلي.

3.5.2: المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.

4.5.2: العلاقة بين إجراءات التدقيق ومعايير التدقيق.

0.5.2: تمهيد Preface

في أي مهنة من المهن ومن أجل تطورها لا بد من وجود معايير أو مستويات معينة من الأداء يتم التعارف عليها بين ممارسي هذه المهن، حيث يعملون على ضوئها ومن خلالها (الحدرب، 2010: 47).

ومعايير التدقيق هي بمثابة مستويات للأداء المهني وضعت من قبل الجهات المنظمة للمهنة تهدف إلى توفير مستوى معقول من الضوابط التي تضبط عملية التدقيق وتحدد نوع من الإطار الذي يعمل المدقق ضمنه ويعتمد عليها في الحكم على أداء ونوعية العمل المنجز. وبالتالي فهي توفر مستوى معين من الثقة بعمل المدقق، حيث إن علم الجمهور بأن عملية التدقيق منضبطة بأحكام وقواعد متعارف عليها يزيد من ثقة الجمهور بأهمية التدقيق وأن عملية التدقيق ليست عملية ارتجالية. ولكن لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن المعايير هي إطار عام ولا يجب أن تحد من إبداع المدقق وممارسة الحكم المهني بدرجة معقولة (الذنيبات، 2010: 51).

وتُعتبر كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من أعرق الدول التي عرفت مهنة تدقيق الحسابات ومن أكثرها تقدماً، ولكن لكل منها تقاليده المهنية وطابعه الخاص وتجربته المتميزة في مجال محاولات وضع معايير لأداء مهنة تدقيق الحسابات. ولقد كانت محاولات وضع معايير دولية سواء معايير محاسبية أو لتدقيق الحسابات استجابة للنمو السريع لأسواق المال العالمية، واتساع نطاق التجارة الدولية، وتعاظم الدور الاقتصادي للشركات الدولية متعددة الجنسيات، والذي انعكس على حجم ونوعية الدور الذي ينبغي أن تلعبه المهنة في تنظيم الحياة الاقتصادية والوفاء بتوقعات رجال الأعمال وكافة القطاعات الاقتصادية من هذه المهنة. وكانت المحاولات لوضع معايير موحدة دولية قد بدأت مع بداية القرن العشرين حيث عُقد المؤتمر الأول في الولايات المتحدة عام 1904، وتوالى عقد المؤتمرات الدولية منذ ذلك التاريخ (محمود، وآخرون، 2011أ: 163).

1.5.2: أهمية المعايير والحاجة إليها The Importance of and Need for Standards

إن وظيفة التدقيق كأي وظيفة لابد لها من معايير تُشكل الإطار العام الذي تعمل من خلاله على ضبط وتوجيه الإجراءات في الأنشطة التي يقوم بها المدقق، حيث إن المعايير تساعد في تنظيم عملية التدقيق بحيث تصبح إجراءات التدقيق قابلة للتوقع سواء من قبل المدققين أو من قبل

مستخدمي تقارير المدققين، وبالتالي تضييق الفجوة في أداء المدققين، كما أن المعايير تساعد في تحسين أداء المدقق والارتقاء به، والحكم على هذا الأداء أيضاً، وتُشكل المعايير مستويات أداء يُمكن الاحتكام إليها سواء في عمليات الرقابة على الجودة أو في المحاكم. ونظراً لازدياد توقعات المجتمع عن دور المدقق ومسؤولياته فإن إصدار المعايير قد يُساعد في تلبية هذه التوقعات (الذنيبات، 2010، 52).

2.5.2: أهداف معايير التدقيق الداخلي Objectives of Internal Audit Standards

حدد معهد المدققين الداخليين أربعة أهداف لمعايير التدقيق الداخلي هي (IIA, 2008: 1):

- بيان المبادئ الأساسية التي تُحدد الكيفية التي يجب أن تكون عليها وظيفة التدقيق الداخلي.
- وضع إطار عام لأداء التدقيق الداخلي وتعزيز القيمة المضافة التي تُحققها أنشطة التدقيق الداخلي إلى أوسع مدى ممكن.
- تأسيس قاعدة لتقييم أداء وظيفة التدقيق الداخلي.
- تعزيز وتحسين العمليات التنظيمية والتشغيلية بالشركة.

3.5.2: المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing

أصدر معهد المدققين الداخليين (IIA) المعايير الخاصة بالممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في عام 1978، وذلك لكي تخدم المهنة في كافة أنواع المشروعات، ولكي تتم ممارسة المهنة كما يجب أن تكون، وقد قُبلت بتوسع ولا زالت جارية على الرغم من التغيرات المستمرة في مجال الأعمال والمجتمع ومهنة تدقيق الحسابات (محمود، وآخرون، 2011أ: 163).

وخلال الفترة من فبراير إلى مايو 2010، قام معهد المدققين الداخليين بواسطة مجلس معايير التدقيق الداخلي (IASB)، بإجراء تعديلات وتغييرات على هذه المعايير، وبعد الكشف عن تلك التعديلات أصبحت المعايير الجديدة للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي فعالة للتطبيق مع بداية تاريخ 2011/1/1 (IIA, 2010: P1).

وقد قسم معهد المدققين الداخليين IIA هذه المعايير إلى قسمين (البجيرمي، 2011: 52):

١- معايير الصفات Attribute Standards (سلسلة 1000).

٢- معايير الأداء Performance Standards (سلسلة 2000).

وكل نوع من المعايير يتكون من معايير تطبيق لحالات محددة، حيث يرمز الحرف (A) إلى خدمات التأكيد، ويرمز الحرف (C) إلى الخدمات الاستشارية.

1.3.5.2: معايير الصفات Attribute Standards

تتعلق هذه المعايير بشخصية المدقق الداخلي والصفات التي يجب أن تتوفر فيه بحيث يُصبح أهلاً لتولي عملية التدقيق (نصر، وآخرون، 2006: 501).

وتنقسم هذه المعايير إلى ما يلي (IIA, 2010: P2-7):

1.1.3.5.2: المعيار (1000) الأهداف والصلاحيات والمسؤوليات Purpose, Authority, and Responsibility

يجب تحديد كلاً من أهداف وصلاحيات ومسؤوليات أنشطة التدقيق الداخلي بشكل رسمي ضمن وثيقة التدقيق الداخلي، وذلك بما ينسجم مع تعريف التدقيق الداخلي والمعايير المهنية وقواعد السلوك، ويقع على عاتق مدير دائرة التدقيق الداخلي إجراء مراجعة دورية لوثيقة التدقيق ومصادقتها من الإدارة العليا ومجلس الإدارة. ويتفرع من هذا المعيار ما يلي:

١- **المعيار (1000-A1):** يجب تحديد طبيعة خدمات التدقيق التي يُقدمها المدقق الداخلي للشركة ضمن وثيقة التدقيق الداخلي.

٢- **المعيار (1000-C1):** يجب تحديد طبيعة الخدمات الاستشارية المقدمة للشركة ضمن وثيقة التدقيق الداخلي.

٣- **المعيار (1010):** يجب توثيق تعريف التدقيق الداخلي والمعايير المهنية والمبادئ الأخلاقية للمدقق الداخلي ضمن وثيقة التدقيق، ويجب على مدير دائرة التدقيق الداخلي مناقشة عمل التدقيق الداخلي مع الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

2.1.3.5.2: المعيار (1100) الاستقلالية والموضوعية Independence and Objectivity

يجب أن تكون أنشطة التدقيق الداخلي مستقلة، وعلى المدقق الداخلي أن يتصف بالموضوعية إثناء تأديته لعمله.

أولاً: الاستقلالية Independence:

وتعني التحرر من القيود التي تُهدد قدرة المدقق الداخلي على الاضطلاع بمسؤولياته والقيام بها بشكل عادل وغير متحيز، ويجب أن يكون هناك اتصال مباشر وغير مقيد بين مدير دائرة التدقيق الداخلي وكلاً من الإدارة العليا ولجنة التدقيق، ويجب أن تتم إدارة المخاطر التي تُهدد الاستقلالية وذلك على مستوى كلاً من المدقق والشركة. ويتفرع من هذا المعيار ما يلي:

١-**المعيار (1110) الاستقلال التنظيمي Organizational Independence:** يجب أن تتبع دائرة التدقيق الداخلي لمستوى معين داخل الشركة بحيث تتمكن من إنجاز وتنفيذ أعمالها باستقلالية تامة، لذلك ينبغي على مدير دائرة التدقيق الداخلي أن يتصل مباشرة مع لجنة التدقيق ويرفع تقاريره إليها. ويتفرع من هذا المعيار معيار رقم (1110.A1)، والذي يُشير إلي أن أنشطة التدقيق الداخلي يجب أن تكون خالية من أي تدخل يُمكن أن يؤدي إلى تضييق وتحديد نطاق التدقيق وأداء عمليات التدقيق وإيصال نتائج التدقيق.

٢-**المعيار (1111) الاتصال المباشر مع مجلس الإدارة Direct Interaction with the Board:** يجب أن يتصل مدير دائرة التدقيق الداخلي ويتفاعل بشكل مباشر مع لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة.

ثانياً: الموضوعية Objectivity:

وهي عبارة عن سلوك فكري غير متحيز بحيث يتمكن المدقق الداخلي من إنجاز أعماله بطريقة صحيحة وبدون تقديم أية تنازلات أو استثناءات، وتتطلب الموضوعية من المدقق الداخلي عدم خضوع حكمه المهني المتعلق بمشاكل التدقيق لآراء ومصالح الآخرين. ويتفرع من هذا المعيار ما يلي:

١- **المعيار (1120) الموضوعية الفردية Individual Objectivity:** يجب أن يتصف المدقق الداخلي بالنزاهة وعدم التحيز وتقديم تنازلات على حساب العمل وأن يتجنب تضارب المصالح والتي تحدث عند وجود مصالح شخصية أو منافسة مهنية لدى المدقق الداخلي في تدقيق عملية معينة مما يضعف الثقة في عمل المدقق الداخلي، لذلك يجب تجنب وضع تضارب المصالح الذي يُقلل من قدرة المدقق الداخلي على أداء واجباته ومسؤولياته بموضوعية.

٢- **المعيار (1130) ضعف الاستقلالية أو الموضوعية Impairments to Independence or Objectivity:** إذا تبين وجود ضعف في الاستقلالية أو الموضوعية سواء كان هذا الضعف حقيقي أو ظاهري فيجب الإفصاح عن تفاصيل هذا الضعف للجهات المعنية، كما أن طبيعة هذا الإفصاح تكون حسب الأهمية النسبية لهذا الضعف. ويتفرع من هذا المعيار ما يلي:

- **المعيار (1130-A1):** يجب أن يمتنع المدقق الداخلي عن تقييم أنشطة أو عمليات محددة كانت تقع ضمن مسؤولياته مسبقاً، وتعتبر الموضوعية ضعيفة أيضاً إذا قام المدقق الداخلي بتقديم خدمات تأكيدية لنشاط كان من ضمن مسؤولياته في السنة السابقة وذلك في حالة المدققين المنقولين حديثاً بصفة مؤقتة أو دائمة إلى دائرة التدقيق الداخلي.
- **المعيار (1130-A2):** يجب أن تقوم جهة من خارج دائرة التدقيق الداخلي (طرف خارجي) بمراجعة كافة المهام التأكيدية والأنشطة التي لا تقع ضمن مسؤولية مدير دائرة التدقيق الداخلي.
- **المعيار (1130-C1):** يجوز للمدقق الداخلي أن يقوم بتقديم خدمات استشارية عن أنشطة كانت تقع ضمن مسؤولياته مسبقاً.
- **المعيار (1130-C2):** إذا وجدت أية معيقات قد تحد من استقلالية أو موضوعية المدقق الداخلي ناتجة عن قيامه بتأدية الخدمات الاستشارية فيجب الإفصاح عن ذلك للجهات المعنية قبل الموافقة على تقديم الخدمة.

3.1.3.5.2: المعيار (1200) الكفاءة وبذل العناية المهنية اللازمة Proficiency and Due Professional Care

يجب أن يتم تنفيذ أعمال التدقيق الداخلي بكفاءة ومهارة مع بذل العناية المهنية المطلوبة، ويتفرع من هذا المعيار ما يلي:

١- **المعيار (1210) الكفاءة Proficiency:** يجب أن يمتلك كلاً من المدقق الداخلي وطاقم التدقيق ككل المعرفة والمهارة والكفاءة المطلوبة التي تُمكنهم من إنجاز أعمالهم بدقة، ويجب تشجيع المدققين للحصول على الكفاءات المطلوبة من خلال حصولهم على الشهادات والمؤهلات المهنية الملائمة مثل شهادة المدقق الداخلي المعتمد والتي يُقدمها معهد المدققين الداخليين وغيره من المؤسسات المهنية الدولية. ويتفرع من هذا المعيار ما يلي:

- **المعيار (1210-A1):** على مدير دائرة التدقيق الداخلي الحصول على المشورة والمساعدة عندما يكون المدققين الداخليين العاملين لديه يفتقرون إلى المعرفة والمهارة والكفاءة المطلوبة لتنفيذ كل أو جزء من المهمة.
- **المعيار (1210-A2):** يجب أن يمتلك المدقق الداخلي المعرفة الكافية التي تُمكنه من تقييم مخاطر الاحتيال والطريقة التي تُدار بها هذه المخاطر داخل الشركة، ولكن لا يتوقع من المدقق الداخلي أن يكون ذلك الشخص المحترف المسؤول بشكل رئيس ومباشر عن اكتشاف الاحتيال.
- **المعيار (1210-A3):** يجب أن يمتلك المدقق الداخلي المعرفة الأساسية الكافية في مجال مخاطر تكنولوجيا المعلومات والرقابة وتقنيات التدقيق المبنية على التكنولوجيا لإنجاز الأعمال الموكلة إليه.
- **المعيار (1210-C1):** يجب أن يمتنع مدير دائرة التدقيق الداخلي عن تقديم الخدمات الاستشارية أو تقديم المساعدة والمشورة إذا ما تبين له عدم امتلاك موظفي دائرة التدقيق الداخلي للمعرفة والمهارة والكفاءة المطلوبة لإنجاز وتنفيذ كل أو جزء من المهمة المطلوبة.

٢- **المعيار (1220) بذل العناية المهنية اللازمة Due Professional Care:** يجب أن يمتلك المدقق الداخلي العناية والمهارة المتوقعتان منه كونه مؤهل تأهيل علمي، ولا يعني بذل العناية المهنية أن المدقق الداخلي معصوم من ارتكاب الأخطاء. ويتفرع من هذا المعيار ما يلي:

- **المعيار (1220-A1):** يجب أن يُمارس المدقق الداخلي بذل العناية المهنية اللازمة مع الأخذ بعين الاعتبار عدة أمور منها: حجم العمل المطلوب للوصول إلى أهداف المهمة المطلوب تنفيذها، الأهمية النسبية أو الموضوعات المهمة المرتبطة بإجراءات التأكيد المطبقة، كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة، احتمال حدوث أخطاء جوهرية أو مخالفات للأنظمة والقوانين، وتكلفة حدوث خدمات التأكيد المقدمة بالمقارنة مع العوائد المحتمل تحقيقها.
- **المعيار (1220-A2):** عند ممارسة بذل العناية المهنية اللازمة يجب على المدقق الداخلي مراعاة استخدام أدوات التدقيق بمساعدة الحاسب وتقنيات التحليل المختلفة.

- **المعيار (1220-A3):** يجب على المدقق الداخلي الانتباه إلى المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على الأهداف والعمليات والموارد، ومن ناحية أخرى فإن إجراءات التأكيد لوحدها لا تكفي لاكتشاف وتحديد جميع المخاطر حتى لو تم بذل العناية المهنية اللازمة.
- **المعيار (1220-C1):** يجب على المدقق الداخلي أن يبذل العناية المهنية اللازمة أثناء تقديم الخدمات الاستشارية مع الأخذ بعين بالاعتبار الأمور التالية: احتياجات وتوقعات الجهات المقدم إليها الخدمات، طبيعة وتوقيت وتوصيل نتائج المهمة، الأهمية النسبية ونطاق العمل المطلوب للوصول إلى أهداف المهمة المطلوبة، وتكلفة الخدمات الاستشارية بالمقارنة مع العوائد المحتملة.

٣- **المعيار (1230) التطوير المهني المستمر Continuing Professional Development:** يجب على المدقق الداخلي أن يعمل على زيادة المعرفة والمهارة والكفاءة لديه من خلال التطوير المهني المستمر.

4.1.3.5.2: المعيار (1300) الرقابة النوعية وبرامج التطوير Quality Assurance and Improvement Program

تم تصميم هذا المعيار لتقييم أنشطة التدقيق الداخلي والتأكد من مدى توافقها مع تعريف التدقيق الداخلي ومعاييره المهنية من جهة، وتقييم توافق وتطبيق موظفي دائرة التدقيق الداخلي لقواعد ومبادئ السلوك الأخلاقي من جهة أخرى، بالإضافة إلى تقييم كفاءة وفعالية أنشطة التدقيق الداخلي وتحديد الظروف المناسبة لتحسينها وتطويرها وزيادة فعاليتها وكفاءتها، ويتطلب من مدير دائرة التدقيق الداخلي أن يُحدد ما يجب القيام به لضمان الرقابة النوعية على برامج التطوير والمحافظة على ذلك بشكل مستمر وبما يُغطي كافة جوانب أنشطة التدقيق الداخلي. ويتفرع من هذا المعيار ما يلي:

١- **المعيار (1310) متطلبات الرقابة النوعية وبرامج التطوير Requirements of the Quality Assurance and Improvement Program:** يجب إجراء التقييمات الداخلية والخارجية للجودة والبرامج.

٢- **المعيار (1311) التقييمات الداخلية Internal Assessments:** وتتضمن الرقابة المستمرة والإشراف اليومي لأداء نشاط التدقيق الداخلي، والمراجعة الدورية عن طريق التقييم الذاتي أو عن طريق أشخاص داخل الشركة تتوفر لديهم المعرفة الكافية حول تطبيقات التدقيق الداخلي.

٣- **المعيار (1312) التقييمات الخارجية External Assessments:** يجب أن تتم عملية التقييم الخارجي مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات، وذلك بواسطة جهات مستقلة ومؤهلة أو من قبل فريق تدقيق من خارج الشركة، ويجب على مدير دائرة التدقيق الداخلي أن يناقش مع لجنة التدقيق عدة أمور تتمثل في: مدى الحاجة إلى تكرار عملية التقييم الخارجي، المؤهلات والاستقلالية التي يجب توافرها في فريق التدقيق الخارجي مع الأخذ بعين الاعتبار احتمال وجود تضارب في المصالح.

٤- **المعيار (1320) التقرير عن الرقابة النوعية وبرامج التطوير Reporting on the Quality Assurance and Improvement Program:** يجب على مدير دائرة التدقيق الداخلي توصيل نتائج الرقابة النوعية على الجودة وبرامج التطوير إلى الإدارة العليا ولجنة التدقيق.

٥- **المعيار (1321) استخدام عبارة "تم إعداده وفقاً لمعايير الممارسة المهنية الدولية للتدقيق الداخلي Use of "Conforms with the International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing":** يتضمن إعداد تقرير الرقابة هذه العبارة فقط في حال كانت الرقابة النوعية على الجودة وبرامج التطوير تدعم هذا التقرير. وينسجم ويتوافق نشاط التدقيق الداخلي مع المعايير عندما تحقق النتائج ما تم توصيفه في تعريف التدقيق الداخلي ومتطلبات المعايير المهنية وقواعد السلوك الأخلاقي.

٦- **المعيار (1322) الإفصاح عن عدم الالتزام والتوافق Disclosure of Nonconformance:** يجب على مدير دائرة التدقيق الداخلي في حال عدم وجود توافق مع تعريف التدقيق الداخلي والمعايير المهنية وقواعد السلوك الأخلاقي، أو وجود تأثير على نطاق وعمليات أنشطة التدقيق أن يفصح عن ذلك للإدارة العليا ومجلس الإدارة.

2.3.5.2: معايير الأداء Performance Standards

ترتبط معايير الأداء التي أصدرها معهد المدققين الداخليين، بتنفيذ عملية التدقيق، وتمثل مبادئ التدقيق التي تحكم طبيعة ومدى القرائن (أدلة الإثبات) الواجب الحصول عليها بواسطة إجراءات التدقيق، والمرتبطة بالأهداف العريضة الواجب تحقيقها من استخدام هذه الإجراءات (الصحن، وآخرون 2004: 79).

وتنقسم هذه المعايير إلى ما يلي (IIA, 2010: 8-16):

1.2.3.5.2: المعيار (2000) إدارة نشاط التدقيق الداخلي Managing the Internal Audit Activity

يجب على مدير دائرة التدقيق الداخلي إدارة نشاط التدقيق الداخلي بفعالية تعمل على إضافة قيمة عالية لأعمال الشركة، وذلك من خلال توافق نشاط التدقيق مع متطلبات تعريف التدقيق الداخلي بإضافة قيمة لأعمال الشركة وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة، بالإضافة إلى الالتزام بالمعايير المهنية والمبادئ الأخلاقية والقواعد السلوكية. ويتفرع من هذا المعيار ما يلي:

١- **المعيار (2010) التخطيط Planning:** يجب على مدير دائرة التدقيق الداخلي وضع الخطط على أساس المخاطر لتحديد أولويات أنشطة التدقيق الداخلي بما يتفق مع أهداف الشركة.

- **المعيار (2010-A1):** يجب إن تستند خطة نشاط التدقيق الداخلي على تقييم المخاطر التي تم تحديدها، وأن يتم ذلك مرة كل عام على الأقل، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار توجيهات الإدارة العليا ومجلس الإدارة في هذه العملية.
- **المعيار (2010-A2):** يجب على مدير دائرة التدقيق الداخلي أن يُحدد ويدرس توقعات الإدارة العليا ومجلس الإدارة وغيرهم من أصحاب المصلحة، من استنتاجات وخدمات التدقيق الداخلي.
- **المعيار (2010-C1):** يجب على مدير دائرة التدقيق الداخلي أن ينظر في أمر قبول الاستشارات المقترحة بناءً على فائدتها في تحسين عملية إدارة المخاطر وإضافة قيمة لأعمال الشركة، وينبغي أن تشمل الخطة على الأعمال الاستشارية التي تم قبولها.

٢- **المعيار (2020) الاتصال والمصادقة Communication and Approval:** يجب على مدير دائرة التدقيق الداخلي توصيل خطط أنشطة التدقيق الداخلي ومتطلبات تنفيذ تلك الخطط بما في ذلك التغيرات الزمنية الجوهرية إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة، وذلك بغرض مراجعة الخطط والمصادقة عليها، كما يجب على مدير دائرة التدقيق الداخلي أن يبلغ الإدارة كذلك بتأثير محدودية الموارد على تنفيذ الخطط.

٣- **المعيار (2030) إدارة الموارد Resource Management**: يجب على مدير دائرة التدقيق الداخلي التأكد من أن موارد أنشطة التدقيق الداخلي كافية وملائمة وموزعة بشكل فعال لتنفيذ الخطة المعتمدة.

٤- **المعيار (2040) السياسات والإجراءات Policies and Procedures**: يجب على مدير دائرة التدقيق الداخلي أن يضع السياسات والإجراءات اللازمة لتوجيه عمل أنشطة التدقيق الداخلي، حيث يعتمد شكل ومحتوى هذه السياسات والإجراءات على حجم وتركيبة أنشطة التدقيق الداخلي ودرجة تعقيد أعمالها.

٥- **المعيار (2050) التنسيق Coordination**: ينبغي على مدير دائرة التدقيق الداخلي تبادل المعلومات والتنسيق مع الأطراف الداخلية والخارجية التي تقدم خدمات تأكيدية واستشارية للشركة بهدف التأكد من التغطية الصحيحة لموضوع معين والتقليل من ازدواجية الجهود المبذولة في حل هذا الموضوع.

٦- **المعيار (2060) رفع التقارير إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة Reporting to Senior Management and the Board**: يجب على مدير دائرة التدقيق الداخلي أن يرفع تقارير دورية إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة يبين فيها أهداف أنشطة التدقيق الداخلي، صلاحياته، مسؤولياته، ونسبة الإنجاز المحققة من الخطة الموضوعة. كما يجب أن يشمل التقرير على مصادر المخاطر الجوهرية مواضيع الرقابة، مخاطر الاحتيال، قضايا الحوكمة، إضافة إلى المواضيع والقضايا الأخرى التي يحتاجها أو يطلبها مجلس الإدارة العليا، وتعتمد فترة رفع التقارير ومدى تكرارها على أهمية المعلومات التي يجب إيصالها إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة وعلى أهمية القرارات التي ستتخذها الإدارة بناءً على هذه المعلومات.

٧- **المعيار (2070) مسؤولية كل من الجهات الخارجية المقدمة للخدمات والشركة حول التدقيق الداخلي External Service Provider and Organizational Responsibility for Internal Auditing**: عند قيام جهة خارجية بتقديم خدمات كالخدمات التي يُقدمها التدقيق الداخلي يجب على هذه الجهة توجيه إدراك الشركة نحو مسؤولياتها في المحافظة على بقاء فعالية أنشطة التدقيق الداخلي، ويتم ذلك من خلال تأكد الشركة من وجود انسجام وتوافق بين أنشطة التدقيق الداخلي وتعريف التدقيق الداخلي ومعاييره المهنية والالتزام بالمبادئ السلوكية والأخلاقية.

2.2.3.5.2: المعيار (2100) طبيعة العمل Nature of Work

يجب أن تعمل أنشطة التدقيق الداخلي على تقييم عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة وتسهم في تحسينها من خلال استخدام منهج منظم ومنضبط، ويتفرع من هذا المعيار ما يلي:

١- **المعيار (2110) الحوكمة Governance:** يجب على وظيفة التدقيق الداخلي أن تُقيم وتضع التوصيات المناسبة لتحسين عمليات الحوكمة في الشركة ومساعدتها في تحقيق أهدافها المتمثلة في: الترويج للقيم والأخلاق المفروض تواجدها في الشركة، تأكيد فعالية إدارة الأداء التنظيمي وتوفر عملية المساءلة والمحاسبة، توصيل التقرير حول المعلومات الخاصة بالرقابة وإدارة المخاطر إلى الجهات المناسبة داخل الشركة، والتنسيق بين الأنشطة المختلفة وتوصيل المعلومات إلى كلاً من مجلس الإدارة والمدققين الداخليين والخارجيين.

- **المعيار (2110-A1):** يجب على وظيفة التدقيق الداخلي تقييم تصميم وتطبيق فعالية أخلاقيات الشركة المتعلقة بالأهداف والبرامج والأنظمة.

- **المعيار (2110-A2):** يجب على وظيفة التدقيق الداخلي تقييم ما إذا كانت المعلومات التقنية تدعم استراتيجيات وأهداف الشركة.

٢- **المعيار (2120) إدارة المخاطر Risk Management:** يجب أن تعمل وظيفة التدقيق الداخلي على تحسين عملية إدارة المخاطر وتقييم مدى فعاليتها وقدرتها على تحقيق نتائج معقولة تضمن دعم أهداف الشركة وقدرتها على مواجهة المخاطر المحيطة بها، وتحديد الاستجابة المناسبة للمخاطر بناءً على أهمية وأولوية هذه المخاطر للشركة، بالإضافة إلى الحصول على المعلومات المتعلقة بالمخاطر وإيصالها في الوقت المناسب لكل من الموظفين ومجلس الإدارة لتمكينهم من المشاركة وتحمل مسؤولياتهم في عملية إدارة المخاطر.

- **المعيار (2120-A1):** يجب أن تعمل وظيفة التدقيق الداخلي على تقييم مصادر الخطر المتعلقة بالحوكمة والعمليات ونظم المعلومات وذلك من خلال: تقييم موثوقية ونزاهة المعلومات المالية والتشغيلية، كفاءة وفعالية العمليات والبرامج، مدى حماية الأصول، والالتزام بالقوانين والأنظمة والسياسات والإجراءات.

- **المعيار (2120-A2):** يجب أن تُقيم وظيفة التدقيق الداخلي احتمال وقوع الغش والاحتيال، وكيفية إدارة الشركة للمخاطر الناتجة عن حدوث الغش والاحتيال.

- **المعيار (2120-C1):** خلال المهمات الاستشارية يجب على المدقق الداخلي معالجة المخاطر بما ينسجم مع أهداف المهمات الاستشارية.
- **المعيار (2120-C2):** يجب أن يستثمر المدقق الداخلي المعرفة والخبرة المكتسبة خلال تنفيذ المهمات الاستشارية في تقييم عملية إدارة المخاطر في الشركة.
- **المعيار (2120-C3):** في حال قيام المدقق الداخلي بمساعدة الإدارة في وضع أو تحسين عملية إدارة المخاطر، فإنه يجب عليه الامتناع عن تحمل أية مسؤولية نيابةً عن الإدارة ومسؤولياتها الكاملة والفعلية في عملية إدارة المخاطر.

٣-**المعيار (2130) الرقابة Control:** يجب أن تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بمساعدة الإدارة في إبقاء نظام رقابة فعال وذلك من خلال تقييم فعالية وكفاءة هذا النظام والعمل على تحسينه وتطويره بشكل مستمر.

- **المعيار (2130-A1):** يجب على وظيفة التدقيق الداخلي أن تعمل على كفاية وفعالية عملية الرقابة في الاستجابة للمخاطر المتعلقة بالحوكمة والعمليات ونظم المعلومات وذلك من خلال: تقييم موثوقية ونزاهة المعلومات المالية والتشغيلية، كفاءة وفعالية العمليات والبرامج، مدى حماية الأصول، والالتزام بالقوانين والأنظمة والسياسات والإجراءات.
- **المعيار (2130-C1):** يجب أن يستثمر المدقق الداخلي المعرفة والخبرة المكتسبة خلال تنفيذ المهمات الاستشارية في تقييم عمليات الرقابة في الشركة.

3.2.3.5.2: المعيار (2200) التخطيط للمهمات Engagement Planning

يجب على المدقق الداخلي العمل على تطوير وتوثيق خطة لكل مهمة عمل، بحيث تحتوي هذه الخطة على أهداف ونطاق ومدة تنفيذ المهمة والموارد المخصصة لها. ويتفرع من هذا المعيار ما يلي:

١-**المعيار (2201) اعتبارات التخطيط Planning Considerations:** عند التخطيط للمهمة يجب على المدقق الداخلي الأخذ بعين الاعتبار أهداف النشاط الذي يتم تدقيقه، ووسائل الرقابة الموجودة لمتابعة أداء هذا النشاط، والمخاطر الجوهرية المرتبطة بالنشاط والأساليب التي يتم من خلالها الحفاظ على المخاطر عند المستوى المطلوب، والتأكد من مدى كفاية وفعالية إدارة مخاطر النشاط وعمليات الرقابة بالمقارنة مع نموذج الرقابة المعياري، والفرص المتاحة لإدخال تحسينات جوهرية ومهمة على عملية إدارة مخاطر النشاط وعمليات الرقابة.

- **المعيار (2201-A1):** يجب على المدقق الداخلي عند التخطيط لتنفيذ المهمة أن يوضح بشكل مكتوب فهمه لأهداف ونطاق ومسؤوليات المهمة وأية توقعات أخرى، بالإضافة إلى القيود التي تؤثر على نتائج المهمة والوصول إلى سجلاتها.
- **المعيار (2201-C1):** يجب على المدقق الداخلي أن يوفر أسس التفاهم مع العملاء أصحاب المهمات الاستشارية حول أهداف ونطاق ومسؤوليات المهمة وتوقعات العملاء.

٢-**المعيار (2210) أهداف المهمة Engagement Objectives:** يجب أن يتم وضع أهداف لكل مهمة.

- **المعيار (2210-A1):** يجب أن يقوم المدقق الداخلي بإجراء تقييم أولي للمخاطر المتعلقة بالنشاط محل التدقيق، ويجب أن تعكس أهداف المهمة نتائج هذا التقييم.
- **المعيار (2210-A2):** يجب أن يأخذ المدقق الداخلي بعين الاعتبار عند تطوير أهداف المهمة احتمال وجود أخطاء جوهرية أو غش أو عدم التزام.
- **المعيار (2210-A3):** تعتبر كفاية المعايير ضرورية للرقابة، لذلك يجب أن يتأكد المدقق الداخلي من مدى تأسيس الإدارة لمعايير كافية لتحديد ما إذا كانت الأهداف المطلوبة قد أُنجزت، فإذا كانت كافية يتم استخدامها في التقييم، أما إذا كانت غير كافية فيجب على المدقق الداخلي العمل مع الإدارة على تطوير معايير تقييم مناسبة.

٣-**المعيار (2220) نطاق المهمة Engagement Scope:** يجب أن يكون نطاق المهمة كافياً بشكل يحقق أهدافها.

- **المعيار (2220-A1):** يجب أن يتضمن نطاق المهمة النظر في الأنظمة ذات العلاقة والسجلات والموظفين والأصول الملموسة بما في ذلك الأصول الموجودة تحت سيطرة طرف آخر.
- **المعيار (2220-A2):** إذا ظهرت فرصة استشارية هامة خلال تنفيذ مهمة تأكيدية فإنه يجب تحديد الفهم المرتبط بالأهداف والنطاق والمسؤوليات الخاصة وأية توقعات أخرى بشكل مكتوب، كما يجب توصيل نتائج المهمة الاستشارية وفقاً للمعايير الاستشارية.
- **المعيار (2220-C1):** عند أداء المهمات الاستشارية، يجب أن يُقدم المدقق الداخلي تأكيد بأن نطاق المهمة كافي بشكل يحقق الأهداف المتفق عليها، فإذا أبدى المدقق الداخلي تحفظات على نطاق المهمة أثناء عمله يجب أن يتم مناقشة هذه التحفظات مع إدارة الشركة لتحديد الاستمرار في هذه المهمة أم لا، مع تقديم تقرير عن ذلك.

٤-**المعيار (2230) تخصيص موارد المهمة Engagement Resource Allocation**: يجب أن يقوم المدقق الداخلي بتحديد الموارد الملائمة والكافية لإنجاز وتحقيق أهداف المهمة، وذلك من خلال تقييم طبيعة ودرجة تعقيد كل مهمة والوقت المحدد لإنجازها والموارد المتاحة.

٥-**المعيار (2240) برنامج تنفيذ المهمة Engagement Work Program**: يجب أن يعمل المدقق الداخلي على تطوير وتوثيق البرامج اللازمة لتحقيق أهداف المهمة.

- **المعيار (2240-A1)**: يجب أن تتضمن برامج التنفيذ الإجراءات اللازمة لتحديد وتحليل وتقييم وتوثيق المعلومات خلال تنفيذ المهمة، كما يجب المصادقة على هذه البرامج قبل تطبيقها، وتصديق أية تعديلات تطرأ عليها مباشرةً عند حصولها.
- **المعيار (2240-C1)**: قد تختلف برامج تنفيذ المهمات الاستشارية في شكلها ومحتواها حسب طبيعة كل مهمة.

4.2.3.5.2: المعيار (2300) انجاز المهمة Performing the Engage

يجب أن يقوم المدقق الداخلي بتحديد وتحليل وتقييم وتوثيق المعلومات الكافية واللازمة لإنجاز أهداف المهمة. ويتفرع من هذا المعيار ما يلي:

١- **المعيار (2310) تحديد المعلومات Identifying Information:** يجب أن يُحدد المدقق الداخلي معلومات تتسم بالكفاية والموثوقية والملاءمة والتي تفيد في إنجاز أهداف المهمة.

٢-**المعيار (2320) التحليل والتقييم Analysis and Evaluation:** يجب أن يوضح المدقق الداخلي استنتاجاته ونتائج المهمة على أساس تحليلات وتقييمات مناسبة.

٣- **المعيار (2330) توثيق المعلومات Documenting Information**: يجب أن يقوم المدقق الداخلي بتوثيق المعلومات ذات العلاقة والتي تدعم نتائج المهمة التي تم التوصل إليها.

- **المعيار (2330-A1):** يجب أن يتمكن مدير دائرة التدقيق الداخلي من الوصول إلى سجلات المهمة، كما يجب عليه أن يحصل على موافقة الإدارة العليا أو المستشار القانوني للشركة قبل تقديم هذه السجلات لأطراف خارجية.
- **المعيار (2330-A2):** يجب أن يُحدد مدير دائرة التدقيق الداخلي متطلبات الاحتفاظ بسجلات المهمة وذلك بشكل يتفق مع تعليمات الشركة أو المتطلبات القانونية وأية متطلبات أخرى.

- **المعيار (2330-C1):** يجب أن يضع مدير دائرة التدقيق الداخلي السياسات التي تحكم حماية السجلات المهمة والاحتفاظ بها، بالإضافة إلى سياسة حق الاطلاع والحصول عليها من قبل أطراف داخلية أو خارجية، كما يجب أن تتوافق هذه السياسات مع تعليمات الشركة والمتطلبات القانونية وأية متطلبات أخرى.

٤- **المعيار (2340) الإشراف على المهمة Engagement Supervision:** يجب أن يتم الإشراف على المهمة بشكل صحيح للتأكد من أن المهمة قد حققت أهدافها، وتم تنفيذها بجودة عالية وساعدت في تطوير الموظفين.

5.2.3.5.2: المعيار (2400) توصيل النتائج Communicating Results

يجب على المدقق الداخلي توصيل نتائج المهمة إلى الجهات المعنية، ويتفرع من هذا المعيار ما يلي:

١- **المعيار (2410) معايير توصيل النتائج Criteria for Communicating:** يجب أن تشتمل التقارير التي يتم من خلالها توصيل النتائج على أهداف ونطاق المهمة، بالإضافة إلى الاستنتاجات القابلة للتطبيق والتوصيات وخطط العمل.

- **المعيار (2410-A1):** يجب أن يحتوي التقرير النهائي لنتائج المهمة على رأي المدقق الداخلي والنتائج التي تم التوصل إليها، ويجب لرأي ونتائج المدقق أن تأخذ في الاعتبار توقعات كلاً من الإدارة العليا ومجلس الإدارة والمساهمين، كما يجب أن تعتمد على معلومات كافية وملائمة وموثوق بها.
- **المعيار (2410-A2):** يُشير هذا المعيار إلى تشجيع المدقق الداخلي من خلال الاعتراف بأدائه المرضي والمميز عن توصيل النتائج.
- **المعيار (2410-C1):** يختلف محتوى وشكل التقارير للنتائج التي تم التوصل إليها للمهمات الاستشارية حسب طبيعة المهمة واحتياجات العميل.

٢- **المعيار (2420) جودة التوصيل Quality of Communications:** يجب أن تكون تقارير توصيل النتائج موضوعية (غير متحيزة ونزيهة) ودقيقة خالية من الأخطاء والعيوب وواضحة سهلة الفهم ومنطقية وتُقدم في الوقت المناسب.

٣- **المعيار (2421) الأخطاء والسهو Errors and Omissions:** إذا ما تبين احتواء التقرير النهائي للنتائج على خطأ أو سهو جوهري، يجب على مدير دائرة التدقيق الداخلي أن يُفصح عن المعلومات الصحيحة إلى الأطراف المعنية التي سيقدم لها التقرير الأصلي.

٤- **المعيار (2430) استخدام عبارة "تم إعداده وفقاً لمعايير الممارسة المهنية الدولية للتدقيق الداخلي" Use of "Conducted in Conformance with the International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing":** يتضمن تقرير المدقق الداخلي هذه العبارة فقط إذا كانت نتائج الرقابة النوعية وبرامج التطوير تدعم هذا التقرير.

٥- **المعيار (2431) الإفصاح عن المهمات غير المتوافقة Engagement Disclosure of Nonconformance:** إذا تبين وجود عدم توافق بين أهداف المهمة وبين متطلبات تعريف التدقيق الداخلي والمعايير المهنية والسلوكية من حيث عدم الالتزام بها وبشكل يؤثر على المهمة، يجب الإفصاح في تقرير توصيل النتائج عن المعايير المهنية والسلوكية التي لم يتم الالتزام بها وأسباب عدم الالتزام ومدى تأثيره على نتائج المهمة.

٦- **المعيار (2440) نشر النتائج Disseminating Results:** بعد حصول مدير دائرة التدقيق الداخلي على المصادقة على التقرير النهائي للنتائج، يجب عليه تبليغ الجهات المعنية بهذه النتائج.

6.2.3.5.2: المعيار (2500) مراقبة مراحل الانجاز Monitoring Progress

يجب أن يؤسس مدير دائرة التدقيق الداخلي نظام لمراقبة ومتابعة سير مراحل النتائج التي تم إيصالها للإدارة. ويتفرع من هذا المعيار ما يلي:

١- **المعيار (2500-A1):** يجب أن يؤسس مدير دائرة التدقيق الداخلي أسلوب للرقابة والمتابعة وذلك بهدف التأكد من أن التوجيهات والتصرفات التي اتخذتها الإدارة قد تم تنفيذها بفعالية.

٢- **المعيار (2500-C1):** يجب على وظيفة التدقيق الداخلي مراقبة سير نتائج المهمات الاستشارية ومدى تحقيقها لما هو متفق عليه مع العميل.

7.2.3.5.2: المعيار (2600) قرار قبول الإدارة العليا للمخاطر Resolution of Senior Management's Acceptance of Risks

إذا تبين لمدير التدقيق الداخلي أن الإدارة العليا قد قبلت مستوى معين من المخاطر غير مقبول بالنسبة للشركة، يجب عليه مناقشة ذلك مع الإدارة، وإذا لم يتم التوصل لحل لهذه المسألة مع الإدارة يجب عليه تقديم تقرير حول ذلك إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق.

4.5.2: العلاقة بين إجراءات التدقيق ومعايير التدقيق The Relationship between Audit Procedures and Auditing Standards

تُمثل معايير التدقيق مستويات للأداء المهني وإطاراً عاماً يعمل المدقق ضمنه، أما إجراءات التدقيق فتمثل الطرق والوسائل التي يستخدمها المدقق في عملية التدقيق والأنشطة التي يقوم بها خلال عمليات جمع وتقييم الأدلة التي تتعلق بمختلف أهداف التدقيق. فهي تشمل على سبيل المثال القيام بعملية عد النقدية ومشاهدة جرد المخزون ومراجعة مذكرة تسوية البنك والقيام بالمراجعة المستندية والتأكد من الملكية القانونية لبعض الموجودات وغيرها من مختلف الأنشطة التي يقوم بها المدقق، وقد تختلف إجراءات التدقيق التي يقوم بها المدقق باختلاف الشركة التي يدقق حساباتها أو باختلاف حجمها وطبيعة عملها ودرجة تعقيدها، إلا أن هذه الإجراءات تُنفذ ضمن الإطار العام المتمثل في معايير التدقيق (الذنيبات، 2010: 65).

ويُشير (مخلوف، 2007، 20) أن إجراءات التدقيق تعكس تصرفات وممارسات محددة يجب أدائها، في حين أن المعايير تُمثل أهداف نوعية أو كيفية يجب استيفائها، ويتم تلخيص هذه الإجراءات في برنامج التدقيق، كما أنها تمثل الخطوات اللازمة لتحقيق الأهداف، ومن ثم فإن الإجراءات يتم تحديدها لمقابلة وتحقيق أهداف التدقيق المحددة، وبرنامج التدقيق هو عبارة عن خطة عمل المدقق التي يتبعها في تدقيقه للسجلات والدفاتر وما تتضمنه من بيانات، كما تحتوي هذه الخطة على الأهداف الواجب تحقيقها والخطوات التي ستتخذ في سبيل تحقيق هذه الأهداف، والوقت المحدد لإنهاء كل خطوة، والشخص المسؤول عن تنفيذها. ويحقق البرنامج عدة أغراض منها أنه ملخص لما يجب أن يقوم به المدقق من أعمال، وهو أيضاً تعليمات فنية تفصيلية يطلب المدقق تنفيذها من مساعديه، وهو سجل بالعمل المنتهي الذي تم تدقيقه، ومن هنا يأتي دور البرنامج في كونه أداه رقابة وتخطيط يستطيع المدقق بواسطتها تتبع عملية التدقيق وعدد الساعات التي مضت في كل عملية. ومن الاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان عند تصميم برنامج التدقيق ما يلي:

١- مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية الموجود بالشركة، ويتحدد على ضوء درجة هذه الكفاءة نطاق عملية التدقيق.
٢- الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها، لأن التدقيق وسيلة وليست غاية بحد ذاتها فيجب أن يتيح البرنامج تحقيق تلك الأهداف.
٣- استخدام وسائل التدقيق التي تُمكن المدقق من الحصول على قرائن قوية في حجتها.
٤- إتباع طرق التدقيق التي تلاءم ظروف كل حالة، فلكل شركة ظروفها الخاصة والتي على ضوءها يقوم المدقق بإعداد برنامج التدقيق الملائم.

1.4.5.2: معايير أداء وظيفة التدقيق الداخلي وعلاقتها بإجراءات التدقيق الداخلي Performance Standards for the Internal Audit Function and its Relationship with the Internal Audit Procedures

تمثل هذه المعايير شرح لكافة المراحل المختلفة لعملية التدقيق الداخلي، والتي تبدأ بعملية التخطيط وتنتهي بعملية المتابعة. وتشمل هذه المعايير على مجموعة من المعايير الفرعية والتي تتمثل في (نصر، وآخرون، 2006: 516):

- **تخطيط عملية التدقيق الداخلي:** وذلك من خلال تحديد أهداف ونطاق عمل المدقق الداخلي، حيث يجب على المدقق الداخلي أن يُحدد ما ينوي تحقيقه، وأن يُحدد درجة الخطر المرتبطة بالأنشطة التي يدققها، بالإضافة إلى حصوله على معلومات تمثل الخلفية للأنشطة محل التدقيق على سبيل المثال "أوراق عمل التدقيق في الفترات الماضية، الموازنات، معلومات تنظيمية عن الموظفين البارزين في الشركة" بالإضافة إلى تحديد الموارد اللازمة لأداء التدقيق مثل "مستوى الخبرة المطلوبة لدى فريق التدقيق، متطلبات التدريب اللازمة للمدققين الداخليين، مقابلات مع الإدارة المسؤولة عن الأنشطة محل التدقيق لمناقشة الأهداف وتوقيت عملية التدقيق".
- **فحص وتقييم المعلومات المتاحة:** وقد ألزم هذا المعيار المدقق الداخلي بجمع وتحليل وتفسير وتوثيق المعلومات ضمن أهداف ونطاق عملية التدقيق الداخلي بهدف تدعيم نتائج عملية التدقيق، وذلك من خلال التركيز على إجراءات التدقيق التحليلية لما توفره من أساليب فعالة لتقييم المعلومات التي تم جمعها، حيث يمكن من خلالها تحديد الأخطاء والتصرفات غير القانونية المحتملة. كما أن عملية جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها يجب أن تتم تحت إشراف المدقق الداخلي وذلك لتوفير تأكيد معقول حول موضوعية المدقق الداخلي.

- **توصيل نتائج التدقيق الداخلي:** حيث ألزم هذا المعيار المدقق الداخلي بضرورة توصيله لنتائج عملية التدقيق الداخلي التي قام بإجرائها من خلال قيامه بعد الانتهاء من عملية الفحص بإعداد تقرير موضوعي، واضح، غير متحيز، خالي من أي تحريف، يقدم في الوقت المناسب، ويكون له أثر ايجابي على الأطراف التي يدققها المدقق الداخلي، وقد يكون التقرير على شكل دوري يُقدم إلى المستويات الإدارية العليا المسؤولة عن الوحدات التي يتم تدقيقها، ولكنه لا يغني عن إعداد القرير النهائي عن عملية التدقيق ككل.
- **المتابعة:** حيث يجب أن يتابع المدقق الداخلي عملية التدقيق الداخلي بعد إعداد تقريره النهائي عنها، وذلك للتأكد من أن النتائج والتوصيات التي اقترحها قد تم اتخاذ إجراءات مناسبة تجاهها.

هذا وقد ألزم هذا المعيار مدير دائرة التدقيق الداخلي بأن يُدير إدارته بطريقة مناسبة ويكون مسؤولاً عن تلك الإدارة بحيث (أبو سرعة، 2010: 45):

١- تتمكن أنشطة التدقيق من تحقيق الأغراض العامة والمسؤوليات التي اعتمدتها الإدارة العليا وصادق عليها مجلس الإدارة.
٢- يتم استخدام الموارد المتاحة لدائرة التدقيق الداخلي بكفاءة وفعالية.
٣- تتماشى جميع أعمال التدقيق الداخلي مع معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.

وحتى يتمكن مدير دائرة التدقيق الداخلي من تحقيق تلك الأهداف فإنه يجب عليه أن (نصر، وآخرون، 2006: 516):

- يكون لديه نظاماً أساسيا وقائمة بالأهداف والسلطات والمسؤوليات لدائرة التدقيق الداخلي.
- يقوم بوضع خطط لإدارته لتمكينها من تنفيذ المسؤوليات الخاصة بها تتمثل في "وضع الأهداف، وضع جداول عمل، وضع الموازنات المالية، تقارير للأنشطة".
- يضع سياسات وإجراءات مكتوبة تكون مرشداً لفريق التدقيق لأداء أعمالهم. وقد أشار هذا المعيار إلى أنه يجب أن تتناسب هذه السياسات مع حجم وهيكل دائرة التدقيق الداخلي ودرجة تعقيد العمل الخاص بها.
- يلتزم مدير دائرة التدقيق الداخلي بوضع برنامجاً لاختيار وتطوير الموارد البشرية لدائرة التدقيق الداخلي والذي يشتمل على:

أ- وضع توصيف العمل لكل مستوى من مستويات دائرة التدقيق الداخلي.

ب- اختيار الأفراد ذوي الكفاءة والتأهيل المناسبين.

ت- تدريب وتوفير فرص مناسبة للتعليم المستمر.

ث- تقييم أداء أفراد دائرة التدقيق الداخلي على الأقل مرة واحدة سنوياً.

ج- إعطاء النصح والإرشاد للمدققين الداخليين.

- أن يسعى مدير دائرة التدقيق الداخلي لإحداث نوع من التعاون والتنسيق بين جهود كلاً من المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين، وذلك لتحقيق تغطية مناسبة لعملية التدقيق ولتقليل الجهود المزدوجة.

2.4.5.2: معايير الكفاءة المهنية وعلاقتها بإجراءات التدقيق الداخلي Professional Standards and their Relationship with the Internal Audit Procedures

وتحتوي هذه المعايير على عدد من المعايير الفرعية وهي (نصر، وآخرون، 2006: 503):

- يجب أن يتم أداء التدقيق الداخلي بحرفية وبعناية مهنية، ويجب أن توفر دائرة التدقيق الداخلي تأكيداً بأن التقنية المهنية والخلفية التعليمية للمدققين الداخليين في مستوى مقبول ومناسب لأداء مهامهم. على سبيل المثال يجب أن يمتلك المدقق الداخلي القدرة على فهم المبادئ الإدارية حتى يكون قادر على تقييم درجة الأهمية وخطورة الانحراف عن الممارسات السليمة للعمل، كما يجب أن يكون لدى المدقق الداخلي إلماماً ببعض الأساسيات في مجالات مختلفة مثل (المحاسبة، الاقتصاد، القانون التجاري، التمويل، الأساليب الكمية،..) ويجب أن يكون لدى المدقق الداخلي حرفية في تطبيق إجراءات وتقنيات ومعايير التدقيق الداخلي.
- يجب أن تمتلك أو تسعى دائرة التدقيق الداخلي للحصول على الخبرة والمهارات والنظم المطلوبة لأداء مسؤوليات ومهام عملية التدقيق.
- يجب أن تُعطي دائرة التدقيق الداخلي درجة التأكيد المناسب حول مدى ملاءمة الإشراف على كافة أعمال التدقيق الداخلي التي تم أداءها.
- يجب أن يلتزم المدققين الداخليين بالمعايير المهنية للأداء ويجب مراعاة أن هذا المعيار يُشير إلى ضرورة التزام المدقق الداخلي بالمعايير المهنية، بالإضافة إلى دستور أخلاقيات التدقيق الداخلي الصادر عن معهد المدققين الداخليين والذي يشتمل على مجموعة من القيم الأخلاقية مثل الأمانة، الموضوعية، الولاء.

- يجب أن يتصف المدققين الداخليين بالمهارة في التعامل والاتصال بالآخرين بشكل فعال. وأن يكون لديهم المقدرة على فهم العلاقات البشرية والحفاظ على علاقات طيبة مع الأفراد الذين يتم تدقيقهم.
- يجب أن يحافظ المدققين الداخليين على الكفاءة المهنية من خلال التعليم المستمر. حيث يجب أن يكون لدى المدقق الداخلي إلمام بالتطورات التي تحدث في معايير التدقيق الداخلي وإجراءاتها وتقنياتها، ويمكن أن يتحقق التعليم المستمر من خلال العضوية في المعاهد والجمعيات المهنية والمؤتمرات العلمية.
- يجب أن يبذل المدقق الداخلي العناية المهنية الكافية والملائمة عند أداءه لمهام التدقيق الداخلي والمقصود ببذل العناية المهنية الكافية والملائمة هو نفس مستوى العناية والمهارة المتوقعة من المدقق الداخلي الكفء في ظل ظروف مشابهة أو نفس الظروف. ولقد ألزم هذا المعيار المدقق الداخلي بضرورة المساعدة في منع الغش والتلاعب من خلال فحص وتقييم دقة وفعالية نظام الرقابة الداخلية، وقد أوضح هذا المعيار أن أداء المدقق الداخلي لهذه المسؤولية يتطلب منه ضرورة تحديد ما يلي:

أ- السياسات والإجراءات والتقارير والآليات الأخرى اللازمة لمتابعة الأنشطة ولحماية الأصول وخاصة في المناطق ذات درجة الخطر العالية.

ب- قنوات الاتصال التي توفر معلومات دقيقة ويمكن الاعتماد عليها.

ت- إعطاء توصيات وذلك لوضع آليات رقابية تراعي كلاً من التكلفة والفعالية وذلك للحماية من الغش والتلاعب.

وتنحصر مسؤولية المدقق الداخلي تجاه نواحي الغش والتلاعب في عدة أمور منها أن يكون على معرفة كافية حول الخصائص التي يصف بها الغش والتلاعب والآليات والطرق المستخدمة في ارتكاب الغش والتلاعب وأنواعه، وذلك حتى يكون قادر على تحديد المؤشرات حول ارتكابه، كما يجب أن يكون المدقق الداخلي يقظ لفرص حدوث نواحي الغش والتلاعب مثل ضعف إجراءات الرقابة وهو ما يعطي فرصة لحدوث الغش والتلاعب، حيث ألزم هذا المعيار المدقق الداخلي بأنه في حالة اكتشافه لضعف في إجراءات الرقابة الداخلية فإن ذلك يتطلب منه المزيد من الإجراءات لاكتشاف مؤشرات أخرى عن الغش والتلاعب مثل استثناءات غير مبررة في عملية التسعير أو بعض العمليات غير المصرح بها، ومن ثم يجب عليه إبلاغ المسؤولين داخل الشركة عن مؤشرات التلاعب الكافية حول ارتكاب نواحي الغش والتلاعب وذلك للتوصية بمزيد من البحث والتحري.

الفصل الثالث

الإطار العملي لنظام التدقيق الداخلي
في شركات التأمين العاملة في فلسطين
The Practical Framework for Internal Audit system In Insurance Companies Operating in Palestine

تشتمل الدراسة في هذا الفصل على ما يلي:

المقدمـــــــة:

المبحث الأول: طبيعة الأعمال التي تمارسها شركات التأمين.

المبحث الثاني: نظام التدقيق الداخلي في شركات التأمين العاملة في فلسطين.

المبحث الثالث: إجراءات التدقيق الداخلي المتبعة في شركات التأمين العاملة في فلسطين وسُبل تطويرها.

المقدمة Introduction :

يقوم التأمين على فكرة بسيطة تهدف إلى توزيع المخاطر أو الأضرار الناتجة عن حادثة معينة لمجموعة من الأشخاص، بدلاً من ترك من وقعت عليه الكارثة يتحمل نتائجها وحده.

إذن فهو قائم على أساس مبدأ التعاون ويرمي إلى حماية الفرد من الخسائر المالية الحادثة له والتي قد تلحق به نتيجة حدث معين.

ويُعتبر قطاع التأمين من أهم وأبرز القطاعات الاقتصادية في أي مجتمع، كما أنه يُعد الدرع الحامي لمختلف قطاعات المجتمع، وذلك لقيامه بالتعويض عن الأضرار والممتلكات، بالإضافة إلى كونه مظهراً من مظاهر التطور الاقتصادي والحضاري (الريماوي، 2010: 3).

ويُشكل قطاع التأمين دوراً مهماً في المجتمعات المتقدمة، فبالإضافة إلى الحماية الاقتصادية التي يوفرها للكثير من المشروعات، فهو يُسهم في تجميع المدخرات اللازمة لتمويل خطط التنمية في المجتمعات النامية، أو للاستثمار في مشاريع اقتصادية متعددة في المجتمعات المتقدمة اقتصادياً (علي، 2009: 48).

لذلك فإن هذا الفصل يعنى بالتعرف على طبيعة الأعمال التي تمارسها شركات التأمين، بالإضافة للتعرض لمناقشة الإطار العملي لنظام التدقيق الداخلي في شركات التأمين العاملة في فلسطين، وإجراءات التدقيق الداخلي المتبعة من قبل تلك الشركات وسُبل تطويرها، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: طبيعة الأعمال التي تمارسها شركات التأمين.

المبحث الثاني: نظام التدقيق الداخلي في شركات التأمين العاملة في فلسطين.

المبحث الثالث: إجراءات التدقيق الداخلي المتبعة في شركات التأمين العاملة في فلسطين وسُبل تطويرها.

المبحث الأول

طبيعة الأعمال التي تمارسها شركات التأمين

Nature of Business by Insurance Companies

تشتمل الدراسة في هذا المبحث على ما يلي:

0.1.3: تمهيد.

1.1.3: مفهوم التأمين.

2.1.3: المبادئ الأساسية لعقد التأمين.

3.1.3: الأمان وجوهر التأمين.

4.1.3: نبذة عن قطاع التأمين في فلسطين.

5.1.3: أنواع التأمينات التي تمارسها شركات التأمين.

0.1.3: تمهيد Preface

لاشك أن سوق التأمين في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية قد بدأت تأخذ مساراً جديداً بعد انسحاب البنوك ومؤسسات التأمين الإسرائيلية من المناطق الفلسطينية، وأصبحت شركات التأمين تشكل رقماً في الاقتصاد الفلسطيني. ومن الجدير بالذكر أن عمليات التأمين في كلاً من الضفة الغربية وقطاع غزة ارتبطت منذ الاحتلال الصهيوني بقانون التأمين الإسرائيلي، واستمر العمل به حتى عام 2005، حيث أصدرت السلطة الوطنية الفلسطينية قانون خاص بالتأمين يحمل رقم (20) لسنة 2005، وقد اشتملت مواد هذا القانون على كافة الإجراءات والتعليمات والمواد والأحكام التي تضبط صناعة التأمين في فلسطين.

1.1.3: مفهوم التأمين The Concept of Insurance

يُعتبر التأمين نظام تعاقدي يقوم على أساس المعاوضة، غايته التعاون على ترميم أضرار المخاطر الطارئة التي قد تلحق بالإنسان سواء في بدنه أو ماله أو أنشطته الحياتية. وقد ظهر عقد التأمين في أوائل القرن الرابع عشر، ومع التطور المتسارع لجميع نواحي الحياة وما رافقها من تعقيدات كان لابد من إعطاء مزيد من الاهتمام لعقود التأمين وتطويرها بما يتناسب مع احتياجات وضرورات المجتمع (أبو صالح، 2007: 3).

وعقد التأمين هو عبارة عن اتفاق بين طرفين، الطرف الأول هو المؤمن والمقصود به شركة التأمين، والطرف الآخر هو المؤمن له. حيث يتفق بموجبه الطرف الأول على قبول أخطار معينة وبالتالي تعويض الطرف الثاني بمقدار الخسارة أو الضرر الناتج عن أحد الأخطار المشمولة في التغطية التأمينية (العقد)، وذلك لقاء قيام الطرف الثاني بدفع قسط تأمين متفق عليه مع الطرف الأول (عواد، 2008: 10).

ويشير (أبو زينة، 2007: 22) أن التأمين عبارة عن وعود تقدمها شركات التأمين بموجب وثائق التأمين المختلفة إلى المؤمن لهم، تضمن على أساسها تعويضهم عن الخسائر أو الأضرار التي لحقت بهم أو بممتلكاتهم نتيجة خطر أو مجموعة من الأخطار المؤمن عليها في هذه الوثائق لقاء قسط تأمين يدفعه المؤمن له إلى المؤمن (شركة التأمين) على ألا يجاوز التعويض مقدار مبلغ التأمين المؤمن عليه في وثيقة التأمين.

2.1.3: المبادئ الأساسية لعقد التأمين The Basic Principles of Insurance Contract

يخضع عقد التأمين للعديد من المبادئ أهمها (عواد، 2008: 10):

- المصلحة التأمينية Insurable Interest
- منتهى حسن النية Utmost Good Faith
- مبدأ التعويض Indemnity
- مبدأ المشاركة Contribution
- مبدأ حوالة الحق Subrogation
- مبدأ السبب القريب Proximate Cause

1.2.1.3: المصلحة التأمينية Insurable Interest

ويقصد بها وجود علاقة قانونية شرعية بين طالب التأمين وبين الشيء المطلوب التأمين عليه، حيث تعطيه الحق في إجراء عملية التأمين. ويُعتبر هذا المبدأ عنصراً أساسياً لعقد التأمين وبدون ذلك يكون العقد باطلاً. وتنشأ المصلحة التأمينية لعدة أسباب هي:

- **الملكية التامة المطلقة:** إذا كان هناك شخص يمتلك عقاراً وله مصلحة تأمينية في هذا العقار يمكنه أن يؤمن عليه ضد أي خطر ما.
- **الملكية المشتركة:** إذا كان هناك شخص يشترك مع شخص آخر في ملكية عقار فإن المصلحة التأمينية بالنسبة لهذا الشخص تكون بمقدار مشاركته في ملكية هذا العقار فقط.
- **الإيجار:** إذا كان هناك شخص مستأجراً لعقار معين لكي يتم استخدامه في أعماله التجارية فإن المصلحة التأمينية في مقدار الضرر الذي يتعرض له إذا لم يكن بالإمكان استخدام هذا العقار بسبب حدوث ضرر أو خسارة لهذا العقار ناتج عن حريق مثلاً.
- **الحيازة:** قد يحتفظ الشخص ببضاعة معينة تكون ملكاً لتاجر آخر (برسم الأمانة والبيع) ليقوم هذا الشخص ببيعها لقاء عمولة متفق عليها، ويكون مسؤولاً عن البضاعة أثناء فترة الحيازة وهنا يكون لديه مصلحة تأمينية فيها.
- **الرهن:** إذا منح بنك معين قرضاً لشخص ما مقابل رهن العقار الذي يملكه فهنا يكون للبنك مصلحة تأمينية في ذلك العقار المرهون بمقدار قيمة القرض.

2.2.1.3: منتهى حسن النية Utmost Good Faith

يعتبر هذا المبدأ من المبادئ المهمة لعقد التأمين، ويقصد به أن طالب التأمين يجب ألا يخفي أية حقيقة جوهرية تتعلق بموضوع التأمين عن شركة التأمين والتي قد تؤثر على قرار الشركة بقبول أو رفض التأمين، بالمقابل على شركة التأمين أن تكون واضحة في عرض شروطها على طالب التأمين وفي حال إخفاء أية حقائق جوهرية عن خطر معين فإن شركة التأمين يكون لها حق إبطال العقد.

3.2.1.3: مبدأ التعويض Indemnity

ويطبق هذا المبدأ على كافة وثائق التأمين باستثناء تأمين الحياة والحوادث الشخصية. ويقصد به أن الهدف من عملية التأمين هو تعويض المؤمن له في حالة وقوع ضرر أو خسارة فقط بمقدار تلك الخسارة بلا زيادة أو نقصان وبشرط بقاء المؤمن له في نفس المركز المالي الذي كان عليه قبل وقوع الضرر أو الخسارة مباشرة دون الهدف إلى تحقيق ربح جراء ذلك التأمين. والعودة إلى أن هذا المبدأ لا ينطبق على تأمين الحياة والحوادث الشخصية وذلك لان حياة الإنسان لا تقدر بثمن ولا يمكن التعويض عنها بالمال ولذلك يكون للمؤمن له الحرية الكاملة في تحديد القيمة التأمينية المناسبة له على أن يتجانس ذلك مع قدرة المؤمن له وإمكانياته المادية في دفع الأقساط التأمينية.

4.2.1.3: مبدأ المشاركة Contribution

والمقصود بهذا المبدأ أنه في حالة قيام الشخص بتأمين نفس الخطر لدى أكثر من شركة تأمين فإن كل شركة في هذه الحالة تكون مسؤولة فقط عن حصة ونسبة معينة من التعويض بمقدار نسبة مبلغ التأمين الخاص بها إلى مجموع مبالغ التأمين. وتكون معادلة نصيب كل شركة في حقها بالتعويض كما يلي:

$$\text{نصيب كل شركة تأمين} = \frac{\text{مبلغ التأمين لدى هذه الشركة X قيمة التعويض}}{\text{إجمالي مبالغ التأمين المؤمن عليها لدى الشركات}}$$

ومبدأ المشاركة هو نتيجة طبيعية لمبدأ التعويض، حيث إن تطبيق مبدأ المشاركة يمنع المؤمن له من استرداد الخسارة من أكثر من شركة تأمين. ولا ينطبق هذا المبدأ على وثائق تأمين الحياة والحوادث الشخصية لأنها لا تخضع لمبدأ التعويض أيضاً.

5.2.1.3: مبدأ حوالة الحق Subrogation

والمقصود به أن شركة التأمين وبعد قيامها بدفع قيمة التعويض إلى المؤمن له يكون لها الحق أن تسترد ما دفعته من أي طرف آخر يكون هو المتسبب في الخسارة أو الضرر. ومن أجل ذلك يقوم المؤمن له عند استلام مبلغ التعويض بالتوقيع على حوالة حق يوافق من خلالها على إحالة أي حق له عند أي طرف آخر إلى شركة التأمين. وينشأ هذا المبدأ بعد سداد التعويض إلى المؤمن له. ومبدأ حوالة الحق هو نتيجة طبيعية لمبدأ التعويض ولا ينطبق هذا المبدأ أيضاً على تأمينات الحياة والحوادث الشخصية.

6.2.1.3: مبدأ السبب القريب Proximate Cause

يقصد بهذا المبدأ أنه عند تسوية تعويض معين بموجب وثيقة تأمين فإنه من المهم التأكد أن السبب القريب الذي سبب الخسارة هو خطر مغطى بموجب الوثيقة. والسبب القريب هو ذلك السبب الفعال الذي أدى إلى تحريك سلسلة من الأحداث بطريقة متتالية وطبيعية مما أدى إلى وقوع الخسارة.

3.1.3: الأمان وجوهر التأمين Safety and the Essence of Insurance

يشير (المنصور، 2007: 12) أنه مهما ارتفعت درجة التطور والتقدم للشعوب وتعددت عوامل نجاح النشاطات الإنسانية، فإن الأمان كعنصر وكعامل هو جوهرها، فهو العنصر الأساس الذي تتمحور حوله تصرفات الإنسان طيلة حياته، وهو العامل المهم لخلق التعاون بين الشعوب. ومهما تكون درجة الأمان الحاصلة وشكلها فإنها تُحدد أو تعكس في الوقت نفسه حجم الخطر ونوعه الكامن في فقدان الأمان المقابل لهذا الخطر. وإن حاجة الإنسان إلى الأمان حاجة ملازمة لوجوده، وتتطور وتتغير أشكال ودرجات الأمان مع تغير وتطور حاجاته ومتطلباته لتشمل عناصر البيئة المحيطة به. وتزداد حاجاته بازدياد تفاعله مع البيئة. ويعتبر العامل الحاسم لرفع درجة الأمان هو تكثيف استخدام عنصر التنظيم والإدارة في إدارة الموارد، وكيفية تفاعل المجتمع ضمن بيئته وخارجها، وتطوير عمل التأمين.

4.1.3: نبذة عن قطاع التأمين في فلسطين Overview of the Insurance Sector in Palestine

باشرت السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1993 إشرافها على صناعة التأمين، وتوسع النطاق الجغرافي لمسؤوليتها عن هذا القطاع في العام 1994، وبموجب اتفاق نقل الصلاحيات أصبحت السلطة الوطنية الفلسطينية الجهة المخولة قانوناً والمشرفة على سوق التأمين في كلاً من الضفة الغربية وقطاع غزة، بما يشمل من ترخيص المؤمنين والوكلاء والإشراف على أنشطتهم. ولقد عانى قطاع التأمين في فلسطين من غياب التشريعات وآليات الإشراف والرقابة الحكومية وفوضى العمل وضعف الثقة التأمينية لفترة طويلة، إلى أن تأسست هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وأصبحت الجهة المخولة قانوناً بالإشراف والتنظيم والرقابة على هذا القطاع في أواخر العام 2004. ولقد ساعد صدور قانون التأمين رقم (20) لعام 2005 في إعادة تنظيم قطاع التأمين في فلسطين، حيث قامت الهيئة وبصفتها الجهة المخولة قانوناً ومن خلال الإدارة العامة للتأمين بوضع سياسات مفصلة تهدف لتطوير وتنمية قطاع التأمين وإعداد الأنظمة اللازمة وتوفير المناخ الملائم لنمو وتقدم صناعة التأمين بما يعود بالنفع العام على مجمل النشاط الاقتصادي في فلسطين، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية والعمل بشكل مستمر لوضع الخطط الكفيلة بتطوير وتنظيم قطاع التأمين ونشر الوعي التأميني لدى أفراد المجتمع، وبالتعاون مع جميع مكونات قطاع التأمين، كما تسعى برؤيتها المستقبلية لتحسين أداؤها ورفع قدرتها وكفاءتها الرقابية وفقاً لأفضل المعايير والممارسات الدولية من خلال تطوير التشريعات والقواعد ونظم العمل الداخلية بما يحقق الفاعلية في أداء دورها الرقابي. وقد بلغ عدد شركات التأمين المرخص لها بالعمل من قبل الهيئة 10 شركات في نهاية العام 2011، تعمل في أنواع التأمين المختلفة، في حين بلغت نسبة إجمالي استثمارات قطاع التأمين ٣% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام 2010، وبلغت إجمالي المحفظة التأمينية 113 مليون دولار في نهاية الربع الثالث من العام 2011 (www.pcma.ps-28/1/2012).

5.1.3: أنواع التأمينات التي تمارسها شركات التأمين Types of insurance from insurance companies

تمارس شركات التأمين العاملة في فلسطين جميع أنواع التأمين المتعارف عليها عالمياً وهي عبارة عن الآتي (www.nic-pal.com-28/1/2012):

- **التأمينات الهندسية:** والتي تشمل تأمين إخطار التركيب، تأمين الأجهزة الالكترونية، تأمين آليات ومعدات المقاول، تأمين أخطار المقاولين والمسؤولية المدنية المرتبطة بها، تأمين كسر المكائن.
- **تأمين المركبات:** ويشمل ذلك على تأمين الأضرار المادية التي تُسببها المركبة للغير (T.P) وتأمين الأضرار الجسدية التي تُسببها المركبات للأفراد (ACT)، بالإضافة إلى التأمين التكميلي للسيارات (Own Damage) وهو المتعارف عليه بالتأمين الشامل.
- **تأمين الأخطار:** ومنها تأمين الحريق والسرقة والأخطار الإضافية التي تلحق بالممتلكات، تأمين المنزلي الشامل والذي يشمل المباني ومحتوياتها بما في ذلك خسارة الإيجار والمسؤولية المدنية تجاه الجيران.
- **تأمين المسؤوليات:** وتشمل تأمين المسؤولية المدنية، تأمين المسؤولية المهنية لأصحاب المهن كالمهندسين والأطباء والمحامين ومدققي الحسابات، إضافة إلى تأمين مسؤولية المدراء.
- **تأمين النقود:** وذلك إثناء نقلها وفي الخزائن أيضاً.
- **تأمين الموظفين والعاملين:** ويشمل على التأمين ضد أخطار خيانة الأمانة، التأمين عن إصابات العمل والمسؤولية القانونية لأرباب العمل، تأمين الحوادث الشخصية، تأمين السفر، بالإضافة إلى تأمين العلاج الطبي (الصحي).
- **تأمينات أخرى:** وهي مثل تأمين الزجاج، تأمين الغطاء المصرفي الشامل للبنوك، وتأمين أخطار المهن الطبية.

المبحث الثاني

نظام التدقيق الداخلي
في شركات التأمين العاملة في فلسطين

The Internal Audit System
In Insurance Companies Operating in Palestine

تشتمل الدراسة في هذا المبحث على ما يلي:

0.2.3: تمهيد.

1.2.3: الإطار العام للتدقيق الداخلي في شركات التأمين.

2.2.3: الموقع الوظيفي للتدقيق الداخلي في الشركة.

3.2.3: صلاحيات المدقق الداخلي ومهام ومسؤوليات دائرة التدقيق الداخلي.

4.2.3: العلاقة مع مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

5.2.3: قانون الشركات الفلسطيني وعلاقته في ضبط أعمال التدقيق الداخلي.

0.2.3: تمهيد Preface

تُعتبر الإدارة الناجحة بأنها تلك الإدارة التي تُركز في خططها على تحقيق النتائج الإيجابية للشركة التي تُديرها، آخذةً بعين الاعتبار احترام الأسس والمبادئ الفنية التي تقوم عليها أعمال شركة التأمين والالتزام بأخلاقيات هذه المهنة سواء كان ذلك في اختيار الكفاءات الإدارية والفنية والمالية الحقيقية أو في تعيين الوكلاء والمنتجين المؤهلين القادرين على إبراز سُمعة هذه الشركة التي يتعاملون معها (أبو زينة، 2006: 20)

ويتناول هذا المبحث التعرف على الإطار العام لوظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين العاملة في فلسطين، وصلاحيات المدقق الداخلي ومهامه ومسؤولياته وموقعه الوظيفي في الشركة، والتعرف على مدى علاقة قانون الشركات الفلسطيني في ضبط أعمال التدقيق الداخلي وذلك من خلال التطرق إلى نصوص المواد المتعلقة بتكوين دوائر تدقيق داخلي ولجان تدقيق في الشركات المساهمة العامة في فلسطين.

1.2.3: الإطار العام للتدقيق الداخلي في شركات التأمين General framework for Internal Audit in Insurance Companies

تُعد وظيفة التدقيق الداخلي من أهم الأدوات المساندة للإدارة وذلك من خلال تقييمها لنظام الرقابة الداخلية ومتابعة سير الأعمال والتأكد من مدى التزام موظفي الشركة بالتعليمات والأنظمة، فالتدقيق الداخلي يعتبر نظام شامل ومستقل يتضمن مجموعة من المنهجيات والإجراءات والتعليمات (المتبناه من قبل لجنة التدقيق الداخلي والإدارة التنفيذية) والتي تهدف لتأدية عمليات التوكيد والتحقق وكذلك تقديم العديد من الأنشطة الاستشارية بما يحقق قيمة إضافية للشركة ويحسن من أداء العمل فيها، حيث يسعى المدقق الداخلي من جراء قيامه بمهامه ومسؤوليات وظيفته في الشركة إلى تحقيق الأهداف التالية[1]:

- مراجعة وتقييم فعالية نظم الضبط الداخلي والرقابة الداخلية المتبعة وأنها مطبقة بصورة سليمة.
- التأكد من مدى الالتزام بتطبيق الأنظمة واللوائح والسياسات والخطط المعتمدة من قبل الشركة.

[1]- مقابلات تمت خلال شهر 2012/3 عبر الهاتف مع السيد/ خليل حاج علي: مساعد المدير العام للتدقيق والرقابة في شركة المشرق للتأمين، السيد/ عبد الحميد نصار: مدير دائرة التدقيق الداخلي في شركة التأمين الوطنية.

- التأكد من توفر الوسائل التي تكفل صحة تقييم الموجودات وحمايتها من الضياع والسرقة والتلف وهذا قد يشمل التأكد من الوجود الفعلي لها.
- التدقيق على صحة وموثوقية البيانات المالية والحسابية والتقارير والمعلومات الأخرى المستخرجة من السجلات المالية والإحصائية.
- تقييم فعالية وكفاءة استخدام المصادر المتاحة من تمويل وطاقات تشغيلية متوفرة في الشركة.
- تدقيق نتائج العمليات والبرامج التشغيلية وذلك لتقييم مدى توافق تلك النتائج مع الأغراض والأهداف الموضوعة أساساً وأنها قد أُنجزت وفقاً لما هو مخطط لها.
- تحديد الجوانب التي بحاجة إلى تطوير أو تصحيح وتقديم التوصيات والاقتراحات الواجب اتخاذها لتطوير أو تصحيح تلك الجوانب بهدف الحصول على نتائج عمليات أفضل.

ويشير الباحث أنه على الرغم من وجود كل هذه الفوائد التي تقدمها دوائر التدقيق الداخلي في دعم مجالس إدارة هذه الشركات، إلا أن هناك العديد من شركات التأمين العاملة في فلسطين ما زالت تفتقر لوجود مثل هذه الدوائر ضمن هيكلها الإداري، بالإضافة إلى وجود بعض نقاط الضعف لدى شركات التأمين التي يحتوي هيكلها الإداري على دوائر تدقيق داخلي وهذه النقاط بحاجة إلى معالجة حتى تتمكن دائرة التدقيق من تأدية عملها بكفاءة ومهنية وتحقق الهدف المنشود من وجودها، وتتمثل نقاط الضعف بما يلي:

١- قلة أعداد المدققين الداخليين بالمقارنة مع أحجام تلك الشركات وتعدد فروعها في كافة ربوع الوطن، كما هو واضح في الجدول رقم (3.1).

٢- افتقار بعض شركات التأمين لوجود لجان تدقيق داخلي، والذي يؤدي وجودها إلى زيادة الاستقلالية والموضوعية للمدقق الداخلي، وتُتشرف على برامج فحص جودة أداء دائرة التدقيق الداخلي، والتأكد من أداء دائرة التدقيق لمهامها بأسلوب مهني وفق معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.

٣- عدم الإلمام الكافي بمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي وما يحدث بها من تطورات.

٤- الخلل في اختيار أعضاء لجان التدقيق، وعدم الالتزام بالتعيين والاختيار وفق الشروط المهنية.

ويبين الجدول رقم (3.1)، أوجه المقارنة بين شركات التأمين العاملة في فلسطين في مدى احتواء هياكلها الإدارية على دوائر تدقيق داخلي ولجان تدقيق.

جدول رقم (3.1)

أوجه المقارنة بين شركات التأمين العاملة في فلسطين

اسم الشركة	عدد فروعها	عدد المدققين الداخليين		تبعية دائرة التدقيق الداخلي	
		مدير دائرة تدقيق	مدقق داخلي	لجنة التدقيق	مجلس الإدارة
شركة التأمين الوطنية	8	1	1	نعم	
شركة المجموعة الأهلية للتأمين	9	1	2		نعم
شركة المشرق للتأمين	7		1	نعم	
شركة ترست العالمية للتأمين	7		2	نعم	
شركة فلسطين للتأمين	6	لا يوجد	لا يوجد	--	--
الشركة العالمية للتامين	9	1		نعم	
شركة العرب للتأمين على الحوادث	5	لا يوجد	لا يوجد	--	--
الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة	2	1		نعم	
شركة التكافل الفلسطينية للتأمين	3	لا يوجد	لا يوجد	--	--
شركة فلسطين لتأمين الرهن العقاري	1				
شركة الملتزم للتامين	6	لا يوجد	لا يوجد	--	--
المجموع	**63**	**4**	**6**	**5**	**1**

المصدر: (إعداد الباحث).

2.2.3: الموقع الوظيفي للتدقيق الداخلي في الشركة Career Site for Internal Audit in the Company

يستمد المدقق الداخلي صلاحياته من لجنة التدقيق ويرفع تقاريره إليها، وبحكم عمله يمكنه الاطلاع على كافة المستندات المالية والمحاسبية والمذكرات والإجراءات المالية والمحاسبية والإدارية الخاصة بالشركة وذلك لمساعدته في ممارسته لمهام عمله. ويعمل المدقق الداخلي ضمن مواعيد وبرامج محددة ومن خلال الاتصالات المباشرة ويفترض بجميع موظفي الشركة التعاون معه بهذا الخصوص، ومن أجل ضمان الحياد والمصداقية والموضوعية في أعمال وأنشطة التدقيق ولمنع حدوث أي تضارب محتمل في المصالح فإنه يجب أن تكون دائرة التدقيق الداخلي مستقلة عن كل البرامج والأعمال والأنشطة التي تدخل في نطاق عمل التدقيق الداخلي.

لذلك ترتبط دائرة التدقيق الداخلي وظيفياً بمجلس الإدارة وترفع تقاريرها للجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس، كما يرتبط المدقق الداخلي إدارياً مع الإدارة التنفيذية للشركة في النواحي التالية[٢]:

١- متابعة الالتزام بالموازنة المخصصة لدائرة التدقيق الداخلي داخل الشركة والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة.
٢- متابعة الدوام والمغادرات والإجازات وفقاً للأنظمة الداخلية المعمول بها في الشركة.
٣- متابعة القضايا الإدارية الخاصة بالتدقيق الداخلي والمقرة من مجلس الإدارة وأهمها: التعيينات، التثبيت بعد انقضاء فترة التجربة، الرواتب، التعويضات، الترقيات، توفير مستلزمات العمل، وأية قضايا روتينية إدارية يومية وفق الأنظمة الداخلية للشركة.
٤- متابعة وتنسيق أنشطة التدريب والتطوير لكوادر التدقيق الداخلي.

3.2.3: صلاحيات المدقق الداخلي ومهام ومسؤوليات دائرة التدقيق الداخلي

تتمثل صلاحيات المدقق الداخلي خلال أداؤه لمهام عمله الرسمية في شركات التأمين بما يلي(حاج علي، 2010: 29):

١-صلاحية النفاذ غير المشروط وغير المحدود والمباشر والسريع إلى أية سجلات داخل الشركة بمركزها الرئيسي وكافة فروعها ودوائرها وأقسامها والاتصال بالمسؤولين والموظفين العاملين في الشركة والتحرك بحرية في جميع المباني والمواقع الخاصة بالشركة.
٢-صلاحية الاتصال والتعامل المباشر مع رئيس مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق.
٣-المدقق الداخلي غير مخول بتأدية أية مهام تشغيلية داخل الشركة خارج نطاق عمله.
٤-المدقق الداخلي غير مخول بالموافقة على أية عمليات مالية أو إدارية خارج نطاق عمله.

كما تتمثل مهام ومسؤوليات دوائر التدقيق الداخلي في شركات التأمين العاملة في فلسطين بمساعدة مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية للشركة في الرقابة والإشراف على أعمال وأنشطة الشركة من خلال العمل بصورة مستقلة وموضوعية باستخدام طرق العمل المتعارف عليها والفعالة لفحص وتقييم أداء أنشطة الإدارة والرقابة وإدارة المخاطر داخل الشركة وتقديم التوصيات المناسبة لتحسينها، والتأكد من استغلال موارد الشركة بالشكل الأمثل، بالإضافة إلى التأكد من تحقيق أهداف الشركة الرئيسة، والتأكد من تطبيق فلسفتها المتمثلة فيما يلي:

[٢]- مقابلات تمت خلال شهر 2012/3 عبر الهاتف مع السيد/ خليل حاج علي: مساعد المدير العام للتدقيق والرقابة في شركة المشرق للتأمين، السيد/ عبد الحميد نصار: مدير دائرة التدقيق الداخلي في شركة التأمين الوطنية.

١- ترسيخ روح العمل الجماعي ضمن إطار الأسرة الواحدة، وتعميق جذور الانتماء للشركة والمجتمع المحيط بها.
٢- انتهاج أساليب الإدارة العلمية المتطورة في العمل، والإبقاء على سياسة الباب المفتوح بين الإدارة والكوادر.
٣- الوضوح في الاختصاصات والصلاحيات والدقة في تقييم الأداء.
٤- التميز في التعامل وخدمة الجمهور وتقديم أفضل التغطيات التأمينية الحديثة.
٥- السرعة في التعويض وجبر الأضرار الناجمة عن الحوادث المشمولة بالتأمين.
٦- خلق جسر الثقة الدائمة مع المواطن وتطوير الوعي التأميني.

4.2.3: العلاقة مع مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة Relationship with the Board of directors or Audit Committee arising from the Governing Council

يتولى مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة المهام التالية (حاج علي، 2010: 29):

١- الإشراف على تعيين كوادر التدقيق الداخلي الخاص بالشركة.
٢- مراجعة وثيقة التدقيق الداخلي وإقرارها لتحديد صلاحيات ومسؤوليات وأهداف التدقيق الداخلي.
٣- مراجعة خطة التدقيق الداخلي الدورية وإقرارها، بالإضافة إلى إقرار أية تعديلات عليها.
٤- الإشراف على نشاط دائرة التدقيق الداخلي والتأكد من أدائها للمهام الموكلة إليها بنجاح وفعالية.
٥- مراجعة ومراقبة وتقييم نتائج مهمات التدقيق الداخلي والتوصيات الخاصة بها ومدى الالتزام بهذه التوصيات، والتأكد من الحفاظ على استقلالية وحياد دائرة التدقيق الداخلي.
٦- الموافقة على الموازنة المخصصة لدائرة التدقيق الداخلي والتأكد من توفر الموارد الكافية لتمكين دائرة التدقيق الداخلي من تنفيذ مهامها بكفاءة.
٧- عقد اجتماعات دورية مع مدير دائرة التدقيق الداخلي لمناقشة أهم الملاحظات والتوصيات الواردة في تقارير التدقيق الدورية المرفوعة.
٨- التواصل المستمر والمباشر مع مدير دائرة التدقيق الداخلي لمناقشة أية مستجدات.
٩- إقرار خطط وبرامج التدريب والتطوير للعاملين في دائرة التدقيق الداخلي.
١٠-الإشراف على برامج فحص جودة أداء دائرة التدقيق الداخلي، وللمجلس تكليف جهة خارجية متخصصة للتأكد من أداء دائرة التدقيق لمهامها بأسلوب مهني وفق المعايير العالمية للمهنة.

5.2.3: قانون الشركات الفلسطيني وعلاقته في ضبط أعمال التدقيق الداخلي

عند الحديث عن طرق المعالجة لما سبق التطرق إليه من نقاط الضعف في أنظمة التدقيق الداخلي المطبقة لدى شركات التأمين، أو عدم وجود دوائر تدقيق داخلي لدى البعض الآخر منها، نجد أن الأمر يحتاج لوجود قانون يُلزم هذه الشركات بوجوب احتواء هياكلها الإدارية والتنظيمية على دوائر تدقيق داخلي مُدعمة بلجان تدقيق منبثقة عن مجلس الإدارة ومن المدراء غير التنفيذيين في الشركة ومن حملة الأسهم غير المسيطرين في الشركة، وفي ذات السياق نجد أن المسؤولية الكبرى تقع على عاتق أجهزة السلطة بشقيها التشريعي والتنفيذي، حيث إن هناك قانون فلسطيني يُطلق عليه "قانون الشركات الفلسطيني" صدر عام 2008، تمت صياغة مواده وأحكامها واكتمال قراءاته وإقراره من قبل المجلس التشريعي الفلسطيني، ولكن لم يتم اعتماده حتى الآن من رئيس السلطة الفلسطينية ونشره في جريدة الوقائع الفلسطينية ليتم العمل بموجب مواده والتي جاء في بعض نصوصها بضرورة إلزام الشركات المساهمة العامة والمسجلة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بتكوين لجان تدقيق ودوائر تدقيق داخلي بداخلها. ونذكر فيما يلي النص الحرفي للمواد التي تشير إلى ذلك (www.almustakbal.org, 22/3/2012):

- **المادة رقم (189) تشكيل لجنة تدقيق:**

١- يجب على مجلس الإدارة أن يعين من بين أعضائه لجنة تدقيق. وتخضع هذه اللجنة للأحكام الواردة في هذا القانون بخصوص لجان مجلس الإدارة عموماً، وللأحكام الواردة في المواد التالية:

- **المادة رقم (190):**

١- تتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل، على أن يكون من بينهم أعضاء مجلس الإدارة من غير المساهمين في الشركة إن وجدوا، ويحق للمجلس تعيين خبراء مستقلين من بين أعضائه.

٢- لا يجور أن يكون عضواً في لجنة التدقيق كل من رئيس مجلس الإدارة وكل عضو من أعضائه يتم توظيفه من قبل الشركة أو يكون مزوداً لها بخدمة معينة على وجه الاستمرار.

٣- لا يجور أن يكون عضواً في لجنة التدقيق عضو مجلس الإدارة الذي تكون له حصة مسيطرة في المجلس، أو أي من أقاربه.

- **المادة رقم (191):**

١- يجب على لجنة التدقيق أن تُشعر المدقق الداخلي للشركة المساهمة بموعد اجتماعها، ويجوز للمدقق الداخلي حضور هذه الاجتماعات.

٢- يجوز للمدقق الداخلي للشركة المساهمة أن يطلب من رئيس لجنة التدقيق عقد اجتماع لمناقشة مسألة معينة، ويقوم رئيس اللجنة بعقد هذا الاجتماع دون تأخير إذا ما رأى ذلك مناسباً.

٣- إذا كان مطروحاً على جدول أعمال لجنة التدقيق مناقشة مسألة تتعلق بالتقارير المالية، فيجب إشعار المدقق الخارجي بذلك، ويجوز للمدقق الخارجي المشاركة في هذا الاجتماع.

- **المادة رقم (192) مهام لجنة التدقيق، حيث تمارس لجنة التدقيق المهام التالية:**

١- تحديد الأخطاء التي حصلت خلال تسيير شؤون الشركة المساهمة، وبخاصة عن طريق استشارة المدقق الداخلي والمدقق الخارجي للشركة، وكذلك تقديم الاقتراحات لمجلس الإدارة فيما يتعلق بكيفية تصحيح هذه الأخطاء.

٢- تقرير الموافقة أو عدم الموافقة على الصفقات التي يتم إبرامها مع الأطراف ذوي العلاقة.

٣- اقتراح المدقق الداخلي للشركة المساهمة العامة ليقوم مجلس الإدارة بتعيينه.

٤- التأكد بين الحين والآخر من استقلالية المدقق الخارجي وإبلاغ مجلس الإدارة بنتيجة ذلك.

٥- النظر في تقارير مدقق الحسابات الخارجي ورفع توصية بشأنها إلى مجلس الإدارة.

٦- مناقشة كل الصعوبات التي تعترض عمل المدقق الخارجي أثناء قيامه بتدقيق حسابات الشركة.

- **المادة رقم (194) مدقق الحسابات الداخلي:**

١- على الشركة المساهمة تعيين مدقق حسابات داخلي تُحدد صلاحياته وواجباته في نظامها الداخلي، على أن يكون المدقق مستقلاً عن إدارة الشركة ولا تربطه بها أي علاقة عمل.

٢- وفي جميع الأحوال يلتزم المدقق الداخلي بالتحقق من أن أعمال الشركة لا تخالف القانون أو الأنظمة أو القرارات أو التعاميم السارية وأنها تحقق مصلحة الشركة وغاياتها.

٣- يجب على المدقق الداخلي أن يرفع تقاريره إلى لجنة التدقيق.

ويُشير الباحث أنه من خلال سرد وبيان ما تضمنته مواد القانون الفلسطيني الوارد ذكرها أعلاه نحو تشكيل لجان تدقيق وفق ضوابط ومعايير ملزمة، وبيان مهام تلك اللجان، بالإضافة إلى تشكيل دوائر تدقيق داخلي في الشركات المساهمة العامة في فلسطين، يتضح أن تلك المواد تتفق في جوهرها ومضمونها في تحقيق ما تسعى إليه هذه الدراسة من تطوير لإجراءات التدقيق الداخلي في شركات التأمين لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين، حيث إن وجود لجان تدقيق يتم تشكيها وفق نصوص تلك المواد يُعزز من وظيفة التدقيق الداخلي وتُشكل طوق حماية للمدقق الداخلي من خلال مساعدته في توصيل نتائج أعماله، والسعي إلى إلزام إدارة الشركة نحو إنجاز ما توصلت إليه عملية التدقيق من توصيات، وهذا يعتبر أحد أهم إجراءات التدقيق الواجب أخذها بالحسبان، كما أن إلزام الشركات المساهمة بتشكيل دوائر تدقيق داخلي ضمن هيكلها الإداري يُحسن من مستوى الأعمال فيها ويؤدي إلى ضبط الأداء المالي والإداري في تلك الشركات.

المبحث الثالث

إجراءات التدقيق الداخلي المتبعة في شركات التأمين العاملة في فلسطين وسُبل تطويرها

Internal Audit Procedures followed in the Insurance Companies operating in Palestine and ways of developing

تشتمل الدراسة في هذا المبحث على ما يلي:

0.3.3: تمهيد.

1.3.3: الأسلوب المتبع لعملية التدقيق الداخلي لدى شركات التأمين.

2.3.3: إجراءات التدقيق الداخلي المتبعة في شركات التأمين ودورها في ضبط الأداء.

3.3.3: أوجه القصور في إجراءات التدقيق الداخلي المتبعة في شركات التأمين وسُبل تطويرها.

0.3.3: تمهيد Preface

يتناول هذا المبحث التعرف على وإجراءات التدقيق الداخلي المتبعة في شركات التأمين العاملة في فلسطين وسُبل تطويرها، وقياس مدى ملاءمتها وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في تلك الشركات، وفي سبيل دراسة وتحليل طبيعة هذه الإجراءات قمنا بالحصول على بعض المعلومات من شركات التامين، كما قام الباحث بإجراء عدد من المقابلات مع مديري دوائر التدقيق الداخلي والجهات الأخرى صاحبة الاختصاص والاطلاع على أعمال التدقيق في شركات التأمين العاملة في فلسطين[٣].

1.3.3: الأسلوب المتبع لعملية التدقيق الداخلي لدى شركات التأمين The approach to the process of Internal Audit in Insurance Companies

يمكن تلخيص وبيان الأسلوب المنهجي لعملية التدقيق الداخلي في شركات التأمين بما يلي:

١- يتم الحصول على تصور شامل عن عمليات كل دائرة أو قسم داخل الشركة من قبل المدراء والمسؤولين عنها عن طريق المناقشات والاستفسارات.

٢- القيام بإجراءات الفحص والتدقيق لجميع الأنشطة داخل الشركة بناءً على خطة التدقيق السنوية المقترحة من مدير دائرة التدقيق الداخلي والموافق عليها من مجلس إدارة الشركة.

٣- وضع الإجراءات التي تهدف للتأكد من مدى التزام كافة إدارات وفروع الشركة بتنفيذ القرارات والتعليمات والتعميمات واللوائح الصادرة عن مجلس إدارة الشركة.

٤- فحص مدى دقة وملائمة وشفافية ونزاهة البيانات المالية والإدارية الصادرة عن الأنظمة المحاسبية والإدارية المستخدمة في الشركة.

٥- القيام بفحص وتدقيق القيود المحاسبية والسجلات والإجراءات والتقارير للتأكد من انتظامها والتأكد من سلامة تطبيقها.

---

[٣]- مقابلات تمت خلال شهر 2012/3 عبر الهاتف مع السيد/ خليل حاج علي: مساعد المدير العام للتدقيق والرقابة في شركة المشرق للتأمين، السيد/ عبد الحميد نصار: مدير دائرة التدقيق الداخلي في شركة التأمين الوطنية، السيد/ بركات ميادمة: مدير دائرة التحليل المالي والفني، الإدارة العامة للتأمين في هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، السيد/ هايل حسونة: المدقق الداخلي لشركة ترست العالمية للتأمين، والسيد/ مريد شراب: مدير دائرة المراجعة الداخلية في شركة المجموعة الأهلية للتأمين.

٦- تدقيق معاملات الصرف ومراجعتها وتقديم التقارير حول ما إذا كانت الموافقة على الصرف تتم طبقاً لصلاحيات الاعتماد المخولة للمسؤوليات الوظيفية المختلفة.

٧- فحص موازنة الشركة ومدى واقعيتها كأداة رقابية والتأكد من الالتزام ببنودها.

٨- التحقق من تطبيق السياسات المالية المعتمدة من الشركة ومقارنة النتائج الفعلية مع الميزانية التقديرية للشركة ومعالجة الانحرافات.

٩- مناقشة نتائج التدقيق الداخلي مع رؤساء الأقسام المختلفة عند الانتهاء من أعمال التدقيق، وذلك لتسوية أية نقاط خلاف أو سوء فهم موجودة.

١٠- إعداد تقارير التدقيق الداخلي ورفعها إلى لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة.

١١- تحتفظ دائرة التدقيق الداخلي لديها بتقارير كاملة عن الأمور المالية والإدارية وتحليلات نتائج العمليات للاستعانة بها عند تدقيقها للمستندات للتحقق من صحتها ومدى ملاءمتها للواقع.

١٢- متابعة تنفيذ التوصيات المعتمدة من مجلس الإدارة أو الأمور المطلوبة طبقاً لتوجيهات المسؤولين.

2.3.3: إجراءات التدقيق الداخلي المتبعة في شركات التأمين ودورها في ضبط الأداء Internal audit procedures followed in the Insurance Companies and their role in performance tuning

تتولى دائرة التدقيق الداخلي القيام بإعداد خطة تدقيق تحتوي على إجراءات تدقيق تشمل كافة أنشطة الشركة، وتكون هذه الخطة سنوية يتم إعدادها في الربع الأخير من كل سنة ومبنية على عملية تقييم مبدئية للمخاطر التي تواجه الشركة بحيث يتم من خلالها توجيه موارد التدقيق الداخلي البشرية والمادية نحو الأنشطة الأكثر خطورة، وقبل البدء بعملية التدقيق تقوم دائرة التدقيق الداخلي بالحصول على التوافق المبدئي مع الإدارة التنفيذية للشركة حول خطة التدقيق من حيث تقديرها للمخاطر المتوقعة خلال الفترة التي تغطيها الخطة، ومن ثم الحصول على اعتماد مجلس الإدارة على خطة التدقيق المقترحة وعلى أية تعديلات مستقبلية على الخطة.

ويمكن تلخيص وبيان الأسلوب المنهجي للإجراءات التي تتبعها دوائر التدقيق الداخلي في شركات التأمين بما يلي:

يتم تقسيم إجراءات التدقيق الداخلي إلى قسمين حسب الآتي:

أ- إجراءات تدقيق تتم بشكل عام على كافة أنشطة الشركة تتمثل بما يلي:

١- تقييم المخاطر لكل دائرة على حدة.
٢- العمل على فصل الدوائر خلال عملية التدقيق وذلك حسب طبيعة عمل كل دائرة.
٣- إعطاء الأهمية النسبية لكل دائرة، وذلك بناءً على تقييم الخطر في الدائرة نفسها، بحيث يتم ترتيب أولويات الخطة واختيار مهام التدقيق بناءً على مبدأ الخطر النسبي.
٤- الحفاظ على عنصر المرونة في تنفيذ خطة التدقيق بحيث يتم تعديل الخطة للتعامل مع أية أحداث تطرأ ولم تدخل مسبقاً في عملية تقييم المخاطر.
٥- تنفيذ المهام الواردة في خطة التدقيق وفق الإطار الزمني المحدد لكل مهمة، وتنفيذ أية مهام خاصة يُكلف بها من مجلس الإدارة.
٦- تطوير وصياغة إجراءات وآليات ومنهجيات عمل التدقيق الداخلي داخل الشركة والتقيد بها.
٧- مراجعة محاضر اجتماعات مجلس الإدارة والتحقق من ترجمتها إلى قرارات وتعليمات من قبل الإدارة التنفيذية ورفع التقارير الخاصة بذلك إلى لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة.
٨- دراسة كافة الإجراءات والنظم الإدارية والمالية المعمول بها في الشركة ورفع ملاحظاته حولها.
٩- التنسيق مع المدققين الخارجيين فيما يتعلق بالتدقيق على أنشطة الشركة التي تدخل في نطاق عمل كل من التدقيق الداخلي والخارجي.
١٠- التدقيق فيما إذا كانت النظم واللوائح المعمول بها في الشركة مطبقة حسب الأصول وتقديم التقارير اللازمة حولها.
١١- إبلاغ الإدارة التنفيذية بأية أحداث تطرأ داخل الشركة وتؤثر سلباً على نشاطها أو تضر بمصالحها أو تتعارض مع أهداف الشركة لتقوم بمعالجتها وإبلاغ لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة بأية قضايا تُشكل خطر جوهري ولم تتم معالجتها.
١٢- إعداد التقارير اللازمة حول الانحرافات في النتائج عن الميزانيات التقديرية الموضوعة للشركة.
١٣- تقديم الاقتراحات الضرورية حول طرق معالجة الأوضاع المالية في الشركة لغرض خفض التكاليف وزيادة فعالية الرقابة الداخلية.
١٤- الالتزام بتطبيق معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي خلال ممارسة مهام التدقيق الداخلي أو أية مهام أخرى يكلف بها.

ب- إجراءات تدقيق لكل دائرة من دوائر الشركة تعتمد على طبيعة عمل هذه الدائرة وتتمثل بما يلي:

١- إعداد خطة عمل سنوية تتم في الربع الأخير من كل سنة.

٢- قياس ومعرفة مدى التزام كل دائرة بالأنظمة والتعليمات.

٣- وضع إجراءات عمل لقياس الانحرافات، والعمل على تعديل الانحرافات التي ليس لها تأثير جوهري، أما الانحرافات التي لها تأثير جوهري فيتم رفع تقارير بها إلى لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة.

٤- وضع برنامج لضمان جودة أداء التدقيق الداخلي عن طريق: التدقيق الداخلي للأداء باستخدام طريقة التقييم الذاتي، التدقيق الخارجي من قبل طرف خارجي متخصص، وإعداد خطة تدريبية متكاملة لتطوير مهارات وقدرات العاملين في مجال التدقيق الداخلي والإبقاء على تواصل مع تطورات المهنة.

٥- يتم زيادة الإجراءات إذا تبين عدم كفايتها، وذلك بتقديم مقترح لأخذ الموافقة عليها لتطوير إجراءات التدقيق للدائرة التي تحتاج لذلك وبما يتناسب مع طبيعة وحجم عملها.

٦- إعداد تقارير واضحة ودقيقة وشاملة توضح أهم الملاحظات والاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل إليها خلال مهام التدقيق الداخلي والرقابة.

٧- وضع نظام متابعة مرتبط بجدول زمني محدد للتأكد من معالجة الملاحظات الواردة في تقارير التدقيق وتطبيق التوصيات التي تم رفعها واعتمادها والتقرير عن ذلك إلى لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة بشكل دوري.

٨- إعلام رؤساء الأقسام بالشركة بنقاط الضعف في الأجهزة والإجراءات والرقابة الداخلية واقتراح الطرق المناسبة لمعالجتها.

٩- إعداد التقارير اللازمة حول تقييم المدقق الداخلي للخطوات المتخذة من قبل الأقسام لمعالجة نقاط الضعف فيها.

١٠-رفع تقارير دورية إلى لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة تلخص أهم نتائج مهام التدقيق والتوصيات الخاصة بها.

1.2.3.3: الإجراءات المتعلقة بأنظمة الضبط والرقابة الداخلية Procedures for systems of internal control

تقوم إدارة الشركة بوضع سياسات وإجراءات بهدف التأكد من أن الأهداف الرئيسة التي وضعتها الإدارة قد تم تحقيقها بأقصى حد ممكن من الفعالية والالتزام. وأن نظام الرقابة والضبط الداخلي للشركة وكذلك للدائرة المالية يتمتع بأسلوب فعال للتدقيق والرقابة الثنائية وكذلك الحدية بغرض تخفيض أو عدم الوقوع بالعديد من المخاطر. بالإضافة إلى أن الإدارة تقوم بشكل دوري بتصميم إجراءات رقابية تتناسب وحجم العمل بهدف إلزام الدوائر بالسياسات الموضوعة من قبل الإدارة العليا للشركة، ودقة واكتمال السجلات المحاسبية وإعداد المعلومات المالية بصورة موثوق بها. ويمكن تلخيص وبيان الأسلوب المنهجي للإجراءات التي تتبعها دوائر التدقيق الداخلي في شركات التأمين والمتعلقة بأنظمة الضبط والرقابة الداخلية بما يلي:

١- الحصول على فهم لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية لدى الشركة للتأكد من أن العمليات تُنفذ حسب التعليمات الصادرة عن إدارة الشركة وأنه يتم تسجيلها حسب الأصول المحاسبية المتعارف عليها بحيث تؤدي إلى إظهار جميع موجودات ومطلوبات الشركة بصورة عادلة.

٢- إجراء تقييم لنظم الضبط الداخلي المطبقة في الشركة والظروف والعوامل المحيطة بنظام التدقيق الداخلي لما لها من تأثير على مدى كفاية النظام، وذلك من خلال تقييم بُنية نظام الضبط الداخلي نفسه، ودور إدارة الشركة في الرقابة على تطبيقه، وكفاية الموظفين ومدى الفصل في المهام للوظائف المختلفة وعدم التداخل في الصلاحيات، بالإضافة إلى مدى تأثير استخدام الحاسب الآلي في مختلف أعمال الشركة.

٣- تقييم أنظمة الضبط الداخلي الأساسية والتي تُعنى بالتسجيل في السجلات المحاسبية لكافة العمليات واستخراج التقارير.

٤- فحص ودراسة الإجراءات والعمليات المالية والمحاسبية في الشركة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بها واقتراح أية تعديلات لازمة لتحسينها.

٥- فحص ودراسة الإجراءات والعمليات الإدارية في الشركة وفعالية أنظمة وآليات الرقابة الخاصة بها واقتراح أية تعديلات لازمة لتحسينها.

ويُشير الباحث أنه بتحليل النقاط الوارد ذكرها أعلاه والتي تم استقاءها من خلال المقابلات التي تمت مع بعض دوائر التدقيق الداخلي في شركات التأمين بأن عناصر الرقابة والضبط الداخلي في الشركة تتضمن أسلوب واتجاه الإدارة ووعيها وذلك من خلال الإجراءات المتخذة من قبلها نحو قيامها بتنفيذ ما يخرج به المدقق الداخلي من توصيات تهدف إلى تقويم أنظمة الضبط والرقابة الداخلي، وهنا يتطلب الأمر من المدقق الداخلي أن يعمل على تطوير إجراءات التدقيق الداخلي التي تهدف لحماية الأصول والاستخدام الأمثل للموارد، بالإضافة إلى الإجراءات التي تهدف إلى عملية والفصل بين الوظائف والواجبات وطرق تفويض السلطات والمسؤوليات.

2.2.3.3: إجراءات التدقيق الداخلي المتبعة في دائرة الإنتاج Internal Audit Procedures used in the Production Department

تعتبر دائرة الإنتاج أحد أكبر وأهم الدوائر داخل الشركة، فهي التي تُعنى بإصدار كافة أنواع وثائق التأمين من سيارات وتأمينات عامة... الخ. ومن خلال تتبع تطبيق إجراءات الضبط الداخلي لهذه الدائرة، والتعرف على سير خطة التدقيق الداخلي بها يمكننا الخروج بما يلي:

- تقوم دائرة التدقيق الداخلي بالحصول على ملخصات لاتفاقيات إعادة التامين. حيث يتم التأكد من عدم إصدار بوالص تأمين ذات المبالغ الكبيرة قبل الحصول على موافقة معيدي التأمين على الجزء الزائد عن الحق الأعلى لاتفاقية إعادة التأمين.
- في تاريخ انتهاء اتفاقيات إعادة التأمين يتم التحقق من صحة إعداد الكشوف الخاصة بالأقساط والتعويضات الموقوفة، وصحة التوجيه المحاسبي لها.
- يتم التأكد من صحة احتساب عمولات التأمين وذلك بموجب بنود الاتفاقيات المبرمة مع شركات الإعادة لكل فرع من فروع التأمين.
- التأكد من صحة إظهار العمولات المستحقة على شركات إعادة التأمين في البيانات المالية.
- يقوم المدقق الداخلي بتدقيق إجراءات الضبط الداخلي حول نظام إصدار البوالص.
- يتم التأكد من وجود طلب تأمين موقع من العميل.
- التحقق من أن إصدار البوليصة قد تم وفقاً للشروط المتفق عليها وتوقيع المدير العام أو رئيس القسم إذا كانت ضمن صلاحياته.
- التحقق من صحة التسلسل الرقمي للبوالص الصادرة.
- في حالة تعديل البوليصة يقوم المدقق الداخلي بتدقيق نموذج التعديل (الملحق) ويتأكد من صحة الاحتساب وموافقة رئيس القسم، والتأكد أيضا من صحة ترحيلها للسجلات المحاسبية.

3.2.3.3: إجراءات التدقيق الداخلي المتبعة في دائرة التعويضات Internal Audit Procedures followed in the Department of the Compensation

من خلال تتبع تطبيق إجراءات التدقيق الداخلي لهذه الدائرة، والتعرف على سير خطة التدقيق بها يمكننا الخروج بما يلي:

- يقوم المدقق الداخلي بتدقيق كافة إجراءات الضبط الداخلي في دائرة التعويضات مع التركيز على التعويضات الموقوفة، ومن ثم الحصول على ملخص بالتعويضات الموقوفة من قسم المحاسبة والكشوف التحليلية الخاصة بها من قسم إعادة التأمين لكافة أنواع التأمين بهدف مطابقة الكشوف مع السجلات والتأكد من صحة الجمع.
- تتم دراسة الإدعاءات والتأكد من صحة المبالغ المقدرة مع المستندات الثبوتية (تقارير خبراء المعاينة والقسم الفني بالشركة) مع التركيز على الإدعاءات ذات القيم العالية.
- يتم التأكد من صحة توزيع المبالغ المقدرة للتعويضات الموقوفة بين معيدي التأمين وفقاً للاتفاقيات، والتأكد من صحة احتساب حصة الشركة من التعويضات الموقوفة، ومطابقة الناتج مع ملخص التعويضات الموقوفة، وتدقيق سجلات التعويضات للتأكد من أن كافة الادعاءات قد تم تقديرها من المختصين، بالإضافة إلى التأكد من تاريخ ترحيلها لسجلات إعادة التأمين.
- تدقيق سجلات التعويضات للوقوف على أية تعويضات مبلغ عنها في الفترة اللاحقة ولكنها تخص السنة الحالية أو السابقة، وذلك للتأكد من كفاية الاحتياطي الفني الإضافي، كما يقوم المدقق الداخلي بالحصول على كتب تثبيت من معيدي التأمين عن أية تعويضات تحت التسوية لم تبلغ بها الشركة.
- يتم اختيار بعض المطالبات التي تم تسويتها في السنة اللاحقة وتخص مطالبات تعود للسنة السابقة وذلك من أجل مقارنة مبلغ التعويض المدفوع بمبلغ الاحتياطي المأخوذ للوقوف على مدى سلامة تقديرات احتياطي الادعاءات تحت التسوية.
- تقوم دائرة التدقيق الداخلي بتدقيق سياسة الشركة بخصوص احتياطي الأخطار السارية للتأكد من أن الاحتياطي المحتسب وفقاً لهذه السياسة كافٍ. بالإضافة إلى الحصول على كشوف احتساب احتياطي الأخطار السارية لكافة الأقسام للتأكد من صحة احتسابه وفقاً للنسب المعتمدة.
- يقوم المدقق الداخلي باختيار عينة عشوائية من التعويضات التي تمت خلال السنة وذلك بهدف التأكد من وجود إشعار بالحادث، ووجود تقرير خبير المعاينة من قبل الشركة.
- التأكد من أن تاريخ الحادث يقع ضمن فترة التأمين، والتأكد من موافقة الإدارة على سداد التعويض، والتحقق من إعداد نموذج المخالصة وسند صرف الشيك أو إشعار دائن.

- التأكد من صحة توزيع التعويضات وفقاً لاتفاقيات إعادة التأمين، والتأكد من صحة تحميل معيدي التأمين بحصتهم من المبلغ الزائد من حصة الشركة عن الحد الأعلى للخسارة الموضح بالاتفاقيات.

3.3.3: أوجه القصور في إجراءات التدقيق الداخلي المتبعة في شركات التأمين وسُبل تطويرها Deficiencies in the internal audit procedures followed in the insurance companies and ways of developing

استطاع الباحث من خلال المقابلات التي تم إجراءها مع بعض الجهات المسؤولة عن التدقيق الداخلي في شركات التامين العاملة في فلسطين أن يُلقي الضوء على ما تتبعه تلك الشركات من إجراءات في عمليات التدقيق الداخلي لديها، وقد تبين أن هذه الإجراءات تحتوي على العديد من نقاط القوة من حيث طبيعتها وتوقيت أداؤها ومستوى الاختبارات، واختيار العينة وطريقة توثيق العمل المؤدى من قبل المدقق الداخلي، إلا أن الباحث يرى أن هذه الإجراءات يعتريها بعض أوجه القصور ويمكن تطويرها بما يواكب التطور المتسارع للمهنة وللوضع الاقتصادي لشركات التأمين بشكل عام. ويمكن بيان أوجه القصور في تلك الإجراءات وسُبل تطويرها بما يلي:

١- القيام بإجراءات التدقيق الداخلي التفصيلية للعمليات سواء بالتدقيق على أساس العينات أو التدقيق الشامل لا تشمل كافة فروع الشركة الممتدة من الضفة الغربية إلى قطاع غزة، ويتطلب الأمر من دائرة التدقيق الداخلي أن تعمل على تطوير إجراءات التدقيق الداخلي التفصيلية بحيث تشمل كافة فروع الشركة، حتى يتمكن المدقق الداخلي من تقييم أنظمة الرقابة والضبط الداخلي للشركة ككل، والمعروف أن نتائج تقييم أنظمة الرقابة والضبط الداخلي تلعب دوراً مهماً في تحديد أساس التدقيق المنوي إتباعه.

٢- الإجراءات التي تُعنى بالتأكد من حسن إدارة موارد الشركة البشرية والمالية والمادية واستغلالها بكفاءة، وتوفير الحماية الكافية لها ضد أية مخاطر فعلية متوقعة لا تلبي الحد الأدنى لنجاح عملية التدقيق، وبالتالي يتطلب الأمر من دائرة التدقيق الداخلي أن تعمل على تطوير إجراءات التدقيق المتمثلة في معاينة الأصل على أرض الواقع، بالإضافة إلى إجراءات العد والقياس والجرد الفعلي بهدف التحقق من وجود الأصل. حيث إن قيام المدقق الداخلي بتنفيذ تلك الإجراءات يعطي الاطمئنان للمدقق الخارجي فيما يتعلق بالتحقق من هذا الجانب، وبالتالي تقليل إجراءات التحقق التي يُفترض أن يقوم بها، مما يؤدي إلى توفير الوقت والجهد والتكلفة.

٣- هناك قصور حول فحص فعالية أنشطة إدارة المخاطر في الشركة. وبالتالي يتطلب الأمر من دائرة التدقيق الداخلي أن تعمل على تطوير إجراءات التدقيق الداخلي والتي تُعنى بتقييم وتحديد المخاطر الفعلية والمتوقعة والتي قد تحول دون تحقيق أهداف الشركة ومدى نجاحها في وضع الخطط الكفيلة بتجنب هذه المخاطر أو الحد منها.

٤- هناك قصور في تطوير الإجراءات التي تهدف إلى رفع مستوى أداء الموظفين العاملين في دائرة التدقيق، ويتطلب الأمر من دائرة التدقيق الداخلي أن تعمل على تطوير إجراءات التدقيق الداخلي بحيث تشتمل هذه الإجراءات وضع توصيف عمل لكل مستوى من مستويات الدائرة، اختيار الأفراد ذوي الكفاءة والتأهيل المناسبين، تدريب وتوفير فرص مناسبة للتعليم المستمر.

٥- الإجراءات التي تُعنى بفحص مدى سلامة وفعالية أنظمة تقنية المعلومات في الشركة والتأكد من سلامة توزيع الصلاحيات بما يخدم مصلحة العمل لا تلبي الحد الأدنى لنجاح عملية التدقيق. وبالتالي يتطلب الأمر من دائرة التدقيق الداخلي أن تعمل على تطوير إجراءات التدقيق المتمثلة في نظام الاستفسارات والتتبع كالحصول على إيضاحات معينة عن بعض النظم والعمليات التي تحتاج إلى تفسير للوصول إلى فهم لتلك النقاط.

٦- هناك قصور في استخدام الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق الداخلي، وبالتالي يتطلب الأمر من المدقق الداخلي تطوير عمليات التدقيق الداخلي وتجميع المعلومات حول موضوع التدقيق وذلك باستخدام إجراءات التدقيق التحليلية والتي تشتمل على مقارنات بين الفترة الحالية والفترات السابقة، ودراسة العلاقات بين المعلومات المالية وغير المالية، ودراسة العلاقات بين عناصر المعلومات ومقارنة المعلومات بمعلومات مماثلة في نفس الصناعة.

٧- هناك قصور يتمثل بالإجراءات المتعلقة بعمليات الجرد الدوري حيث يتطلب الأمر من دائرة التدقيق الداخلي تطوير تلك الإجراءات بحيث تشمل المركز الرئيسي للشركة وفروعها والتي قد لا يتمكن المدقق الخارجي من زيارتها وإجراء عمليات الجرد فيها في آن واحد، الأمر الذي يتعين عليه الاعتماد على أعمال المدقق الداخلي الذي يقوم بهذه المهمة.

٨- هناك قصور في تنفيذ الإجراءات التي تهدف إلى تحصيل أرصدة الشركة، وبالتالي يقع على عاتق دائرة التدقيق الداخلي أن تقوم بوضع وتطوير الإجراءات التي تهتم بتدقيق حسابات الذمم وعمليات التحصيل والديون المعدومة وطرق متابعتها ورفع التقارير اللازمة بهذا الشأن. ويعتبر نظام المصادقات أحد أهم الإجراءات التي تُساعد المدقق الداخلي في التأكد من مدى إتباع إدارة الشركة للأسس الصحيحة في متابعة التحصيلات من العملاء، كما أنها تعتبر من أقوى وسائل وأدلة الإثبات.

٩- الإجراءات التي تهدف إلى تطوير الموارد البشرية في الشركة، ونذكر هنا على سبيل المثال إجراءات تقييم أداء الموظفين.

١٠-هناك قصور في متابعة وتنفيذ ما توصلت إليه عملية التدقيق الداخلي من نتائج وتوصيات، الأمر الذي يتطلب من مدير دائرة التدقيق الداخلي تطوير إجراءات التدقيق التي تهدف إلى متابعة ما توصلت إليه عملية التدقيق من نتائج وما تم تحديده من توصيات، حيث لا تكتمل عملية التدقيق إلا بتنفيذ نتائجها وتوصياتها من قبل إدارة الشركة.

إن ما تم التطرق إليه من إجراءات اقترحها الباحث بهدف تطوير عملية التدقيق بحيث تتناسب مع المفهوم الحديث للتدقيق الداخلي والذي أشار صراحة أن عملية التدقيق الداخلي هي بمثابة صمام الأمان للشركة ونظام الرقابة الداخلي فيها، وإن تطبيقها وفقاً لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي سوف يضيف قيمة للشركة ويساعدها في تحقيق ما تسعى إليه من أهداف.

ويشير الباحث أنه لا يمكن تطوير إجراءات التدقيق الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري بدون ربطها بمتغيرات الدراسة الأخرى نظراً لوجود علاقة ترابط بين تلك المتغيرات وبين تطوير مهام وأنشطة التدقيق الداخلي، فنجد أن تبعية دائرة التدقيق إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة يزيد من استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي والتي تُعتبر من العوامل التي تؤثر تأثيراً إيجابياً على جودة عملية التدقيق، حيث يُعتبر استقلال المدقق الداخلي بمثابة العمود الفقري لمهنة التدقيق الداخلي، وأن خدمات التأكيد التي يُقدمها المدقق الداخلي تستمد قيمتها ومصداقيتها بشكل أساس من الاستقلال العقلي والظاهري للمدقق الداخلي وبالتالي تمكينه من تطوير إجراءات عمليات التدقيق الداخلي بكل حرية وبما يصب في مصلحة الشركة نحو تحقيق أهدافها الإستراتيجية العليا، كما أن الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي وتحصيله المهني يزيد من قدرته على ابتكار الإجراءات التي يراها مناسبة أثناء قيامه بمهامه، وأن مستوى الإعداد والتدريب الفني والتعليم المستمر للمدقق الداخلي يؤدي إلى زيادة جودة أداء وظيفة التدقيق الداخلي ويؤثر بشكل إيجابي على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين، ونجد أيضاً أن متانة وسلامة نظام الضبط والرقابة الداخلية وقيام المدقق الداخلي بدراسة النظام الداخلي وأوراق العمل الخاصة بمجال التدقيق، يؤثر إيجاباً على إجراءات وتنفيذ عملية التدقيق الداخلي، ويؤدي إلى زيادة فعالية أنشطة التدقيق الداخلي مما يؤثر بشكل إيجابي على وضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين. حيث إن وجود نظام رقابة داخلية فعال وقوي يؤثر على حجم إجراءات التدقيق، فهناك علاقة عكسية تبين أنه مع وجود نظام رقابة داخلية سليم وقوي ينخفض حجم الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل المدقق الداخلي أو الخارجي.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

Field study

تشتمل الدراسة في هذا الفصل على ما يلي:

المقدمـــــــة:

المبحث الأول: المنهجية والإجراءات.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيراتها.

المقدمة: Introduction

بحثت هذه الدراسة مدى تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين، وتتصف هذه الدراسة بكونها ذات طابع تطبيقي تسعى إلى تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي في شركات التأمين العاملة في فلسطين، حيث سلطنا من خلالها الضوء على مفهوم وأهمية نظام التدقيق الداخلي لشركات التأمين ودوره الفاعل في تحقيق أهداف الشركة ومراقبة أعمالها وضبط أداءها وفق معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، وذلك بالاستناد على مصادر معلومات متعددة منها: المعلومات النظرية التي تم استقائها من المؤلفات والدوريات والأبحاث والدراسات السابقة ذات الصلة، والدراسة الميدانية التي تم القيام بها في هذه الدراسة، ولقد تمت الاستفادة من الدراسات السابقة في وضع الإطار النظري لهذه الدراسة، حيث استطاع الباحث من خلال هذه الدراسات تكوين إطاراً معرفياً كافياً حول موضوع بحثه وتحديد المتغيرات التابعة والمستقلة والوصول إلى صياغة الفرضيات بشكل يوضح أهداف الدراسة ليتم الانطلاق منه كأساس لإعداد الدراسة وتصميم أسئلة المقابلة والإستبانة والتي تناولت معظم الجوانب المتعلقة بمتغيرات الدارسة، والتي تُعتبر أداة الدراسة المستخدمة للوصول إلى النتائج.

ويتناول هذا الفصل توضيح الإجراءات التي تم إتباعها في هذه الدراسة، ومن ذلك تعريف منهج الدراسة، وصف مجتمع الدراسة، تحديد مجتمع الدراسة وعينتها وأهم صفات عينة الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، المعالجات الإحصائية التي تم الاعتماد عليها في تحليل الدراسة، وأخيراً نتائج الدراسة الميدانية وتفسيراتها.

المبحث الأول

المنهجية والإجراءات

Methodology and procedures

تشتمل الدراسة في هذا المبحث على ما يلي:

0.1.4: تمهيد.

1.1.4: منهج الدراسة.

2.1.4: مجتمع وعينة الدراسة.

3.1.4: أداة الدراسة.

4.1.4: صدق وثبات الإستبانة.

5.1.4: المعالجات الإحصائية.

0.1.4: تمهيد Preface

يتناول هذا المبحث وصفاً لمنهج الدراسة، وأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا المبحث وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيراً المعالجات الإحصائية التي اعتمد الباحث عليها في تحليل الدراسة.

1.1.4: منهج الدراسة Methodology of the study

يُمكن اعتبار منهج الدراسة بأنه الطريقة التي يتتبع الباحث خُطاها، ليصل في النهاية إلى نتائج تتعلق بالموضوع محل الدراسة، وهو الأسلوب المنظم المستخدم لحل مشكلة الدراسة، إضافة إلى أنه العلم الذي يُعنى بكيفية إجراء البحوث العلمية.

ويسعى الباحث للوصول إلى دراسة تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين، وهذا يتوافق مع المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالاتها، وحيث إن المنهج الوصفي التحليلي يتم من خلال الرجوع للوثائق المختلفة كالكتب والصحف والمجلات وغيرها من المواد التي يثبت صدقها بهدف تحليلها للوصول إلى أهداف البحث، فإن الباحث اعتمد على هذا المنهج للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة البحث، ولتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضع الدراسة، كما أنه استخدم أسلوب العينة العشوائية في اختياره لعينة الدراسة، واستخدم الإستبانة في جمع البيانات الأولية.

- **طرق جمع البيانات:** تم الاعتماد على نوعين من البيانات

١- **البيانات الأولية.**

وذلك بالبحث في الجانب الميداني من خلال المقابلات التي أجريت مع بعض أفراد الدراسة، ومن ثم توزيع استبيانات لدراسة مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع الدراسة، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج (Statistical Package for Social Science, SPSS) الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

٢- **البيانات الثانوية.**

حيث تمت مراجعة الكتب والدوريات والمنشورات الخاصة والمتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، والتي تتعلق بدراسة عملية تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في

شركات التأمين العاملة في فلسطين، وأية مراجع قد يرى الباحث أنها تُسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي، وينوي الباحث من خلال اللجوء للمصادر الثانوية في الدراسة التعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت وتحدث في مجال الدراسة.

2.1.4: مجتمع وعينة الدراسة Society and the study sample

يتكون مجتمع الدراسة كما هو مبين في جدول رقم (4.1) من المدققين الداخليين في شركات التأمين العاملة في فلسطين، وأعضاء لجان التدقيق، بالإضافة إلى الدوائر المالية لتلك الشركات، والمدققين الخارجيين ممن لهم صلة مباشرة في التدقيق على القوائم المالية لشركات التأمين، مما وفر أكثر من وجهة نظر حول موضوع الدراسة وعزز من إمكانية الاستفادة من تنوع وجهات النظر في عينة الدراسة، ويمكن أن يثروا الدراسة بمعلومات قيمة.

جدول رقم (4.1)

مجتمع الدراسة (شركات التأمين العاملة في فلسطين)

الرقم	اسم الشركة	سنة التأسيس	المقر الرئيسي	عدد الفروع	جنسيتها	مكان عملها
1	شركة التأمين الوطنية	1993	البيرة	8	فلسطينية	الضفة وغزة
2	شركة المجموعة الأهلية للتأمين	1994	رام الله	9	فلسطينية	الضفة وغزة
3	شركة المشرق للتأمين	1992	رام الله	7	فلسطينية	الضفة وغزة
4	شركة ترست العالمية للتأمين	1994	رام الله	7	وكالة أجنبية	الضفة وغزة
5	شركة فلسطين للتأمين	1994	رام الله	6	فلسطينية	الضفة وغزة
6	الشركة العالمية للتامين	2010	نابلس	9	فلسطينية	الضفة وغزة
7	شركة العرب للتأمين على الحوادث	1995	رام الله	5	أردنية	الضفة فقط
8	الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة	1996	رام الله	2	أمريكية	الضفة فقط
9	شركة التكافل الفلسطينية للتأمين	2008	البيرة	3	فلسطينية	الضفة فقط
10	شركة فلسطين لتأمين الرهن العقاري	1997	رام الله	1	فلسطينية	الضفة وغزة
11	شركة الملتزم للتامين*	2008	قطاع غزة	6	فلسطينية	قطاع غزة فقط

المصدر: (الإتحاد الفلسطيني لشركات التأمين، 31/3/2012).

* شركة الملتزم ليست عضواً في الإتحاد، وغير مدرجة في الإتحاد الفلسطيني لشركات التأمين.

وقد تم استبعاد كلاً من (شركة فلسطين للتأمين، شركة العرب للتأمين، شركة التكافل للتأمين، وشركة الملتزم للتأمين) وذلك بسبب افتقار تلك الشركات لدوائر دوائر تدقيق داخلي ضمن هيكلها الإداري، وتم اختيار عينة عشوائية حجمها 50 موظف ومختص من باقي مجتمع الدراسة، وقد تم توزيع أداة الدراسة على جميع أفراد عينة الدراسة في كلاً من الضفة الغربية وغزة، وتم التسليم والاستلام بعدة طرق تمثلت إما باليد أو عبر البريد الإلكتروني أو عبر الفاكس، وقد تم استرداد 41 استبانة، وبعد تفحص الإستبانات لم يُستبعد أي منها نظراً لتحقق الشروط المطلوبة للإجابة.

3.1.4: أداة الدراسة Study tool

استطاع الباحث من خلال استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة تكوين إطاراً معرفياً كافياً حول موضوع بحثه ليتم الانطلاق منه كأساس لإعداد الدراسة وتصميم أسئلة المقابلة والإستبانة التي تُعتبر أداة الدراسة المستخدمة للوصول إلى النتائج، ومن أبرز هذه الدراسات: دراسة (المومني، 2011)، دراسة (البجيرمي، 2011)، دارسة (الفرح، 2011)، دراسة (الشرايري، 2008)، دراسة (الحيزان، 2008)، دراسة (Turlea, et. al., 2011)، ودراسة (Soh, et. al., 2011)، ومن ثم تصميم استبانة خُصصت لجمع البيانات، مع إعداد أسئلة اشتملت على بعض المقابلات بحيث تُغطي أسئلة كلاً من الإستبانة والمقابلات فرضيات الدراسة، وقد تم إعداد الإستبانة وتقسيمها إلى مجموعتين كما يلي:

- **المجموعة الأولى:** معلومات عامة عن عينة الدراسة وتتكون من 7 فقرات.
- **المجموعة الثانية:** تتناول تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين وتم تقسيمها إلى ستة محاور كما يلي:

- **المحور الأول:** يتناول مدى تطبيق مفاهيم حديثة لإجراءات التدقيق الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين ويتكون من 25 فقرة.
- **المحور الثاني:** يتناول مدى تمتُع المدقق الداخلي في شركات التأمين العاملة في فلسطين بالاستقلالية والموضوعية وقدرته على ضبط الأداء المالي والإداري ويتكون من 12 فقرة.
- **المحور الثالث:** يتناول مدى توفر الكفاءة المهنية والتدريب الكافي للمدقق الداخلي وقدرته على توفير المتطلبات اللازمة لنجاح عملية التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين ويتكون من 12 فقرة.

- **المحور الرابع:** يتناول مدى تفعيل دور لجان التدقيق وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين ويتكون من 12 فقرة.
- **المحور الخامس:** يتناول مدى تطوير وتفعيل نظام الرقابة والضبط الداخلي، وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين ويتكون من 14 فقرة.
- **المحور السادس:** يتناول مدى التزام شركات التأمين العاملة في فلسطين بتطبيق معايير أداء واضحة للتدقيق الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري ويتكون من 12 فقرة.

وقد كانت الإجابات على كل فقرة مكونة من 5 إجابات، حيث الدرجة "5" تعني موافق بدرجة كبيرة جداً والدرجة "1" تعني موافق بدرجة قليلة جداً كما هو موضح بجدول رقم (4.2).

جدول رقم (4.2)

مقياس الإجابات

درجة الموافقة	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
الوزن	5	4	3	2	1

4.1.4: صدق وثبات الإستبانة Validity and reliability of questionnaire

صدق الإستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أُعدت لقياسه (العساف، 1995: 429) كما يُقصد بالصدق "شمول الإستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها" (عبيدات وآخرون 2001: 179)، وقد قام الباحث بالتأكد من صدق أداة الدراسة كما يلي:

❖ **صدق فقرات الإستبانة:** تم التأكد من صدق فقرات الإستبانة بطريقتين.

١- الصدق الظاهري للأداة (صدق أداة الدراسة)

قام الباحث بعرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين تألفت من سبعة أعضاء من أعضاء الهيئات التدريسية في جامعات الوطن المختلفة متخصصين في المحاسبة والإدارة والإحصاء.

ويوضح الملحق رقم (2) أسماء المحكمين الذين قاموا مشكورين بتحكيم أداة الدراسة. وقد طلب الباحث من المحكمين إبداء آرائهم حول مدى ملاءمة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغتها، ومدى مناسبة كل عبارة للمحور الذي ينتمي إليه، ومدى كفاية العبارات لتغطية كل محور من محاور متغيرات الدراسة الأساسية، هذا بالإضافة إلى اقتراح ما يرونه ضرورياً فيما يتعلق بالبيانات الأولية (الخصائص الشخصية والوظيفية المطلوبة من المبحوثين)، إلى جانب مقياس ليكرت المستخدم في الإستبانة، وتركزت توجيهات المحكمين على انتقاد طول الإستبانة، كما أن بعض المحكمين نصحوا بضرورة تقليص بعض العبارات من بعض المحاور وإضافة بعض العبارات إلى محاور أخرى.

واستناداً إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون قام الباحث بإجراء التعديلات التي اتفق عليها معظمهم، حيث تم تعديل صياغة العبارات وحذف أو إضافة البعض الآخر منها.

٢- صدق الاتساق الداخلي لفقرات الإستبانة

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الإستبانة على عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها 25 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له كما يلي:

أ- **الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول:** مدى تطبيق مفاهيم حديثة لإجراءات التدقيق الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.

ويبين جدول رقم (4.3) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (مدى تطبيق مفاهيم حديثة لإجراءات التدقيق الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.396، وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (4.3)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: مدى تطبيق مفاهيم حديثة لإجراءات التدقيق الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تخضع عمليات التدقيق لإجراءات تخطيط منتظمة من قبل دائرة التدقيق الداخلي.	0.702	0.000
2	يتم استخدام وسائل تقنية وأساليب حديثة في تنفيذ أعمال التدقيق الداخلي.	0.737	0.000
3	يتم إعداد خطة لكل مهمة تتضمن إجراءات وأهداف ونطاق المهمة ومدة تنفيذها والموارد المخصصة لها.	0.706	0.000
4	يقوم المدقق الداخلي بإجراء تقييم أولي للمخاطر المتعلقة بالنشاط محل التدقيق.	0.818	0.000
5	عند تخطيط برنامج التدقيق يتم الأخذ في الاعتبار التأكد من مدى فعالية وكفاءة نظام إدارة الجودة.	0.750	0.000
6	يؤخذ في الاعتبار عند التخطيط للمهمة أهداف النشاط الذي يتم تدقيقه، ووسائل الرقابة الموجودة لمتابعة أداء هذا النشاط، والمخاطر الجوهرية المرتبطة به، والأساليب التي يتم من خلالها الحفاظ على المخاطر عند المستوى المطلوب.	0.668	0.000
7	يقوم المدقق الداخلي بتوضيح فهمه وبشكل مكتوب لأهداف ونطاق ومسؤوليات المهمة عند التخطيط لتنفيذها.	0.609	0.001
8	يعمل المدقق الداخلي على تحليل العمليات ومدى تأثيرها على نتائج المهمة من خلال متابعة أعمال القيد في السجلات وفقاً للأصول والمبادئ المحاسبية.	0.524	0.007
9	يقوم المدقق الداخلي باختيار وسائل اتصال فعالة (مكتوبة أو شفوية) مع كلاً من الإدارة والموظفين قبل البدء في عملية التدقيق.	0.357	0.080
10	يتم الأخذ في الاعتبار عند تطوير أهداف المهمة احتمال وجود أخطاء جوهرية أو غش أو عدم التزام.	0.777	0.000
11	يستخدم المدقق الداخلي المصادقات في عملية التدقيق الداخلي بشكل دوري للحصول على تأكيدات معينة حول الأرصدة المدينة أو الدائنة.	0.543	0.005
12	يستخدم المدقق الداخلي الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق الداخلي للحصول على تأكيدات معينة حول القوائم المالية.	0.600	0.002
13	يساهم استخدام الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق الداخلي في زيادة كفاءة وفعالية عملية التدقيق، وتوفير أدلة واضحة عن اتجاهات النشاط محل التدقيق.	0.569	0.003
14	يشمل نطاق المهمة التأكد من مدى تطبيق الأنظمة والتعليمات ذات العلاقة بإجراءات الرقابة والضبط الداخلي.	0.678	0.000
15	يتم الاستغناء عن بعض إجراءات التدقيق عند اعتقاد المدقق الداخلي بأنه توصل إلى اكتشاف خلل جوهري لدى الشركة.	0.772	0.000
16	يتم التحقق من كفاية نطاق مهمة التدقيق بشكل يحقق الأهداف المرجوة منها.	0.519	0.008

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
17	يتم ضبط الأداء المالي والإداري في الشركة خلال القيام بالمهام التالية:	0.707	0.000
	أ- التدقيق المالي.	0.458	0.021
	ب- التدقيق التشغيلي.	0.717	0.000
	ج- تدقيق الأداء.	0.526	0.007
	د- تدقيق الالتزام.	0.717	0.000
	هـ- تدقيق نظم المعلومات.	0.718	0.000
	و- التدقيق البيئي.	0.659	0.000
	ع- التدقيق الاجتماعي.	0.589	0.002
	غ- تدقيق الميثاق الأخلاقي للشركة.	0.696	0.000
	ز- المشاركة في اللجان المختلفة.	0.766	0.000
18	يحتفظ مدير دائرة التدقيق الداخلي بسجلات المهمة بشكل يتفق مع تعليمات الشركة والمتطلبات القانونية.	0.638	0.001
19	يقوم المدقق الداخلي بتنفيذ تدقيق الأداء بعد تصحيح الانحرافات المكتشفة.	0.488	0.013
20	يقوم مدير التدقيق الداخلي بمراجعة موازين الوقت المخصصة لمهام التدقيق، وإضافة وقت جديد إذا لم يكن الوقت المخصص للمهمة كافياً.	0.477	0.016
21	تخفيض إجراءات التدقيق إذا لم يكن الوقت المخصص لمهمة التدقيق كافياً يعتبر إجراء منطقي ومعقول.	0.657	0.000
22	يقوم مدير دائرة التدقيق بتأسيس نظام لمتابعة سير مراحل النتائج التي تم إيصالها للإدارة.	0.414	0.040
23	تعتمد نتائج المدقق الداخلي على معلومات كافية وملائمة وموثوق بها بحيث يؤخذ في الاعتبار توقعات كلاً من الإدارة العليا ومجلس الإدارة والمساهمين.	0.538	0.008
24	يقوم المدقق الداخلي بتوضيح نتائج المهمة على أساس تحليلات وتقييمات مناسبة، ويحتوي التقرير النهائي للمهمة على رأي المدقق الداخلي.	0.614	0.001
25	تقوم الإدارة العليا وبأقصى سرعة بمعالجة ملاحظات المدقق الداخلي واتخاذ الإجراءات المناسبة لتنفيذ الاقتراحات والتوصيات.	0.702	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

ب- **الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني:** يبين جدول رقم (4.4) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني (مدى تمتُع المدقق الداخلي في شركات التأمين العاملة في فلسطين بالاستقلالية والموضوعية وقدرته على ضبط الأداء المالي والإداري) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.396، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (4.4)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: مدى تمتُّع المدقق الداخلي في شركات التأمين العاملة في فلسطين بالاستقلالية والموضوعية وقدرته على ضبط الأداء المالي والإداري.

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يقوم مجلس الإدارة بدعم وظيفة التدقيق الداخلي وتعزيز استقلالية المدقق الداخلي من خلال إعطاؤه صلاحيات كافية للقيام بمهامه بكفاءة.	0.681	0.000
2	يتم رفع تقارير التدقيق الداخلي إلى لجنة التدقيق أو الإدارة العليا.	0.633	0.001
3	تؤدي استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي إلى زيادة جودة وظيفة التدقيق الداخلي.	0.496	0.012
4	يتم التأكيد من الاستقلال الحقيقي والظاهري للمدقق الداخلي في برامج التدريب والإشراف.	0.654	0.001
5	يتم تعيين المدققين الداخليين وتحديد مكافأتهم والاستغناء عنهم من خلال لجنة التدقيق أو الإدارة العليا.	0.613	0.001
6	تتبع دائرة التدقيق الداخلي لأعلى مستوى في الهيكل التنظيمي في الشركة باعتبارها وحدة إدارية مستقلة.	0.693	0.000
7	يقوم المدقق الداخلي بكل حرية باختيار أساليب وإجراءات التدقيق الداخلي ونطاق تطبيقها.	0.643	0.001
8	يقوم مدير التدقيق الداخلي بالتأكد من عدم قيام المدققين الداخليين بتدقيق أنشطة سبق لهم أن شاركوا في تنفيذها.	0.643	0.001
9	يوازن المدقق الداخلي بحذر كبير بين كونه موظفاً داخل الشركة وبين الحفاظ علي استقلاله وحياده في أداء واجباته المهنية.	0.591	0.002
10	تتأثر استقلالية المدقق الداخلي إيجاباً في حال عدم تبعية دائرة التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي للإدارة والأقسام التنفيذية.	0.499	0.011
11	يقوم المدقق الداخلي بإيصال رأيه بدون عوائق إلى لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة حين يكتشف مخاطر تؤثر على تحقيق الأهداف.	0.713	0.000
12	توجد تعليمات وضوابط واضحة ومحددة تمنع المدقق الداخلي من ممارسة أي أفعال قد تسيء للمهنة أو الشركة.	0.761	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

ت- **الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث:** مدى توفر الكفاءة المهنية والتدريب الكافي للمدقق الداخلي وقدرته على توفير المتطلبات اللازمة لنجاح عملية التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.

يبين جدول رقم (4.5) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث (مدى توفر الكفاءة المهنية والتدريب الكافي للمدقق الداخلي وقدرته على توفير المتطلبات اللازمة لنجاح عملية التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.396، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (4.5)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: مدى توفر الكفاءة المهنية والتدريب الكافي للمدقق الداخلي وقدرته على توفير المتطلبات اللازمة لنجاح عملية التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تتوفر لدى المدقق الداخلي المعرفة المهنية الكافية والحرص على التحصيل العلمي المستمر لتطوير مهاراته.	0.738	0.000
2	يقوم المدقق الداخلي ببذل العناية المهنية اللازمة عند أداء مهام التدقيق.	0.702	0.000
3	يحرص المدقق الداخلي على زيادة الأهمية النسبية لتدقيق الكفاءة والفاعلية وتقييم الأداء.	0.710	0.000
4	تتوفر لدى المدقق الداخلي الخبرة المهنية والمعرفة بعمليات وإجراءات الشركة وطبيعة نشاطها.	0.655	0.000
5	يؤدي مستوى الإعداد والتدريب الفني والتعليم المستمر للمدقق الداخلي إلى زيادة جودة أداء وظيفة التدقيق الداخلي.	0.494	0.012
6	يمتلك المدقق الداخلي المعرفة بالأمور المحاسبية والمالية والضرائب والحاسوب، والآليات اللازمة لأداء عمله.	0.468	0.018
7	يحرص المدقق الداخلي على المشاركة في الندوات والمؤتمرات والدورات المهنية.	0.692	0.000
8	تؤدي دقة وكفاية برامج التدريب إلى زيادة جودة أداء وظيفة التدقيق الداخلي.	0.615	0.001
9	يقوم المدقق الداخلي باقتراح التحسينات لتطوير فعالية الأنظمة وزيادة الكفاءة الإنتاجية، والمعرفة الكافية بتفاصيل العمليات.	0.747	0.000
10	تستعين دائرة التدقيق الداخلي بهيئات خارجية لتقديم النصيحة والمساعدة لأداء عملية التدقيق.	0.749	0.000
11	يمتلك المدقق الداخلي المعرفة والمهارة الكافية التي تمكنه من الحصول على مؤشرات تفيد في تحديد عمليات الاختلاس والسرقة.	0.672	0.000
12	يأخذ المدقق الداخلي في الاعتبار عند بذل العناية المهنية كفاءة وكفاية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم في أنشطة الشركة.	0.779	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

ث- **الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع:** مدى تفعيل دور لجان التدقيق وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.

يبين جدول رقم (4.6) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع (مدى تفعيل دور لجان التدقيق وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.396، وبذلك تعتبر فقرات المحور الرابع صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (4.6)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع: مدى تفعيل دور لجان التدقيق وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يلتزم مجلس الإدارة بتشكيل لجنة تدقيق من الأعضاء غير التنفيذيين.	0.649	0.001
2	توجد أهمية كبيرة لوجود خط اتصال مباشر للمدقق الداخلي مع لجنة التدقيق، وذلك من أجل تدعيم استقلاله.	0.621	0.001
3	يؤثر عدد الأعضاء غير التنفيذيين في لجنة التدقيق في الشركة على زيادة فعالية أنشطة التدقيق الداخلي.	0.622	0.001
4	إشراف ومتابعة لجنة التدقيق على أعمال التدقيق الداخلي في الشركة، يؤدي إلى زيادة جودة أداء وظيفة التدقيق الداخلي.	0.615	0.001
5	يلتزم مجلس الإدارة أن يكون من بين أعضاء لجنة التدقيق على الأقل عضو لديه خبرة في الشؤون المالية والمحاسبية.	0.613	0.001
6	توجد فترة زمنية محددة لعضوية لجنة التدقيق في الشركة.	0.609	0.001
7	تؤثر طول مدة عضوية عضو لجنة التدقيق في الشركة على زيادة فعالية أنشطة التدقيق الداخلي.	0.718	0.000
8	يؤدي التأهيل العلمي والخبرة العملية لعضو لجنة التدقيق إلى زيادة فعالية أنشطة التدقيق الداخلي وضبط الأداء المالي والإداري.	0.422	0.036
9	يؤدي الاستقلال التام لعضو لجنة التدقيق إلى زيادة فعالية أنشطة التدقيق الداخلي وضبط الأداء المالي والإداري.	0.494	0.012
10	عدم وجود مصلحة مالية أو صلة قرابة حتى الدرجة الرابعة في هرم القرابة للجنة التدقيق مع المديرين التنفيذيين في الشركة، يؤدي إلى زيادة جودة أداء وظيفة التدقيق الداخلي.	0.511	0.009
11	يلتزم مجلس الإدارة في اختياره لأعضاء لجنة التدقيق ألاّ يكونوا من حملة الأسهم المسيطرين في الشركة.	0.599	0.002
12	تقوم لجنة التدقيق بإعلام مجلس الإدارة بنتيجة مناقشاتها مع الإدارة التنفيذية والمدقق الداخلي حول القوائم المالية التي تم تدقيقها.	0.707	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

ج- **الصدق الداخلي لفقرات المحور الخامس:** مدى تطوير وتفعيل نظام الرقابة والضبط الداخلي، وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.

يبين جدول رقم (4.7) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الخامس (مدى تطوير وتفعيل نظام الرقابة والضبط الداخلي، وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.396، وبذلك تعتبر فقرات المحور الخامس صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (4.7)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الخامس: مدى تطوير وتفعيل نظام الرقابة والضبط الداخلي، وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وجود ومطابقة الأصول مع السجلات بالجرد المفاجئ بشكل دوري.	0.659	0.000
2	تقدم لجنة التدقيق تقريراً لمجلس الإدارة حول تقييمها لفاعلية نظام الرقابة الداخلية في الشركة.	0.867	0.000
3	يقوم المدقق الداخلي بدراسة النظام الداخلي وأوراق العمل الخاصة بمجال التدقيق.	0.662	0.000
4	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى ملائمة وتحقيق الأهداف والسياسات الموضوعة من قبل إدارة الشركة وبيان الانحرافات والإبلاغ عنها.	0.818	0.000
5	تقوم الإدارة بتوثيق عناصر وإجراءات نظام الضبط والرقابة الداخلية المطبق في الشركة.	0.628	0.001
6	يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من مدى كفاية وفعالية أنظمة الرقابة على السجلات والتقارير مما يؤثر على إجراءات وتنفيذ عملية التدقيق.	0.722	0.000
7	تساهم أنشطة التدقيق في تطوير إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية في الشركة مما يؤثر إيجاباً على ضبط الأداء المالي والإداري.	0.728	0.000
8	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من فعالية الوسائل المستخدمة في حماية أصول الشركة.	0.804	0.000
9	متانة وسلامة نظام الرقابة الداخلية يؤثر على إجراءات وتنفيذ عملية التدقيق.	0.652	0.000
10	يقوم المدقق الداخلي بإخضاع نظم الرقابة الداخلية لعمليات تقويم دورية، وتحديد المشكلات الموجودة فيها ومتابعة تصحيحها.	0.706	0.000
11	يقوم المدقق الداخلي بتحديد الثغرات الرئيسة في أدوات الرقابة الداخلية ورفع تقرير بذلك للجنة التدقيق.	0.806	0.000
12	يقوم المدقق الداخلي بتطوير نظم الرقابة الداخلية بما يواكب التطور الحاصل في عمليات وأنشطة الوحدة الاقتصادية في الشركة.	0.711	0.000
13	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من أن جميع العاملين ملتزمين بتنفيذ السياسات والإجراءات الرقابية التي وضعتها إدارة الشركة.	0.732	0.000
14	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وجود فصل بين الواجبات والمهام بين الموظفين من ناحية: وظيفة الاحتفاظ، وظيفة التنفيذ، ووظيفة المحاسبة.	0.604	0.001

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396.

ح- **الصدق الداخلي لفقرات المحور السادس:** مدى التزام شركات التأمين العاملة في فلسطين بتطبيق معايير أداء واضحة للتدقيق الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري.

يبين جدول رقم (4.8) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور السادس (مدى التزام شركات التأمين العاملة في فلسطين بتطبيق معايير أداء واضحة للتدقيق الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.396، وبذلك تعتبر فقرات المحور الخامس صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (4.8)

الصدق الداخلي لفقرات المحور السادس: مدى التزام شركات التأمين العاملة في فلسطين بتطبيق معايير أداء واضحة للتدقيق الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري.

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يوجد لدى المدققين الداخليين في شركات التأمين إلمام كافٍ بمعايير التدقيق الداخلي.	0.577	0.003
2	تؤثر قدرة المدقق الداخلي بتطبيق معايير التدقيق الداخلي وإجراءاتها المطلوبة لإنجاز عملية التدقيق على ضبط الأداء المالي والإداري.	0.598	0.002
3	يؤدي التزام المدققين الداخليين بمعايير الممارسة المهنية الصادرة عن معهد المدققين الداخليين إلى ضبط الأداء المالي والإداري في الشركة.	0.416	0.039
4	توجد أسس تعمل على قياس أداء التدقيق الداخلي مما يؤدي إلى ضبط الأداء المالي والإداري في الشركة.	0.441	0.027
5	يحرص المدقق الداخلي بمتابعة التطورات الحاصلة على معايير التدقيق الداخلي باستمرار ويستند إليها عند أداؤه لمهامه.	0.671	0.000
6	توجد جهة أو لجنة مسؤولة تشرف على التزام شركات التأمين الفلسطينية بالحد الأدنى من معايير التدقيق الداخلي.	0.239	0.250
7	يوجد إدراك كافي لأهمية التزام شركات التأمين بمعايير التدقيق الداخلي مما يؤثر إيجاباً على ضبط الأداء المالي والإداري.	0.633	0.001
8	يقوم المدقق بالإفصاح في تقريره للجنة التدقيق أو الإدارة العليا عن حالات عدم التوافق الجوهرية بين ممارسته لمهامه وبين معايير التدقيق الداخلي.	0.672	0.000
9	يؤدي التزام دائرة التدقيق الداخلي بمعايير التدقيق الداخلي إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام موارد الشركة.	0.512	0.009
10	يؤدي التزام دائرة التدقيق الداخلي بمعايير التدقيق الداخلي إلى زيادة ثقة المساهمين بإدارة الشركة.	0.502	0.011
11	يؤدي التزام دائرة التدقيق الداخلي بمعايير التدقيق الداخلي إلى تخفيض تكاليف التدقيق الخارجي وتسهيل عمل المدقق الخارجي.	0.715	0.000
12	يؤدي التزام دائرة التدقيق الداخلي بمعايير التدقيق الداخلي إلى حماية الأصول والكشف عن أية اختلاسات أو سرقات قد تحدث.	0.552	0.004

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

- **صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة**

يبين جدول رقم (4.9) معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الإستبانة، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.396، وبذلك تُعتبر فقرات المحور الخامس صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (4.9)

معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الإستبانة

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
الأول	مدى تطبيق مفاهيم حديثة لإجراءات التدقيق الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	25	0.696	0.000
الثاني	مدى تمتُّع المدقق الداخلي في شركات التأمين العاملة في فلسطين بالاستقلالية والموضوعية وقدرته على ضبط الأداء المالي والإداري.	12	0.735	0.000
الثالث	مدى توفر الكفاءة المهنية والتدريب الكافي للمدقق الداخلي وقدرته على توفير المتطلبات اللازمة لنجاح عملية التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	12	0.692	0.000
الرابع	مدى تفعيل دور لجان التدقيق وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	12	0.662	0.000
الخامس	مدى تطوير وتفعيل نظام الرقابة والضبط الداخلي، وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	14	0.705	0.000
السادس	مدى التزام شركات التأمين العاملة في فلسطين بتطبيق معايير أداء واضحة للتدقيق الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري.	12	0.597	0.002

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

- **ثبات فقرات الإستبانة Reliability:**

أما ثبات أداة الدراسة فيعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريباً لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات مشابهة (العساف، 1995: 430)، وقد أجرى الباحث خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

١- طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient:

تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل بعد وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة التالية:

معامل الثبات = $\frac{2ر}{1+ر}$ حيث ر معامل الارتباط وقد بين جدول رقم (4.10) أن هناك معامل ثبات كبير نسبياً لفقرات الاستبيان مما يطمئن الباحث على استخدام الإستبانة بكل طمأنينة.

جدول رقم (4.10)

معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح	القيمة الاحتمالية
الأول	مدى تطبيق مفاهيم حديثة لإجراءات التدقيق الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	25	0.7957	0.8862	0.000
الثاني	مدى تمتُّع المدقق الداخلي في شركات التأمين العاملة في فلسطين بالاستقلالية والموضوعية وقدرته على ضبط الأداء المالي والإداري.	12	0.8246	0.9038	0.000
الثالث	مدى توفر الكفاءة المهنية والتدريب الكافي للمدقق الداخلي وقدرته على توفير المتطلبات اللازمة لنجاح عملية التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	12	0.8554	0.9221	0.000
الرابع	مدى تفعيل دور لجان التدقيق وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	12	0.7825	0.8780	0.000
الخامس	مدى تطوير وتفعيل نظام الرقابة والضبط الداخلي، وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	14	0.8572	0.9231	0.000
السادس	مدى التزام شركات التأمين العاملة في فلسطين بتطبيق معايير أداء واضحة للتدقيق الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري.	12	0.8438	0.9153	0.000
جميع الفقرات		**87**	**0.8368**	**0.9111**	**0.000**

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

٢- طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:

استخدم الباحث طريقة كرونباخ ألفا لقياس ثبات الإستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات وقد بين جدول رقم (4.11) أن معاملات الثبات مرتفعة مما يطمئن الباحث على استخدام الإستبانة بكل طمأنينة.

جدول رقم (4.11)

معامل الثبات (طريقة والفا كرونباخ)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا
الأول	مدى تطبيق مفاهيم حديثة لإجراءات التدقيق الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	25	0.9053
الثاني	مدى تمتُّع المدقق الداخلي في شركات التأمين العاملة في فلسطين بالاستقلالية والموضوعية وقدرته على ضبط الأداء المالي والإداري.	12	0.9245
الثالث	مدى توفر الكفاءة المهنية والتدريب الكافي للمدقق الداخلي وقدرته على توفير المتطلبات اللازمة لنجاح عملية التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	12	0.9438
الرابع	مدى تفعيل دور لجان التدقيق وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	12	0.8848
الخامس	مدى تطوير وتفعيل نظام الرقابة والضبط الداخلي، وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	14	0.9428
السادس	مدى التزام شركات التأمين العاملة في فلسطين بتطبيق معايير أداء واضحة للتدقيق الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري.	12	0.9348
جميع الفقرات		**87**	**0.9387**

5.1.4: المعالجات الإحصائية Statistical processors

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science (SPSS)، وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

١- تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب مقياس ليكرت الخماسي كما هو موضح بجدول رقم (4.12)، ولتحديد طول فترة مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى (4=1-5)، ثم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمسة للحصول على طول الفقرة أي (0.8=5/4)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (وهي الواحد الصحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا، ويوضح جدول رقم (4.12) أطوال الفترات كما يلي:

جدول رقم(4.12)

الفترة	1.80-1	2.60−1.80	3.40-2.60	4.20-3.40	5.0-4.20
درجة الموافقة	قليلة جداً	قليلة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جداً
الوزن	1	2	3	4	5

٢- تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسة التي تضمنتها أداة الدراسة.

٣- المتوسط الحسابي Mean وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بأنه يُفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي (كشك، 1996: 89).

٤- تم استخدام الانحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي، ويُلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب المحاور الرئيسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس (إذا كان الانحراف المعياري واحد صحيح فأعلى فهذا يعني عدم تركز الاستجابات وتشتتها).

٥- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الإستبانة.

٦- معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات. ومعادلة سبيرمان براون للثبات.

٧- اختبار كولومجروف- سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (1-Sample K-S).

٨- اختبار t لمتوسط عينة واحدة One sample T test لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي "3".

٩- اختبار t للفروق بين متوسط عينتين مستقلتين.

١٠- تحليل التباين الأُحادي للفروق بين ثلاث متوسطات فأكثر.

المبحث الثاني

نتائج الدراسة الميدانية وتفسيراتها

Field study results and their interpretations

تشتمل الدراسة في هذا المبحث على ما يلي:

1.2.4: خصائص وسمات عينة الدراسة.

2.2.4: اختبار التوزيع الطبيعي.

3.2.4: تحليل فقرات الدراسة.

4.2.4: اختبار الفرضيات.

1.2.4: خصائص وسمات عينة الدراسة The characteristics and features of the study sample

تبين الجداول التالية خصائص وسمات عينة الدراسة كما يلي:

١- المؤهل العلمي:

يبين جدول رقم (4.13) أن 70.73% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي "بكالوريوس"، و26.83% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي "ماجستير". و2.44% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي "دكتوراه"، وبالتالي يمكن القول أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من حملة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه مما يدل على التأهيل العلمي الكافي والذي يعطي مؤشراً واضحاً إلى أن أفراد العينة من ذوي المعرفة والإطلاع على موضوع الدراسة، الأمر الذي يزيد من درجة الاعتماد على إجاباتهم للقيام باختبار فرضيات الدراسة.

جدول رقم (4.13)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريوس	29	70.73
ماجستير	11	26.83
دكتوراه	1	2.44
أخرى	0	0.0
المجموع	**41**	**100.0**

٢- التخصص العلمي:

يبين جدول رقم (4.14) أن 85.4% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي "محاسبة"، و14.6% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي "إدارة أعمال"، مما يدل على التنوع في اختصاص أفراد عينة الدراسة مع التركيز على من هم تخصص محاسبة باعتبارهم الفئة الأكثر معرفة بموضوع الدراسة، مما يزيد من درجة الاعتماد على إجاباتهم للقيام باختبار فرضيات الدراسة.

جدول رقم (4.14)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	35	85.4
إدارة أعمال	6	14.6
اقتصاد وعلوم سياسية	0	0.0
علوم مالية ومصرفية	0	0.0
أخرى	0	0.0
المجموع	**41**	**100.0**

٣- المسمى الوظيفي:

يبين جدول رقم (4.15) أن 9.8% من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لهم "مدير دائرة تدقيق داخلي"، و14.6% من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لهم "مدير مالي"، و14.6% من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لهم "مدقق داخلي"، و24.4% من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لهم "مدقق حسابات خارجي"، و7.3% من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لهم "عضو لجنة تدقيق"، و29.3% من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لهم "مسميات أخرى"، مما يدل بوضوح على التنوع في المسميات الوظيفية لأفراد العينة، الأمر الذي يعني شمول العينة على أكثر من طرف والتعدد في وجهات النظر حول موضوع الدراسة وعدم الاكتفاء على وجهة نظر واحدة. كما يبين الجدول أدناه وجود عدد قليل من المدققين الداخلين في شركات التأمين بالمقارنة مع عدد تلك الشركات وحجم أعمالها وامتداد فروعها في كافة ربوع الوطن، حيث بلع عدد شركات التأمين التي يحتوي هيكلها التنظيمي على وجود دوائر تدقيق داخلي لديها 7 شركات من أصل 11 شركة، وقد بلغ العدد الإجمالي لفروعها 43 فرع من أصل 63 فرع، وبالتالي فإن وجود هذا العدد من مدراء التدقيق والمدققين الداخليين يُعتبر غير كافي ولا يُلبي الحد الأدنى من متطلبات تطوير وجودة وظيفة التدقيق الداخلي في تلك الشركات، الأمر الذي يتطلب من إدارات شركات التأمين ضرورة العمل على زيادة عدد المدققين الداخليين لديها.

جدول رقم (4.15)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
مدير دائرة تدقيق داخلي	4	9.8
مدير عام	0	0.0
مدير مالي	6	14.6
مدقق داخلي	6	14.6
مدقق حسابات خارجي	10	24.4
عضو لجنة تدقيق	3	7.3
أخرى	12	29.3
المجموع	**41**	**100.0**

٣- سنوات الخبرة

يبين جدول رقم (4.16) أن 29.3% من عينة الدراسة بلغت سنوات الخبرة لديهم "5 سنوات فأقل" و14.6% من عينة الدراسة بلغت سنوات الخبرة لديهم "من 6 إلى 10 سنوات"، و31.7% من عينة الدراسة بلغت سنوات الخبرة لديهم "من11 إلى 20 سنة"، و24.4% من عينة الدراسة بلغت سنوات الخبرة لديهم "أكثر من 20 سنة.

جدول رقم (4.16)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
5 سنوات فأقل	12	29.3
من 6 إلى 10 سنوات	6	14.6
من 11 إلى 20 سنة	13	31.7
أكثر من 20 سنة	10	24.4
المجموع	**41**	**100.0**

٤- الشهادات المهنية:

يبين جدول رقم (4.17) أن 41.5% من عينة الدراسة لا يوجد لديهم شهادات مهنية، و7.3% من عينة الدراسة حاصلين على شهادة مهنية مثل "CPA"، و9.8% من عينة الدراسة حاصلين على شهادة مهنية مثل "CMA"، و22.0% من عينة الدراسة حاصلين على شهادة مهنية مثل "ACPA" ، و19.5% من عينة الدراسة حاصلين على شهادة مهنية مثل "شهادات أخرى".

جدول رقم (4.17)

توزيع عينة الدراسة حسب الشهادات المهنية

الشهادات المهنية	التكرار	النسبة المئوية
لا يوجد	17	41.5
CPA	3	7.3
CMA	4	9.8
CIA	0	0.0
ACPA	9	22.0
ACCA	0	0.0
أخرى	8	19.5
المجموع	**41**	**100.0**

٥- المستوى التنظيمي الذي تتبعه دائرة التدقيق الداخلي في الشركة:

يبين جدول رقم (4.18) أن 51.2% من عينة الدراسة يعتقدون بأن المستوى التنظيمي الذي تتبعه دائرة التدقيق الداخلي في الشركة هي "لجنة التدقيق"، و24.4% من عينة الدراسة يعتقدون بأنها تتبع "مجلس الإدارة"، و7.3% من عينة الدراسة يعتقدون بأنها تتبع "المدير العام"، و4.9% من عينة الدراسة يعتقدون بأنها تتبع "المدير المالي"، و12.2% من عينة الدراسة يعتقدون بأنها تتبع "مستوى تنظيمي آخر"، مما يدل على افتقار بعض الشركات لوجود لجان تدقيق بداخلها الأمر الذي قد يؤثر سلباً على جودة أداء وظيفة التدقيق الداخلي وضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين.

جدول رقم (4.18)

المستوى التنظيمي الذي تتبعه دائرة التدقيق الداخلي في الشركة

المستوى التنظيمي الذي تتبعه دائرة التدقيق الداخلي في الشركة	التكرار	النسبة المئوية
لجنة التدقيق	21	51.2
مجلس الإدارة	10	24.4
المدير العام	3	7.3
المدير المالي	2	4.9
مستوى تنظيمي آخر	5	12.2
المجموع	**41**	**100.0**

٦- عدد الدورات التي التحقت بها في مجال التدقيق

يبين جدول رقم (4.19) أن 56.0% من عينة الدراسة حصلوا على "1-2 دورة"، و22.0% من عينة الدراسة حصلوا على "3-4 دورة"، و22.0% من عينة الدراسة حصلوا على "5 دورات فأكثر". مما يدل على اكتساب المعرفة والمهارة الكبيرة من خلال التحاق المدققين الداخليين في شركات التأمين في العديد من الدورات العلمية والمهنية في مجال التدقيق، الأمر الذي يؤثر إيجاباً على جودة أداء وظيفة التدقيق الداخلي وضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين، ويعكس أثراً إيجابياً على اختبار فرضيات الدراسة.

جدول رقم (4.19)

عدد الدورات التي التحقت بها في مجال التدقيق

عدد الدورات التي التحقت بها في مجال التدقيق	التكرار	النسبة المئوية
1-2 دورة	23	56.0
3-4 دورة	9	22.0
5 دورات فأكثر	9	22.0
المجموع	**41**	**100.0**

2.2.4: اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرنوف (1- Sample K-S))

سنعرض اختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لأن معظم الاختبارات المعلميه تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، ويوضح الجدول رقم (4.20) نتائج الاختبار حيث إن القيمة الاحتمالية لكل محور اكبر من 0.05 ($sig. > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلميه.

جدول رقم (4.20)

اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	القيمة الاحتمالية
الأول	مدى تطبيق مفاهيم حديثة لإجراءات التدقيق الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	25	0.643	0.802
الثاني	مدى تمتُّع المدقق الداخلي في شركات التأمين العاملة في فلسطين بالاستقلالية والموضوعية وقدرته على ضبط الأداء المالي والإداري.	12	0.966	0.309
الثالث	مدى توفر الكفاءة المهنية والتدريب الكافي للمدقق الداخلي وقدرته على توفير المتطلبات اللازمة لنجاح عملية التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	12	0.623	0.833
الرابع	مدى تفعيل دور لجان التدقيق وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	12	0.806	0.534
الخامس	مدى تطوير وتفعيل نظام الرقابة والضبط الداخلي، وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	14	0.997	0.273
السادس	مدى التزام شركات التأمين العاملة في فلسطين بتطبيق معايير أداء واضحة للتدقيق الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري.	12	0.903	0.388
جميع الفقرات		**87**	**0.600**	**0.864**

3.2.4: تحليل فقرات الدراسة Analysis of the paragraphs of the study

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الإستبانة، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 (أو القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60%)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي −2.02 (أو القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 والوزن النسبي أقل من 60%)، وإذا كان مستوى الدلالة لها أكبر من 0.05 تكون آراء العينة في الفقرة متوسطة.

4.2.4: تحليل واختبار فرضيات الدراسة Analysis and test hypotheses of the study

الفرضية الأولى: تُطبق شركات التأمين العاملة في فلسطين مفاهيم حديثة لإجراءات التدقيق الداخلي، الأمر الذي يؤثر تأثيراً ذو دلالة إحصائية في قدرة تلك الشركات على ضبط الأداء المالي والإداري عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (4.22) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الأول (مدى تطبيق مفاهيم حديثة لإجراءات التدقيق الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين)، وتبين النتائج أن أعلى ثلاث فقرات حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

١- في الفقرة رقم "17−أ" بلغ الوزن النسبي "89.27%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05، مما يدل على أنه "يتم ضبط الأداء المالي والإداري في الشركة خلال القيام بمهام التدقيق المالي بدرجة كبيرة جداً".

٢- في الفقرة رقم "18" بلغ الوزن النسبي "83.90%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "احتفاظ مدير دائرة التدقيق الداخلي بسجلات المهمة بشكل يتفق مع تعليمات الشركة والمتطلبات القانونية بدرجة كبيرة".

٣- في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي "83.41%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "عمليات التدقيق تخضع لإجراءات تخطيط منتظمة من قبل دائرة التدقيق الداخلي بدرجة كبيرة".

وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة وبدرجة كبيرة على تلك الفقرات من المحور الأول، وهو مؤشر واضح على أن دوائر التدقيق الداخلي في شركات التأمين تهتم بدرجة كبيرة جداً بالتدقيق المالي في ضبط الأداء، والذي يهدف إلى التأكد من دقة البيانات المالية وكذلك حماية أصول الشركة من عمليات التلاعب أو الضياع أو الاختلاس، بالإضافة إلى الفحص المنتظم للعمليات المالية والقوائم والسجلات المحاسبية المتعلقة بها لتحديد مدى الالتزام بالسياسات الإدارية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وأية متطلبات أخرى موضوعة مسبقاً، كما تبين وفي نفس الفقرة "17–ب" أن الاهتمام بالتدقيق التشغيلي يأتي بدرجة أقل بلغ وزنها النسبي"77.56%"، والذي يقوم المدقق الداخلي من خلاله بالحصول على أدلة تتعلق بالأنشطة التشغيلية للشركة بهدف تقييم تلك الأنشطة والمتمثلة بالأهداف والخطط والهيكل التنظيمي والنشاط المحاسبي وطرق ووسائل التشغيل وأنشطة التسويق والإنتاج والرقابة على الجودة وأنشطة الأفراد وأنشطة التمويل، وذلك من أجل الحكم على كفاءة وفعالية هذه الأنشطة وتحديد مدى اتفاقها مع الأهداف المحددة.

كما يوجد مؤشر واضح على أن دوائر التدقيق الداخلي في شركات التأمين تحتفظ بسجلات المهمة بشكل يتفق مع تعليمات الشركة والمتطلبات القانونية بدرجة كبيرة، وأن عمليات التدقيق تخضع لإجراءات تخطيط منتظمة من قبل دائرة التدقيق الداخلي بدرجة كبيرة، مما يؤدي إلى جودة أداء وظيفة التدقيق الداخلي وبالتالي يعمل على ضبط الأداء المالي والإداري. وهذه النتيجة تتوافق مع نتائج دراسات سابقة منها دراسة (الراوي، 2011)، دراسة (الفرح، وآخرون، 2011)، دراسة (Rahahleh, 2010)، ودراسة (عيسى، 2008)، والتي بينت جميعها أن توافر الفهم والإدراك السليم لدور ومفهوم التدقيق الداخلي الحديث يعتبر عنصر أساس لتنظيم مهنة التدقيق الداخلي، بالإضافة إلى أن وجود خطة ملائمة للتدقيق الداخلي يؤدى إلى زيادة جودة وظيفة التدقيق الداخلي ويؤثر إيجاباً على ضبط الأداء المالي والإداري في تلك الشركات، ويُعطي هذا التوافق تأكيدات للباحث على صدق الإستبانة.

كما تبين النتائج أن أقل ثلاث فقرات حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

١- في الفقرة رقم "17–و" بلغ الوزن النسبي "55.61%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.262" وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أنه "يتم ضبط الأداء المالي والإداري في الشركة خلال القيام بالتدقيق البيئي بشكل متوسط".

٢- في الفقرة رقم "15" بلغ الوزن النسبي "55.12%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.193" وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أنه "يتم الاستغناء عن بعض إجراءات التدقيق عند اعتقاد المدقق الداخلي بأنه توصل إلى اكتشاف خلل جوهري لدى الشركة بشكل متوسط".

٣- في الفقرة رقم "17–ع" بلغ الوزن النسبي "52.20%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.048" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه "لا يتم ضبط الأداء المالي والإداري في الشركة خلال القيام التدقيق الاجتماعي".

وهذا يدل على أن موافقة أفراد العينة قلت في الفقرات "17–و" ، "17–ع" بدرجة كبيرة على تلك الفقرات من المحور الأول، وهذا مؤشر واضح يشير لوجود معوقات تحول دون قيام دوائر التدقيق الداخلي في شركات التأمين بتطبيق كلاً من التدقيق البيئي والتدقيق الاجتماعي في عمليات التدقيق الداخلي، مما يؤثر سلباً على ضبط الأداء المالي والإداري، ويرجع ذلك إما لعدم امتلاك المدققين الداخليين المؤهلات العلمية والمهنية التي تخولهم القيام بالتدقيق البيئي أو الاجتماعي وافتقارهم لدورات تدريبية لتطوير مهاراتهم المتعلقة بتقييم الأداء البيئي، أو عدم وجود اهتمام لدى شركات التأمين العاملة في فلسطين بالتدقيق البيئي أو الاجتماعي، وعدم وجود تعليمات داخلية وإدارية تُلزم المراجعين الداخليين بتقييم الأداء البيئي والاجتماعي، ويمكن التغلب على ذلك من خلال قيام دوائر التدقيق الداخلي بتطوير إجراءات التدقيق الداخلي بحيث تواكب التطورات العلمية والتكنولوجية في مجال الأعمال، وتضمين خطة عمل التدقيق الداخلي بالجوانب التي تهتم بدراسة البيئة المحيطة بالشركة مما يحقق لها تقييم أفضل للمخاطر التي قد تواجهها تلك الشركات وبالأخص المخاطر الطبيعية التي يأخذها سواء المدقق الداخلي أو الخارجي في الحسبان عند التخطيط لعملية التدقيق ومن خلالها يتم تحديد حجم وكفاية الأدلة والإجراءات. وهذه النتيجة تتناسب مع نتائج دراسات سابقة منها دراسة (دريباتي، 2009) حول وجود معوقات تحول دون الالتزام بالتدقيق البيئي وإن كان مجتمع هذه الدراسة يختلف عن المجتمع الفلسطيني، إلا أن توافق نتائج الدراسة مع دراسات سابقة يُعطي للباحث تأكيدات على صدوق الإستبانة.

أما الفقرة رقم "15" والتي بلغ وزنها النسبي "55.12%" فهي وإن قلت إلا أنها تُعطي نتيجة إيجابية توضح أن الإجابات عن تلك الفقرة من قبل المجيبين كانت دون الموافق بدرجة كبيرة جداً، والموافق بدرجة كبيرة، حيث إن الاستغناء عن بعض إجراءات التدقيق عند اعتقاد المدقق الداخلي بأنه توصل إلى اكتشاف خلل جوهري لدى الشركة يعتبر أمر غير مهني، وبالتالي فإن العكس هو الصحيح، لأن المدقق الداخلي يقوم بزيادة إجراءات التدقيق حتى يتمكن من تحديد الخلل، فهناك علاقة طردية بين وجود الخلل الجوهري المتسبب من ضعف الرقابة وبين إجراءات التدقيق الداخلي، فكلما تبين وجود خلل جوهري، كلما عمد المدقق الداخلي وحتى الخارجي إلى زيادة إجراءات التدقيق، مما يوثر بشكل إيجابي على ضبط الأداء المالي والإداري في الشركة.

وهذه النتيجة تتناسب مع نتائج دراسات سابقة منها دراسة (Lin, et. al., 2011) في أن طبيعة ونطاق أنشطة التدقيق الداخلي ترتبط بقوة مع إجراءات الكشف عن أوجه القصور بدرجة كبيرة.

كما بينت نتائج تحليل فقرات المحور الأول وجود فقرات بأوزان نسبية وبدرجات متفاوتة بين 72.20% و76.59%" يمكن بيانها بما يلي:

١- في الفقرة رقم "20" بلغ الوزن النسبي "72.20%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "مدير التدقيق الداخلي يقوم بمراجعة موازين الوقت المخصصة لمهام التدقيق، وإضافة وقت جديد إذا لم يكن الوقت المخصص للمهمة كافياً بدرجة كبيرة".

٢- في الفقرة رقم "19" بلغ الوزن النسبي "74.15%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المدقق الداخلي يقوم بتنفيذ تدقيق الأداء بعد تصحيح الانحرافات المكتشفة بدرجة كبيرة".

٣- في الفقرة رقم "5" بلغ الوزن النسبي "74.15%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه "عند تخطيط برنامج التدقيق يتم الأخذ في الاعتبار التأكد من مدى فعالية وكفاءة نظام إدارة الجودة بدرجة كبيرة".

٤- في الفقرة رقم "11" بلغ الوزن النسبي "74.63%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المدقق الداخلي يستخدم المصادقات في عملية التدقيق الداخلي بشكل دوري للحصول على تأكيدات معينة حول الأرصدة المدينة أو الدائنة بدرجة كبيرة".

٥- في الفقرة رقم "17–هـ" بلغ الوزن النسبي "75.12%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه "يتم ضبط الأداء المالي والإداري في الشركة خلال القيام بتدقيق نظم المعلومات بدرجة كبيرة".

٦- في الفقرة رقم "22" بلغ الوزن النسبي "75.12%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "مدير دائرة التدقيق يقوم بتأسيس نظام لمتابعة سير مراحل النتائج التي تم إيصالها للإدارة بدرجة كبيرة".

٧- في الفقرة رقم "4" بلغ الوزن النسبي "75.61%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المدقق الداخلي يقوم بإجراء تقييم أولي للمخاطر المتعلقة بالنشاط محل التدقيق بدرجة كبيرة ".

٨- في الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبي "76.59%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه "يتم استخدام وسائل تقنية وأساليب حديثة في تنفيذ أعمال التدقيق الداخلي بدرجة كبيرة".

٩- في الفقرة رقم "10" بلغ الوزن النسبي "76.59%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه "يتم الأخذ في الاعتبار عند تطوير أهداف المهمة احتمال وجود أخطاء جوهرية أو غش أو عدم التزام بدرجة كبيرة".

وهذا يدل على أن موافقة أفراد العينة في هذه الفقرات كانت بدرجات كبيرة نوعاً ما على تلك الفقرات من المحور الأول، وهو مؤشر واضح يُشير لوجود اهتمام جيد لدى بعض دوائر التدقيق الداخلي في شركات التأمين حول كافة الفقرات الواردة أعلاه ولكنه ليس بالدرجة المطلوبة، حيث يتضح من الفقرة رقم "20" والذي بلغ وزنها النسبي "72.20%" وجود خلل بسيط في إدارة الوقت المخصص لمهام العمل والذي من الممكن أن يؤثر سلباً على خطة التدقيق المعدة بأكملها، وفي الفقرة رقم "19" والذي بلغ وزنها النسبي "74.15%" يتضح أن المدقق الداخلي يقوم بتنفيذ تدقيق الأداء بعد تصحيح الانحرافات المكتشفة بدرجة كبيرة ولم تصل النسبة لأن تكون كبيرة جداً"، وذلك نظراً لما يشكله تدقيق الأداء من أثر مهم على ضبط الأداء الإداري من خلال قيامه بالفحص الشامل لكافة الإجراءات والأساليب الإدارية المختلفة بهدف التأكد من الفعالية والكفاءة والاقتصادية لأداء الموظفين ومدى التزامهم بالقوانين والأنظمة، لذلك من الممكن أن يتأثر ضبط الأداء الإداري بشكل سلبي إذا لم يتم القيام بتدقيق الأداء بشكل أكبر من ذلك، حيث يتطلب الأمر من دوائر التدقيق الداخلي أن تعمل على تطوير إجراءات التدقيق الداخلي التي تضبط تقييم الأداء لكافة الدوائر والأقسام في الشركة، مثل إجراءات التحقق من الاستخدام الأمثل للموارد، إجراءات كشف الانحرافات الموجودة مع تقديم التقارير عنها والمشورة للازمة للمعالجة، بالإضافة إلى التأكد من مدى توافق السياسات والخطط مع الإجراءات المتبعة. الفقرة رقم "5" بلغ الوزن النسبي لها "74.15%" مما يدل على أنه "عند تخطيط برنامج التدقيق يتم الأخذ في الاعتبار التأكد من مدى فعالية وكفاءة نظام إدارة الجودة بدرجة كبيرة"، وهنا يتطلب الأمر من المدقق الداخلي زيادة الاهتمام والعمل على توسيع إجراءات التدقيق الخاصة بتدقيق نظام إدارة الجودة نظراً لما لها من تأثير إيجابي على قوة المركز المالي للشركة، وهذا ما توافق مع دراسة (مبارك، 2010)، والتي بينت أنه توجد علاقة عكسية ذات تأثير معنوي بين جودة التدقيق الداخلي وإدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية. الفقرة رقم "11" والتي بلغ وزنها النسبي "74.63%" مما يدل على أن "المدقق

الداخلي يستخدم المصادقات في عملية التدقيق الداخلي بشكل دوري للحصول على تأكيدات معينة حول الأرصدة المدينة أو الدائنة بدرجة كبيرة، ومن الأفضل أن تزيد هذه النسبة بشكل أكبر من ذلك، نظراً لما يشكله هذا الإجراء من تأثير مهم على ضبط الأداء المالي في الشركة باعتبار أن المصادقات تعتبر من أهم الأدوات والإجراءات المستخدمة في الحصول على تأكيدات للعديد من الأمور المالية والتي من خلالها تتمكن الإدارة من اتخاذ العديد من القرارات السليمة حول وضع الأرصدة المدينة على سبيل المثال لا الحصر، لذلك يتطلب الأمر من المدقق الداخلي الاهتمام بهذا الإجراء بشكل أكبر من ذلك. الفقرة رقم "17–هـ" بلغ الوزن النسبي "75.12%" مما يدل على أنه "يتم ضبط الأداء المالي والإداري في الشركة خلال القيام بتدقيق نظم المعلومات بدرجة كبيرة". الأمر الذي يتطلب من دوائر التدقيق الداخلي في شركات التأمين أن تقوم بالتأكد من تدقيق نظم المعلومات والتأكد من توافر وسائل الحماية والسلامة لنظم المعلومات المطبقة فيها من قبل برامج الحماية من الفيروسات وذلك من خلال توسيع إجراءات التدقيق وتطويرها بما يتلاءم مع التطور الحاصل في تكنولوجيا المعلومات، مما يؤدي إلى تحسين جودة التدقيق الداخلي لدى تلك الشركات، وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (الشرايري، 2009). الفقرة رقم "22" بلغ الوزن النسبي "75.12%" وهو مؤشر واضح يشير لوجود اهتمام جيد من قبل دوائر التدقيق الداخلي في شركات التأمين حول قيام مدير دائرة التدقيق بتأسيس نظام لمتابعة سير مراحل النتائج التي تم إيصالها للإدارة، ولكنه ليس بالدرجة المطلوبة، حيث تعتبر مرحلة إيصال النتائج ومتابعة تنفيذها من أهم مراحل عملية التدقيق، وإن عدم إعطائها الأهمية المطلوبة سيؤدي لإحداث خلل كبير في عملية التدقيق الداخلي بكاملها. الفقرة رقم "4" بلغ وزنها النسبي "75.61%"، وهو مؤشر واضح على أن دوائر التدقيق الداخلي في شركات التأمين تقوم بإجراء تقييم أولي للمخاطر المتعلقة بالنشاط محل التدقيق بدرجة كبيرة، ولرفع هذه النسبة لتصل لأعلى المستويات يجب أن يقوم المدقق الداخلي بإجراء تقييم أولي للمخاطر المتعلقة بالنشاط محل التدقيق، ويجب أن تعكس أهداف المهمة نتائج هذا التقييم. الفقرة رقم "2" بلغ وزنها النسبي "76.59%"، وهو مؤشر واضح على أن دوائر التدقيق الداخلي في شركات التأمين تستخدم وسائل تقنية وأساليب حديثة في تنفيذ أعمال التدقيق الداخلي بدرجة كبيرة ولكننا لا نستطيع تعميم هذه النتيجة على كافة شركات التأمين، حيث أن البعض منها ما زال بحاجة إلى تطوير أنظمة التدقيق الداخلي لديها. الفقرة رقم "10" بلغ وزنها النسبي "76.59%"، وهو مؤشر واضح على أن دوائر التدقيق الداخلي في شركات التأمين تأخذ في الاعتبار عند تطوير أهداف المهمة احتمال وجود أخطاء جوهرية أو غش أو عدم التزام بدرجة كبيرة، ويمكن زيادة هذه النسبة

من خلال تركيز عمل التدقيق الداخلي على إجراءات التدقيق التي تمكنه من اكتشاف الأخطاء، وأن يكون على معرفة كافية حول الخصائص التي يصف بها الغش والتلاعب والآليات والطرق المستخدمة في ارتكاب الغش والتلاعب وأنواعه، وذلك حتى يكون قادر على تحديد المؤشرات حول ارتكابه، كما يجب أن يكون المدقق الداخلي يقظ لفرص حدوث نواحي الغش والتلاعب مثل ضعف إجراءات الرقابة وهو ما يعطي فرصة لحدوث الغش والتلاعب.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول (مدى تطبيق مفاهيم حديثة لإجراءات التدقيق الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين) تساوي 3.76، والوزن النسبي يساوي 75.16% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 8.700 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، والانحراف المعياري 0.558، مما يدل على أن تطبيق مفاهيم حديثة لإجراءات التدقيق الداخلي يزيد من قدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

اختبار الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين تطبيق مفاهيم حديثة لإجراءات التدقيق الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين تطبيق مفاهيم حديثة لإجراءات التدقيق الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ويبين جدول رقم (4.21) أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، كما أن قيمة r المحسوبة تساوي 0.952 وهي أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.304، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين تطبيق مفاهيم حديثة لإجراءات التدقيق الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين. وهذه النتيجة تتوافق مع نتائج دراسات سابقة منها دراسة (الراوي، 2011)، دراسة (الفرح، وآخرون، 2011)، دراسة (Rahahleh, 2010)، ودراسة (عيسى، 2008)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية.

جدول رقم (4.21)

معامل الارتباط بين تطبيق مفاهيم حديثة لإجراءات التدقيق الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين

المؤشر	الإحصاءات	تطبيق مفاهيم حديثة لإجراءات التدقيق الداخلي
ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	معامل الارتباط	0.952
	القيمة الاحتمالية	0.000
	حجم العينة	41

قيمة r المحسوبة عند درجة حرية "39" ومستوى دلالة "0.05" يساوي 0.304

جدول رقم (4.22)

تحليل فقرات المحور الأول: مدى تطبيق مفاهيم حديثة لإجراءات التدقيق الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	تخضع عمليات التدقيق لإجراءات تخطيط منتظمة من قبل دائرة التدقيق الداخلي.	4.17	0.771	83.41	9.717	0.000
2	يتم استخدام وسائل تقنية وأساليب حديثة في تنفيذ أعمال التدقيق الداخلي.	3.83	0.803	76.59	6.611	0.000
3	يتم إعداد خطة لكل مهمة تتضمن إجراءات وأهداف ونطاق المهمة ومدة تنفيذها والموارد المخصصة لها.	4.05	0.921	80.98	7.294	0.000
4	يقوم المدقق الداخلي بإجراء تقييم أولي للمخاطر المتعلقة بالنشاط محل التدقيق.	3.78	0.881	75.61	5.675	0.000
5	عند تخطيط برنامج التدقيق يتم الأخذ في الاعتبار التأكد من مدى فعالية وكفاءة نظام إدارة الجودة.	3.71	0.873	74.15	5.188	0.000

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
6	يؤخذ في الاعتبار عند التخطيط للمهمة أهداف النشاط الذي يتم تدقيقه، ووسائل الرقابة الموجودة لمتابعة أداء هذا النشاط، والمخاطر الجوهرية المرتبطة به، والأساليب التي يتم من خلالها الحفاظ على المخاطر عند المستوى المطلوب.	4.02	0.758	80.49	8.655	0.000
7	يقوم المدقق الداخلي بتوضيح فهمه وبشكل مكتوب لأهداف ونطاق ومسؤوليات المهمة عند التخطيط لتنفيذها.	3.93	0.755	78.54	7.864	0.000
8	يعمل المدقق الداخلي على تحليل العمليات ومدى تأثيرها على نتائج المهمة من خلال متابعة أعمال القيد في السجلات وفقاً للأصول والمبادئ المحاسبية.	4.05	0.669	80.98	10.038	0.000
9	يقوم المدقق الداخلي باختيار وسائل اتصال فعالة (مكتوبة أو شفوية) مع كلاً من الإدارة والموظفين قبل البدء في عملية التدقيق.	4.02	0.880	80.49	7.454	0.000
10	يتم الأخذ في الاعتبار عند تطوير أهداف المهمة احتمال وجود أخطاء جوهرية أو غش أو عدم التزام.	3.83	0.919	76.59	5.776	0.000
11	يستخدم المدقق الداخلي المصادقات في عملية التدقيق الداخلي بشكل دوري للحصول على تأكيدات معينة حول الأرصدة المدينة أو الدائنة.	3.73	1.184	74.63	3.958	0.000
12	يستخدم المدقق الداخلي الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق الداخلي للحصول على تأكيدات معينة حول القوائم المالية.	3.88	0.954	77.56	5.895	0.000
13	يساهم استخدام الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق الداخلي في زيادة كفاءة وفعالية عملية التدقيق، وتوفير أدلة واضحة عن اتجاهات النشاط محل التدقيق.	4.12	0.812	82.44	8.845	0.000
14	يشمل نطاق المهمة التأكد من مدى تطبيق الأنظمة والتعليمات ذات العلاقة وإجراءات الرقابة والضبط الداخلي.	4.12	0.872	82.44	8.242	0.000

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
15	يتم الاستغناء عن بعض إجراءات التدقيق عند اعتقاد المدقق الداخلي بأنه توصل إلى اكتشاف خلل جوهري لدى الشركة.	2.76	1.179	55.12	-1.325	0.193
16	يتم التحقق من كفاية نطاق مهمة التدقيق بشكل يحقق الأهداف المرجوة منها.	4.00	0.742	80.00	8.634	0.000
17	يتم ضبط الأداء المالي والإداري في الشركة خلال القيام بالمهام التالية:					
	أ- التدقيق المالي.	4.46	0.552	89.27	16.971	0.000
	ب- التدقيق التشغيلي.	3.88	0.900	77.56	6.248	0.000
	ج- تدقيق الأداء.	3.95	0.773	79.02	7.879	0.000
	د- تدقيق الالتزام.	3.88	0.812	77.56	6.922	0.000
	هـ- تدقيق نظم المعلومات.	3.76	1.044	75.12	4.639	0.000
	و- التدقيق البيئي.	2.78	1.235	55.61	-1.138	0.262
	ع- التدقيق الاجتماعي.	2.61	1.222	52.20	-2.044	0.048
	غ- تدقيق الميثاق الأخلاقي للشركة.	3.34	1.087	66.83	2.012	0.051
	ز- المشاركة في اللجان المختلفة.	3.21	1.301	64.10	0.984	0.331
18	يحتفظ مدير دائرة التدقيق الداخلي بسجلات المهمة بشكل يتفق مع تعليمات الشركة والمتطلبات القانونية.	4.20	0.641	83.90	11.937	0.000
19	يقوم المدقق الداخلي بتنفيذ تدقيق الأداء بعد تصحيح الانحرافات المكتشفة.	3.71	0.901	74.15	5.025	0.000
20	يقوم مدير التدقيق الداخلي بمراجعة موازين الوقت المخصصة لمهام التدقيق، وإضافة وقت جديد إذا لم يكن الوقت المخصص للمهمة كافياً.	3.61	0.919	72.20	4.250	0.000
21	تخفيض إجراءات التدقيق إذا لم يكن الوقت المخصص لمهمة التدقيق كافياً يعتبر إجراء منطقي ومعقول.	3.00	0.987	60.00	0.000	1.000
22	يقوم مدير دائرة التدقيق بتأسيس نظام لمتابعة سير مراحل النتائج التي تم إيصالها للإدارة.	3.76	0.860	75.12	5.632	0.000

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
23	تعتمد نتائج المدقق الداخلي على معلومات كافية وملائمة وموثوق بها بحيث يؤخذ في الاعتبار توقعات كلاً من الإدارة العليا ومجلس الإدارة والمساهمين.	3.88	0.927	77.56	6.063	0.000
24	يقوم المدقق الداخلي بتوضيح نتائج المهمة على أساس تحليلات وتقييمات مناسبة، ويحتوي التقرير النهائي للمهمة على رأي المدقق الداخلي.	4.05	0.793	81.03	8.279	0.000
25	تقوم الإدارة العليا وبأقصى سرعة بمعالجة ملاحظات المدقق الداخلي واتخاذ الإجراءات المناسبة لتنفيذ الاقتراحات والتوصيات.	3.93	0.917	78.50	6.382	0.000
	جميع الفقرات	**3.76**	**0.558**	**75.16**	**8.700**	**0.000**

قيمة t الجدولية عند درجة حرية 40 ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.02

الفرضية الثانية: يتمتع المدقق الداخلي في شركات التأمين العاملة في فلسطين بالاستقلالية والموضوعية، الأمر الذي يؤثر تأثيراً ذو دلالة إحصائية في قدرته على ضبط الأداء المالي والإداري في تلك الشركات عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (4.24) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثاني (توفر الاستقلالية والموضوعية للمدقق الداخلي وقدرته على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين)، وتبين النتائج أن أعلى ثلاث فقرات حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

١- في الفقرة رقم "3" بلغ الوزن النسبي "89.27%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي تؤدي إلى زيادة جودة وظيفة التدقيق الداخلي بدرجة كبيرة جداً".

٢- في الفقرة رقم "6" بلغ الوزن النسبي "87.80%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "دائرة التدقيق الداخلي تتبع لأعلى مستوى في الهيكل التنظيمي في الشركة باعتبارها وحدة إدارية مستقلة بدرجة كبيرة جداً".

٣- في الفقرة رقم "11" بلغ الوزن النسبي "86.83%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المدقق الداخلي يقوم بإيصال رأيه بدون عوائق إلى لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة حين يكتشف مخاطر تؤثر على تحقيق الأهداف بدرجة كبيرة جداً".

وتبين النتائج أن أقل ثلاث فقرات حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

١- في الفقرة رقم "5" بلغ الوزن النسبي "79.51%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه "يتم تعيين المدققين الداخليين وتحديد مكافأتهم والاستغناء عنهم من خلال لجنة التدقيق أو الإدارة العليا بدرجة كبيرة".

٢- في الفقرة رقم "9" بلغ الوزن النسبي "79.02%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " المدقق الداخلي يوازن بحذر كبير بين كونه موظفاً داخل الشركة وبين الحفاظ علي استقلاله وحياده في أداء واجباته المهنية بدرجة كبيرة".

٣- في الفقرة رقم "8" بلغ الوزن النسبي "78.05%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "مدير التدقيق الداخلي يقوم بالتأكد من عدم قيام المدققين الداخليين بتدقيق أنشطة سبق لهم أن شاركوا في تنفيذها بدرجة كبيرة".

وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة وبدرجة كبيرة جداً في الفقرات (11,6,3) على تلك الفقرات من المحور الثاني، وهو مؤشر واضح على أن دوائر التدقيق الداخلي في شركات التأمين العاملة في فلسطين تهتم بدرجة كبيرة جداً في المحافظة على الاستقلالية والموضوعية، وذلك من خلال عدم قيامهم بأية أعمال تنفيذية من شأنها أن تؤثر على استقلالهم الظاهري، وهذا يتوافق مع نتائج المقابلات التي تمت مع عدد من مدراء دوائر التدقيق الداخلي في تلك الشركات، بالإضافة إلى تبعية دوائر التدقيق الداخلي إما للجنة التدقيق أو لمجلس الإدارة ورفع تقاريرها وتوصياتها مباشرة إليهم، مما يعزز استقلاليتها ويؤدي إلى جودة أداء وظيفة التدقيق الداخلي ويؤثر بشكل إيجابي على ضبط الأداء المالي الإداري، الأمر الذي يعمل على زيادة أرباح الشركة وتقوية مركزها المالي، ولكننا لا نستطيع تعميم تلك النتيجة على كل شركات التأمين وذلك بسبب افتقار بعض تلك الشركات للجان تدقيق بداخلها، وعدم تبعية دائرة التدقيق الداخلي لأعلى مستوى في الهرم الإداري والمتمثل في مجلس الإدارة، بدليل أن موافقة أفراد العينة قلت في الفقرات (9,8,5) بدرجة بسيطة عن فقرات القوة من فقرات المحور الثاني. وتتوافق هذه النتيجة مع نتائج دراسات سابقة منها دراسة (الفرح، وآخرون، 2011)، دراسة (أبو سرعة، 2010)، دراسة (عيسى، 2008)، دراسة (السلامي، 2005)، دراسة (Rahahleh, 2010)، ودراسة (Stewart, et. al., 2010)، والتي بينت جميعها أن توافر الاستقلالية والموضوعية للمدقق الداخلي تعتبر من العوامل التي تؤثر تأثيراً إيجابياً على جودة عملية التدقيق، حيث يعتبر استقلال المدقق الداخلي بمثابة العمود الفقري لمهنة التدقيق الداخلي، وأن خدمات التأكيد التي يقدمها المدقق الداخلي تستمد قيمتها ومصداقيتها

بشكل أساسي من الاستقلال العقلي والظاهري للمدقق الداخلي. ويُعطي هذا التوافق تأكيدات للباحث على صدق الإستبانة.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني تساوي 4.19، والوزن النسبي يساوي 83.71% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 12.454 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، والانحراف المعياري 0.610، مما يدل على أن تمتُع المدقق الداخلي في شركات التأمين العاملة في فلسطين بالاستقلالية والموضوعية يؤثر تأثيراً إيجابياً على ضبط الأداء المالي والإداري عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

اختبار الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين تمتُع المدقق الداخلي في شركات التأمين العاملة في فلسطين بالاستقلالية والموضوعية وقدرته على ضبط الأداء المالي والإداري.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين تمتُع المدقق الداخلي في شركات التأمين العاملة في فلسطين بالاستقلالية والموضوعية وقدرته على ضبط الأداء المالي والإداري عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، ويبين الجدول رقم (4.23) أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، كما أن قيمة r المحسوبة تساوي 0.824 وهي أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.304، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين توفر الاستقلالية والموضوعية للمدقق الداخلي وقدرته على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات سابقة منها دراسة (أبو سرعة، 2010)، دراسة (عيسى، 2008)، دراسة (السلامي، 2005)، دراسة (Rahahleh, 2010)، ودراسة (Stewart, et. al., 2010)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية.

جدول رقم (4.23)

معامل الارتباط بين تمتُع المدقق الداخلي في شركات التأمين العاملة في فلسطين بالاستقلالية والموضوعية وقدرته على ضبط الأداء المالي والإداري

المؤشر	الإحصاءات	تمتُع المدقق الداخلي بالاستقلالية والموضوعية
ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	معامل الارتباط	0.824
	القيمة الاحتمالية	0.000
	حجم العينة	41

قيمة r المحسوبة عند درجة حرية "39" ومستوى دلالة "0.05" يساوي 0.304

جدول رقم (4.24)

تحليل فقرات المحور الثاني: تمتُع المدقق الداخلي في شركات التأمين العاملة في فلسطين بالاستقلالية والموضوعية وقدرته على ضبط الأداء المالي والإداري.

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	يقوم مجلس الإدارة بدعم وظيفة التدقيق الداخلي وتعزيز استقلالية المدقق الداخلي من خلال إعطاؤه صلاحيات كافية للقيام بمهامه بكفاءة.	4.24	0.994	84.88	8.009	0.000
2	يتم رفع تقارير التدقيق الداخلي إلى لجنة التدقيق أو الإدارة العليا.	4.27	0.775	85.37	10.474	0.000
3	تؤدي استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي إلى زيادة جودة وظيفة التدقيق الداخلي.	4.46	0.636	89.27	14.726	0.000
4	يتم التأكيد من الاستقلال الحقيقي والظاهري للمدقق الداخلي في برامج التدريب والإشراف.	4.18	0.844	83.50	8.806	0.000
5	يتم تعيين المدققين الداخليين وتحديد مكافأتهم والاستغناء عنهم من خلال لجنة التدقيق أو الإدارة العليا.	3.98	1.012	79.51	6.172	0.000
6	تتبع دائرة التدقيق الداخلي لأعلى مستوى في الهيكل التنظيمي في الشركة باعتبارها وحدة إدارية مستقلة.	4.39	0.771	87.80	11.551	0.000
7	يقوم المدقق الداخلي بكل حرية باختيار أساليب وإجراءات التدقيق الداخلي ونطاق تطبيقها.	4.07	0.787	81.46	8.730	0.000
8	يقوم مدير التدقيق الداخلي بالتأكد من عدم قيام المدققين الداخليين بتدقيق أنشطة سبق لهم أن شاركوا في تنفيذها.	3.90	0.860	78.05	6.716	0.000
9	يوازن المدقق الداخلي بحذر كبير بين كونه موظفاً داخل الشركة وبين الحفاظ علي استقلاله وحياده في أداء واجباته المهنية.	3.95	1.024	79.02	5.951	0.000
10	تتأثر استقلالية المدقق الداخلي إيجاباً في حال عدم تبعية دائرة التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي للإدارة والأقسام التنفيذية.	4.32	0.850	86.34	9.925	0.000
11	يقوم المدقق الداخلي بإيصال رأيه بدون عوائق إلى لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة حين يكتشف مخاطر تؤثر على تحقيق الأهداف.	4.34	0.762	86.83	11.274	0.000
12	توجد تعليمات وضوابط واضحة ومحددة تمنع المدقق الداخلي من ممارسة أي أفعال قد تسيء للمهنة أو الشركة.	4.12	1.005	82.44	7.149	0.000
	جميع الفقرات	**4.19**	**0.610**	**83.71**	**12.454**	**0.000**

قيمة t الجدولية عند درجة حرية 40 ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.02

الفرضية الثالثة: تتوفر لدى المدقق الداخلي في شركات التأمين العاملة في فلسطين الكفاءة المهنية والتدريب الكافي، الأمر الذي يؤثر تأثيراً ذو دلالة إحصائية في قدرته على توفير المتطلبات اللازمة لنجاح عملية التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في تلك الشركات عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (4.26) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثالث (توفر الكفاءة المهنية والتدريب الكافي للمدقق الداخلي وقدرته على توفير المتطلبات اللازمة لنجاح عملية التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين)، وتبين النتائج أن أعلى ثلاث فقرات حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

١- في الفقرة رقم "5" بلغ الوزن النسبي "88.78%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "مستوى الإعداد والتدريب الفني والتعليم المستمر للمدقق الداخلي يؤدي إلى زيادة جودة أداء وظيفة التدقيق الداخلي بدرجة كبيرة جداً".

٢- في الفقرة رقم "4" بلغ الوزن النسبي "86.83%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه "تتوفر لدى المدقق الداخلي الخبرة المهنية والمعرفة بعمليات وإجراءات الشركة وطبيعة نشاطها بدرجة كبيرة جداً".

٣- في الفقرة رقم "6" بلغ الوزن النسبي "85.85%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المدقق الداخلي يمتلك المعرفة بالأمور المحاسبية والمالية والضرائب والحاسوب، والآليات اللازمة لأداء عمله بدرجة كبيرة جداً".

كما تبين النتائج أن أقل ثلاث فقرات حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

١- في الفقرة رقم "12" بلغ الوزن النسبي "79.50%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المدقق الداخلي يأخذ في الاعتبار عند بذل العناية المهنية كفاءة وكفاية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم في أنشطة الشركة بدرجة كبيرة".

٢- في الفقرة رقم "11" بلغ الوزن النسبي "77.50%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المدقق الداخلي يمتلك المعرفة والمهارة الكافية التي تمكنه من الحصول على مؤشرات تفيد في تحديد عمليات الاختلاس والسرقة بدرجة كبيرة".

٣- في الفقرة رقم "10" بلغ الوزن النسبي "66.34%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.031" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "دائرة التدقيق الداخلي تستعين بهيئات خارجية لتقديم النصيحة والمساعدة لأداء عملية التدقيق بدرجة متوسطة".

وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة وبدرجة كبيرة جداً في الفقرات (6,5,4) على تلك الفقرات من المحور الثاني، وهو مؤشر واضح على أن دوائر التدقيق الداخلي في شركات التأمين العاملة في فلسطين تتوفر لديها الخبرة المهنية والمعرفة بعمليات وإجراءات الشركة وطبيعة نشاطها، وأن المدقق الداخلي يمتلك المعرفة بالأمور المحاسبية والمالية والضرائب والحاسوب، والآليات اللازمة لأداء عمله، وأن مستوى الإعداد والتدريب الفني والتعليم المستمر للمدقق الداخلي يؤدي إلى زيادة جودة أداء وظيفة التدقيق الداخلي ويؤثر بشكل إيجابي على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين. وتتوافق هذه النتيجة مع نتائج دراسات سابقة منها دراسة (الشرايري، 2009)، دراسة (عيسى، 2008)، دراسة (الحيزان، 2008)، دراسة (مخلوف، 2007)، ودراسة (Fadzil, et. al., 2005). إلا أن الوزن النسبي للفقرة رقم "12" انخفض بنسبة بسيطة بلغت "79.50%" مما يدل أن المدقق الداخلي يأخذ بشكل كبير في الاعتبار عند بذل العناية المهنية كفاءة وكفاية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم في أنشطة الشركة، مما يبين أن نشاط التدقيق الداخلي يساهم بشكل كبير في عملية إدارة وتحديد وتقييم المخاطر في شركات التأمين. وتتوافق هذه النتيجة مع نتائج دراسات سابقة منها دراسة (Turlea, et. al., 2011)، ودراسة (Soh, et. al., 2011). ويمكن رفع تلك النسبة من خلال قيام المدقق الداخلي بتوسيع إجراءات التدقيق الداخلي وتطويرها باستخدام الإجراءات التحليلية التي تعمل على قياس وتحديد الانحرافات في بعض البنود المهمة في قائمة المركز المالي. وتبين الفقرة رقم "11" أن الوزن النسبي انخفض بنسبة بلغت "77.50%" مما يدلل أن امتلاك المدقق الداخلي للمعرفة والمهارة الكافية التي تمكنه من الحصول على مؤشرات تفيد في تحديد عمليات الاختلاس والسرقة كبيرة لكنها ليست بالقدر الكافي، الأمر الذي قد يؤثر سلباً على جودة أداء وظيفة التدقيق الداخلي. وتتوافق هذه النتيجة مع نتائج دراسات سابقة منها دراسة (Lin, et. al., 2011). وبالتالي يجب على دوائر التدقيق الداخلي تحديد ممارسات وإجراءات التدقيق الداخلي النوعية والمرتبطة بالكشف والوقاية من أوجه القصور وتحديد عمليات الاختلاس والسرقة، ويمكنها في سبيل ذلك القيام بتكثيف إجراءات الجرد الدوري، بالإضافة إلى تكثيف عملية الفحص المستندي بشكل منتظم. كما تبين الفقرة رقم "10" أن الوزن النسبي انخفض بنسبة بلغت "66.34%" مما يدلل أن استعانة دوائر التدقيق الداخلي بهيئات خارجية لتقديم النصيحة والمساعدة لأداء عملية التدقيق ليس بالقدر الكافي. وإجمالاً فإن ما ورد من توافق هذه الدراسة مع دراسات سابقة يُعطي تأكيدات للباحث على صدق الإستبانة.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث (توفر الكفاءة المهنية والتدريب الكافي للمدقق الداخلي وقدرته على توفير المتطلبات اللازمة لنجاح عملية التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين) تساوي 4.09، والوزن النسبي يساوي 81.76% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 13.372 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، والانحراف المعياري 0.521، مما يدل على أن توفر الكفاءة المهنية والتدريب الكافي للمدقق الداخلي وقدرته على توفير المتطلبات اللازمة لنجاح عملية التدقيق الداخلي يعمل على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

اختبار الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين توفر الكفاءة المهنية والتدريب الكافي للمدقق الداخلي وقدرته على توفير المتطلبات اللازمة لنجاح عملية التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين توفر الكفاءة المهنية والتدريب الكافي للمدقق الداخلي وقدرته على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ويبين جدول رقم (4.25) أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، كما أن قيمة r المحسوبة تساوي 0.911 وهي أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.304، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين توفر الكفاءة المهنية والتدريب الكافي للمدقق الداخلي وقدرته على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين. وتتوافق هذه النتيجة مع نتائج دراسات سابقة منها دراسة (Turlea, et. al., 2011)، ودراسة (Soh, et. al., 2011)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية.

جدول رقم (4.25)

معامل الارتباط بين توفر الكفاءة المهنية والتدريب الكافي للمدقق الداخلي وقدرته على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين

المؤشر	الإحصاءات	توفر الكفاءة المهنية والتدريب الكافي للمدقق الداخلي
ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	معامل الارتباط	0.911
	القيمة الاحتمالية	0.000
	حجم العينة	41

قيمة r المحسوبة عند درجة حرية " 39" ومستوى دلالة "0.05" يساوي 0.304

جدول رقم (4.26)

تحليل فقرات المحور الثالث: توفر الكفاءة المهنية والتدريب الكافي للمدقق الداخلي وقدرته على توفير المتطلبات اللازمة لنجاح عملية التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	تتوفر لدى المدقق الداخلي المعرفة المهنية الكافية والحرص على التحصيل العلمي المستمر لتطوير مهاراته.	4.24	0.799	84.88	9.964	0.000
2	يقوم المدقق الداخلي ببذل العناية المهنية اللازمة عند أداء مهام التدقيق.	4.24	0.734	84.88	10.849	0.000
3	يحرص المدقق الداخلي على زيادة الأهمية النسبية لتدقيق الكفاءة والفاعلية وتقييم الأداء.	4.02	0.689	80.49	9.523	0.000
4	تتوفر لدى المدقق الداخلي الخبرة المهنية والمعرفة بعمليات وإجراءات الشركة وطبيعة نشاطها.	4.34	0.656	86.83	13.092	0.000
5	يؤدي مستوى الإعداد والتدريب الفني والتعليم المستمر للمدقق الداخلي إلى زيادة جودة أداء وظيفة التدقيق الداخلي.	4.44	0.594	88.78	15.521	0.000
6	يمتلك المدقق الداخلي المعرفة بالأمور المحاسبية والمالية والضرائب والحاسوب، والآليات اللازمة لأداء عمله.	4.29	0.602	85.85	13.753	0.000
7	يحرص المدقق الداخلي على المشاركة في الندوات والمؤتمرات والدورات المهنية.	4.00	0.742	80.00	8.634	0.000
8	تؤدي دقة وكفاية برامج التدريب إلى زيادة جودة أداء وظيفة التدقيق الداخلي.	4.24	0.582	84.88	13.679	0.000
9	يقوم المدقق الداخلي باقتراح التحسينات لتطوير فعالية الأنظمة وزيادة الكفاءة الإنتاجية، والمعرفة الكافية بتفاصيل العمليات.	4.07	0.685	81.46	10.029	0.000
10	تستعين دائرة التدقيق الداخلي بهيئات خارجية لتقديم النصيحة والمساعدة لأداء عملية التدقيق.	3.32	0.907	66.34	2.239	0.031
11	يمتلك المدقق الداخلي المعرفة والمهارة الكافية التي تمكنه من الحصول على مؤشرات تفيد في تحديد عمليات الاختلاس والسرقة.	3.88	0.822	77.50	6.729	0.000
12	يأخذ المدقق الداخلي في الاعتبار عند بذل العناية المهنية كفاءة وكفاية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم في أنشطة الشركة.	3.98	0.698	79.50	8.840	0.000
	جميع الفقرات	**4.09**	**0.521**	**81.76**	**13.372**	**0.000**

قيمة t الجدولية عند درجة حرية 40 ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.02

الفرضية الرابعة: تعمل شركات التأمين العاملة في فلسطين على تفعيل دور لجان التدقيق لديها، الأمر الذي يؤثر تأثيراً ذو دلالة إحصائية في قدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (4.28) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الرابع (تفعيل دور لجان التدقيق وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين)، وتبين النتائج أن أعلى ثلاث فقرات حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

١- في الفقرة رقم "9" بلغ الوزن النسبي "89.27%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "الاستقلال التام لعضو لجنة التدقيق يؤدي إلى زيادة فعالية أنشطة التدقيق الداخلي وضبط الأداء المالي والإداري بدرجة كبيرة جداً".

٢- في الفقرة رقم "8" بلغ الوزن النسبي "85.37%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "التأهيل العلمي والخبرة العملية لعضو لجنة التدقيق يؤدي إلى زيادة فعالية أنشطة التدقيق الداخلي وضبط الأداء المالي والإداري بدرجة كبيرة جداً".

٣- في الفقرة رقم "12" بلغ الوزن النسبي "84.88%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "لجنة التدقيق تقوم بإعلام مجلس الإدارة بنتيجة مناقشاتها مع الإدارة التنفيذية والمدقق الداخلي حول القوائم المالية التي تم تدقيقها بدرجة كبيرة جداً".

كما تبين النتائج أن أقل ثلاث فقرات حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

١- في الفقرة رقم "6" بلغ الوزن النسبي "74.63%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه "توجد فترة زمنية محددة لعضوية لجنة التدقيق في الشركة بدرجة كبيرة".

٢- في الفقرة رقم "7" بلغ الوزن النسبي "71.50%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.001" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "طول مدة عضوية عضو لجنة التدقيق في الشركة تؤثر على زيادة فعالية أنشطة التدقيق الداخلي بدرجة كبيرة".

٣- في الفقرة رقم "11" بلغ الوزن النسبي "70.24%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.010" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه "يلتزم مجلس الإدارة في اختياره لأعضاء لجنة التدقيق ألاّ يكونوا من حملة الأسهم المسيطرين في الشركة بدرجة كبيرة".

وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة وبدرجة عالية في الفقرات (12,8,9) على تلك الفقرات من المحور الرابع، وهو مؤشر واضح على أن الاستقلال التام لعضو لجنة التدقيق، والتأهيل العلمي والخبرة العملية لعضو لجنة التدقيق، بالإضافة إلى قيام لجنة التدقيق بإعلام مجلس الإدارة بنتيجة مناقشاتها مع الإدارة التنفيذية والمدقق الداخلي حول القوائم المالية التي تم تدقيقها يؤدي إلى زيادة فعالية أنشطة التدقيق الداخلي ويؤثر بشكل إيجابي على وضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين، نظراً لاعتبار لجنة التدقيق من اللجان الداعمة لعملية التدقيق والتأكد من دقة وموضوعية التقارير المالية من خلال توفيرها الاستقلالية الكاملة لكل من المدقق الداخلي والخارجي. وتتوافق هذه النتيجة مع نتائج دراسات سابقة منها دراسة (العاني، 2009)، دراسة (مخلوف، 2007)، ودراسة (Rahahleh, 2010). إلا أن الأوزان النسبية للفقرات (11,7,6) انخفضت بنسب بلغت (74.63, 71.50, 70.24) على التوالي، وهو مؤشر واضح على أن إطلاق الفترة الزمنية لعضوية لجنة التدقيق في الشركة، وعدم التزام مجلس الإدارة في اختياره لأعضاء لجنة التدقيق ألاّ يكونوا من حملة الأسهم المسيطرين في الشركة يؤثر بشكل سلبي على استقلال عضو لجنة التدقيق في شركات التأمين، وبالتالي يؤثر سلباً على ضبط الأداء المالي والإداري. وتتوافق هذه النتيجة مع نتائج دراسات سابقة منها دراسة (المومني، 2010). وإجمالاً فإن ما ورد من توافق هذه الدراسة مع دراسات سابقة يُعطي تأكيدات للباحث على صدق الإستبانة.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع (تفعيل دور لجان التدقيق وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين) تساوي 4.02، والوزن النسبي يساوي 80.45% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 11.494 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، والانحراف المعياري 0.570، مما يدل على أن تفعيل دور لجان التدقيق تزيد من قدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

اختبار الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين تفعيل دور لجان التدقيق في شركات التأمين وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين تفعيل دور لجان التدقيق في شركات التأمين وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ويبين جدول رقم (4.27) أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، كما أن قيمة r المحسوبة تساوي 0.708 وهي أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.304، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين تفعيل دور لجان التدقيق في شركات التأمين وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين. وتتوافق هذه النتيجة مع نتائج دراسات سابقة منها دراسة (العاني، 2009)، دراسة (مخلوف، 2007)، ودراسة (Rahahleh, 2010)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية.

جدول رقم (4.27)

معامل الارتباط بين تفعيل دور لجان التدقيق في شركات التأمين وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين

المؤشر	الإحصاءات	تفعيل دور لجان التدقيق في شركات التأمين
ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	معامل الارتباط	0.708
	القيمة الاحتمالية	0.000
	حجم العينة	41

قيمة r المحسوبة عند درجة حرية " 39" ومستوى دلالة "0.05" يساوي 0.304

جدول رقم (4.28)

تحليل فقرات المحور الرابع: تفعيل دور لجان التدقيق وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	يلتزم مجلس الإدارة بتشكيل لجنة تدقيق من الأعضاء غير التنفيذيين.	3.93	0.944	78.50	6.195	0.000
2	توجد أهمية كبيرة لوجود خط اتصال مباشر للمدقق الداخلي مع لجنة التدقيق، وذلك من أجل تدعيم استقلاله.	4.17	0.834	83.41	8.991	0.000
3	يؤثر عدد الأعضاء غير التنفيذيين في لجنة التدقيق في الشركة على زيادة فعالية أنشطة التدقيق الداخلي.	3.88	0.927	77.56	6.063	0.000
4	إشراف ومتابعة لجنة التدقيق على أعمال التدقيق الداخلي في الشركة، يؤدي إلى زيادة جودة أداء وظيفة التدقيق الداخلي.	4.12	0.748	82.44	9.602	0.000
5	يلتزم مجلس الإدارة أن يكون من بين أعضاء لجنة التدقيق على الأقل عضو لديه خبرة في الشؤون المالية والمحاسبية.	4.22	0.881	84.39	8.867	0.000
6	توجد فترة زمنية محددة لعضوية لجنة التدقيق في الشركة.	3.73	0.949	74.63	4.935	0.000
7	تؤثر طول مدة عضوية عضو لجنة التدقيق في الشركة على زيادة فعالية أنشطة التدقيق الداخلي.	3.58	0.984	71.50	3.695	0.001
8	يؤدي التأهيل العلمي والخبرة العملية لعضو لجنة التدقيق إلى زيادة فعالية أنشطة التدقيق الداخلي وضبط الأداء المالي والإداري.	4.27	0.633	85.37	12.821	0.000
9	يؤدي الاستقلال التام لعضو لجنة التدقيق إلى زيادة فعالية أنشطة التدقيق الداخلي وضبط الأداء المالي والإداري.	4.46	0.636	89.27	14.726	0.000
10	عدم وجود مصلحة مالية أو صلة قرابة حتى الدرجة الرابعة في هرم القرابة للجنة التدقيق مع المديرين التنفيذيين في الشركة، يؤدي إلى زيادة جودة أداء وظيفة التدقيق الداخلي.	4.15	0.760	82.93	9.654	0.000
11	يلتزم مجلس الإدارة في اختياره لأعضاء لجنة التدقيق ألاّ يكونوا من حملة الأسهم المسيطرين في الشركة.	3.51	1.207	70.24	2.718	0.010
12	تقوم لجنة التدقيق بإعلام مجلس الإدارة بنتيجة مناقشاتها مع الإدارة التنفيذية والمدقق الداخلي حول القوائم المالية التي تم تدقيقها.	4.24	0.734	84.88	10.849	0.000
	جميع الفقرات	**4.02**	**0.570**	**80.45**	**11.494**	**0.000**

قيمة t الجدولية عند درجة حرية 40 ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.02

الفرضية الخامسة: تقوم شركات التأمين العاملة في فلسطين بتطوير وتفعيل نظام الرقابة والضبط الداخلي، الأمر الذي يؤثر تأثيراً ذو دلالة إحصائية في قدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (4.30) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الخامس (بين تطوير وتفعيل نظام الرقابة والضبط الداخلي، وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين).

وتبين النتائج أن أعلى ثلاث فقرات حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

١- في الفقرة رقم "7" بلغ الوزن النسبي "85.37%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه "تساهم أنشطة التدقيق في تطوير إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية في الشركة مما يؤثر إيجاباً على ضبط الأداء المالي والإداري بدرجة كبيرة جداً".

٢- في الفقرة رقم "9" بلغ الوزن النسبي "84.39%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "متانة وسلامة نظام الرقابة الداخلية يؤثر على إجراءات وتنفيذ عملية التدقيق بدرجة كبيرة جداً".

٣- في الفقرة رقم "3" بلغ الوزن النسبي "83.90%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المدقق الداخلي يقوم بدراسة النظام الداخلي وأوراق العمل الخاصة بمجال التدقيق بدرجة كبيرة جداً".

كما تبين النتائج أن أقل ثلاث فقرات حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

١- في الفقرة رقم "10" بلغ الوزن النسبي "77.07%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المدقق الداخلي يقوم بإخضاع نظم الرقابة الداخلية لعمليات تقويم دورية، وتحديد المشكلات الموجودة فيها ومتابعة تصحيحها بدرجة كبيرة".

٢- في الفقرة رقم "11" بلغ الوزن النسبي "76.59%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " المدقق الداخلي يقوم بتحديد الثغرات الرئيسة في أدوات الرقابة الداخلية ورفع تقرير بذلك للجنة التدقيق بدرجة كبيرة".

٣- في الفقرة رقم "12" بلغ الوزن النسبي "76.10%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المدقق الداخلي يقوم بتطوير نظم الرقابة الداخلية بما يواكب التطور الحاصل في عمليات وأنشطة الوحدة الاقتصادية في الشركة بدرجة كبيرة".

وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة وبدرجة كبيرة جداً في الفقرات (3,9,7) على تلك الفقرات من المحور الخامس، وهو مؤشر واضح على أن أنشطة التدقيق الداخلي تساهم بشكل كبير في تطوير إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية في الشركة، وأن متانة وسلامة نظام الرقابة الداخلية، وقيام المدقق الداخلي بدراسة النظام الداخلي وأوراق العمل الخاصة بمجال التدقيق، يؤثر إيجاباً على إجراءات وتنفيذ عملية التدقيق الداخلي، ويؤدي إلى زيادة فعالية أنشطة التدقيق الداخلي مما يؤثر بشكل إيجابي على وضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين. وتتوافق هذه النتيجة مع نتائج دراسات سابقة منها دراسة (عبد الصمد، 2009)، دراسة (الشرايري، 2009)، ودراسة (Turlea, et. al., 2011)، دراسة (Fadzil, et. al., 2005)، والتي بينت أن ظيفة التدقيق الداخلي يمكنها إضافة قيمة للشركة من خلال تقييمها لنظام الرقابة الداخلية، كما أن وجود نظام رقابة داخلية فعال وقوي يؤثر على حجم إجراءات التدقيق، فهناك علاقة عكسية تبين أنه مع وجود نظام رقابة داخلية سليم وقوي ينخفض حجم الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل المدقق الداخلي أو الخارجي. إلا أن الأوزان النسبية للفقرات (12,11,10) انخفضت بنسب متفاوتة بلغت (76.10, 76.59, 77.07) على التوالي، وهو مؤشر واضح يدلل أن قيام المدقق الداخلي بإخضاع نظم الرقابة الداخلية لعمليات تقويم دورية، وتحديد المشكلات الموجودة فيها ومتابعة تصحيحها وتحديد الثغرات الرئيسة في أدوات الرقابة الداخلية ورفع تقرير بذلك للجنة التدقيق، وقيامه بتطوير نظم الرقابة الداخلية بما يواكب التطور الحاصل في عمليات وأنشطة الوحدة الاقتصادية في الشركة ليست بالقدر الكافي، الأمر الذي يؤثر سلباً على ضبط الأداء المالي والإداري، وللتغلب على هذا الضعف ينبغي على المدقق الداخلي القيام بأداء المزيد من إجراءات التدقيق، مع ضرورة الحصول على هذا الفهم الكافي لنظام الرقابة الداخلية، وتحديث وتحليل المعلومات خلال عملية التدقيق بشكل مستمر. وإجمالاً فإن ما ورد من توافق هذه الدراسة مع دراسات سابقة وإن كانت في بيئة تختلف عن بيئة الدراسة يُعطي تأكيدات للباحث على صدق الإستبانة.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الخامس (تطوير وتفعيل نظام الرقابة والضبط الداخلي، وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين) تساوي 4.03، والوزن النسبي يساوي 80.61% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 9.390 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، والانحراف المعياري 0.703، مما يدل على أن تطوير وتفعيل نظام الرقابة والضبط الداخلي، يؤثر على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

اختبار الفرضية الخامسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين تطوير وتفعيل نظام الرقابة والضبط الداخلي لشركات التأمين وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين تطوير وتفعيل نظام الرقابة والضبط الداخلي لشركات التأمين وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ويبين جدول رقم (4.29) أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، كما أن قيمة r المحسوبة تساوي 0.828 وهي أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.304، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين تطوير وتفعيل نظام الرقابة والضبط الداخلي لشركات التأمين وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين. وتتوافق هذه النتيجة مع نتائج دراسات سابقة منها دراسة (عبد الصمد، 2009)، دراسة (الشرايري، 2009)، ودراسة (Turlea, et. al.,) 2011، دراسة (Fadzil, et. al., 2005)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية.

جدول رقم (4.29)

معامل الارتباط بين تطوير وتفعيل نظام الرقابة والضبط الداخلي لشركات التأمين وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين

المؤشر	الإحصاءات	تطوير وتفعيل نظام الرقابة والضبط الداخلي لشركات التأمين
ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	معامل الارتباط	0.828
	القيمة الاحتمالية	0.000
	حجم العينة	41

قيمة r المحسوبة عند درجة حرية " 39" ومستوى دلالة "0.05" يساوي 0.304

جدول رقم (4.30)

تحليل فقرات المحور الخامس: تطوير وتفعيل نظام الرقابة والضبط الداخلي، وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وجود ومطابقة الأصول مع السجلات بالجرد المفاجئ بشكل دوري.	4.08	0.971	81.50	7.002	0.000
2	تقدم لجنة التدقيق تقريراً لمجلس الإدارة حول تقييمها لفاعلية نظام الرقابة الداخلية في الشركة.	3.98	0.880	79.51	7.099	0.000
3	يقوم المدقق الداخلي بدراسة النظام الداخلي وأوراق العمل الخاصة بمجال التدقيق.	4.20	0.641	83.90	11.937	0.000
4	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى ملاءمة وتحقيق الأهداف والسياسات الموضوعة من قبل إدارة الشركة وبيان الانحرافات والإبلاغ عنها.	4.02	0.790	80.49	8.301	0.000
5	تقوم الإدارة بتوثيق عناصر وإجراءات نظام الضبط والرقابة الداخلية المطبق في الشركة.	4.12	0.678	82.44	10.595	0.000
6	يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من مدى كفاية وفعالية أنظمة الرقابة على السجلات والتقارير مما يؤثر على إجراءات وتنفيذ عملية التدقيق.	4.05	0.773	80.98	8.687	0.000
7	تساهم أنشطة التدقيق في تطوير إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية في الشركة مما يؤثر إيجاباً على ضبط الأداء المالي والإداري.	4.27	0.837	85.37	9.698	0.000
8	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من فعالية الوسائل المستخدمة في حماية أصول الشركة.	3.98	1.012	79.51	6.172	0.000
9	متانة وسلامة نظام الرقابة الداخلية يؤثر على إجراءات وتنفيذ عملية التدقيق.	4.22	0.652	84.39	11.969	0.000
10	يقوم المدقق الداخلي بإخضاع نظم الرقابة الداخلية لعمليات تقويم دورية، وتحديد المشكلات الموجودة فيها ومتابعة تصحيحها.	3.85	0.910	77.07	6.007	0.000

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
11	يقوم المدقق الداخلي بتحديد الثغرات الرئيسة في أدوات الرقابة الداخلية ورفع تقرير بذلك للجنة التدقيق.	3.83	0.998	76.59	5.323	0.000
12	يقوم المدقق الداخلي بتطوير نظم الرقابة الداخلية بما يواكب التطور الحاصل في عمليات وأنشطة الوحدة الاقتصادية في الشركة.	3.80	1.005	76.10	5.126	0.000
13	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من أن جميع العاملين ملتزمين بتنفيذ السياسات والإجراءات الرقابية التي وضعتها إدارة الشركة.	4.07	0.755	81.46	9.106	0.000
14	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وجود فصل بين الواجبات والمهام بين الموظفين من ناحية: وظيفة الاحتفاظ، وظيفة التنفيذ، ووظيفة المحاسبة.	3.95	1.117	79.02	5.453	0.000
جميع الفقرات		**4.03**	**0.703**	**80.61**	**9.390**	**0.000**

قيمة t الجدولية عند درجة حرية 40 ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.02

الفرضية السادسة: تلتزم شركات التأمين العاملة في فلسطين بتطبيق معايير أداء واضحة للتدقيق الداخلي، الأمر الذي يؤثر تأثيراً ذو دلالة إحصائية في قدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (4.32) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور السادس (تلتزم شركات التأمين العاملة في فلسطين بتطبيق معايير أداء واضحة للتدقيق الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري)، وتبين النتائج أن أعلى ثلاث فقرات حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

١- في الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبي "87.80%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه "تؤثر قدرة المدقق الداخلي بتطبيق معايير التدقيق الداخلي وإجراءاتها المطلوبة لإنجاز عملية التدقيق على ضبط الأداء المالي والإداري بدرجة كبيرة جداً".

٢- في الفقرة رقم "10" بلغ الوزن النسبي "85.85%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "التزام دائرة التدقيق الداخلي بمعايير التدقيق الداخلي يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بإدارة الشركة بدرجة كبيرة جداً".

٣- في الفقرة رقم "3" بلغ الوزن النسبي "84.39%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "التزام المدققين الداخليين بمعايير الممارسة المهنية الصادرة عن معهد المدققين الداخليين يؤدي إلى ضبط الأداء المالي والإداري في الشركة بدرجة كبيرة جداً".

كما تبين النتائج أن أقل ثلاث فقرات حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

١- في الفقرة رقم "8" بلغ الوزن النسبي "69.00%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.020" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المدقق يقوم بالإفصاح في تقريره للجنة التدقيق أو الإدارة العليا عن حالات عدم التوافق الجوهرية بين ممارسته لمهامه وبين معايير التدقيق الداخلي بدرجة متوسطة".

٢- في الفقرة رقم "7" بلغ الوزن النسبي "68.29%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.020" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه "يوجد إدراك كافي لأهمية التزام شركات التأمين بمعايير التدقيق الداخلي مما يؤثر إيجاباً على ضبط الأداء المالي والإداري بدرجة متوسطة".

٣- في الفقرة رقم "6" بلغ الوزن النسبي "59.02%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.772" وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أنه "لا توجد جهة أو لجنة مسؤولة تشرف على التزام شركات التأمين الفلسطينية بالحد الأدنى من معايير التدقيق الداخلي بدرجة متوسطة".

وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة وبدرجة كبيرة جداً في الفقرات (2,10,3) على تلك الفقرات من المحور السادس، وهو مؤشر واضح على أن قدرة المدقق الداخلي بتطبيق معايير التدقيق الداخلي وإجراءاتها المطلوبة لإنجاز عملية التدقيق، والتزام دائرة التدقيق الداخلي بمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين، يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بإدارة الشركة، ويؤدي إلى زيادة فعالية أنشطة التدقيق الداخلي مما يؤثر بشكل إيجابي على وضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين. وتتوافق هذه النتيجة مع نتائج دراسات سابقة منها دراسة (الفرح، وآخرون، 2011)، دراسة (عبد الصمد، 2009)، دراسة (الشرايري، 2009)، دراسة (مخلوف، 2007)، دراسة (Fadzil, et. al., 2005)، والتي بينت أن المعايير تساعد في تحسين أداء المدقق والارتقاء به، وتنظيم عملية التدقيق وذلك من خلال ضبط وتوجيه الإجراءات في الأنشطة التي يقوم بها المدقق. إلا أن الأوزان النسبية للفقرات (8,7,6) انخفضت بنسب متفاوتة بلغت (59.02 ,68.29 ,69) على التوالي، وهو مؤشر واضح على أن إفصاح المدقق الداخلي في تقريره للجنة التدقيق أو الإدارة العليا عن حالات عدم التوافق الجوهرية بين ممارسته لمهامه وبين معايير التدقيق الداخلي ليست بالقدر الكافي، كما أن نسبة إدراك المدقق الداخلي لأهمية التزام شركات التأمين بمعايير التدقيق الداخلي تكاد تكون في أدنى مستوياتها، بالإضافة لعدم وجود جهة أو لجنة مسؤولة تشرف على التزام شركات التأمين الفلسطينية بالحد الأدنى من معايير التدقيق الداخلي، الأمر الذي يؤثر سلباً على ضبط الأداء المالي والإداري.

وتتوافق هذه النتيجة مع نتائج دراسات سابقة منها دراسة (العاني، 2009)، ودراسة (السلامي، 2005). والتي بينت وجود قصور واضح في عدم التزام دوائر التدقيق الداخلي بمعايير التدقيق الداخلي. وإجمالاً فإن ما ورد من توافق هذه الدراسة مع دراسات سابقة وإن كانت في بيئة تختلف عن بيئة الدراسة يُعطي تأكيدات للباحث على صدق الإستبانة، وبالتالي قبول الفرضية.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور السادس (تلتزم شركات التأمين العاملة في فلسطين بتطبيق معايير أداء واضحة للتدقيق الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري) تساوي 3.89، والوزن النسبي يساوي 77.77% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 10.821 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، والانحراف المعياري 0.526، مما يدل على أن التزام شركات التأمين العاملة في فلسطين بتطبيق معايير أداء واضحة للتدقيق الداخلي يزيد من قدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

اختبار الفرضية السادسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين التزام شركات التأمين العاملة في فلسطين بتطبيق معايير أداء واضحة للتدقيق الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين التزام شركات التأمين العاملة في فلسطين بتطبيق معايير أداء واضحة للتدقيق الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ويبين جدول رقم (4.31) أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، كما أن قيمة r المحسوبة تساوي 0.707 وهي أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.304، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين التزام شركات التأمين العاملة في فلسطين بتطبيق معايير أداء واضحة للتدقيق الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري. وتتوافق هذه النتيجة مع نتائج دراسات سابقة منها دراسة (الفرح، وآخرون، 2011)، دراسة (عبد الصمد، 2009)، دراسة (الشرايري، 2009)، دراسة (مخلوف، 2007)، دراسة (Fadzil, et. al., 2005)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية.

جدول رقم (4.31)

معامل الارتباط بين التزام شركات التأمين العاملة في فلسطين بتطبيق معايير أداء واضحة للتدقيق الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري

المؤشر	الإحصاءات	تلتزم شركات التأمين العاملة في فلسطين بتطبيق معايير أداء واضحة للتدقيق الداخلي
ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	معامل الارتباط	0.707
	القيمة الاحتمالية	0.000
	حجم العينة	41

قيمة r المحسوبة عند درجة حرية " 39" ومستوى دلالة "0.05" يساوي 0.304

جدول رقم (4.32)

تحليل فقرات المحور السادس: مدى التزام شركات التأمين العاملة في فلسطين بتطبيق معايير أداء واضحة للتدقيق الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري.

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	يوجد لدى المدققين الداخليين في شركات التأمين إلمام كافٍ بمعايير التدقيق الداخلي.	3.93	0.818	78.54	7.253	0.000
2	تؤثر قدرة المدقق الداخلي بتطبيق معايير التدقيق الداخلي وإجراءاتها المطلوبة لإنجاز عملية التدقيق على ضبط الأداء المالي والإداري.	4.39	0.586	87.80	15.180	0.000
3	يؤدي التزام المدققين الداخليين بمعايير الممارسة المهنية الصادرة عن معهد المدققين الداخليين إلى ضبط الأداء المالي والإداري في الشركة.	4.22	0.725	84.39	10.771	0.000
4	توجد أسس تعمل على قياس أداء التدقيق الداخلي مما يؤدي إلى ضبط الأداء المالي والإداري في الشركة.	3.95	0.893	79.02	6.820	0.000
5	يحرص المدقق الداخلي بمتابعة التطورات الحاصلة على معايير التدقيق الداخلي باستمرار ويستند إليها عند أداؤه لمهامه.	3.85	0.882	77.07	6.197	0.000
6	توجد جهة أو لجنة مسؤولة تشرف على التزام شركات التأمين الفلسطينية بالحد الأدنى من معايير التدقيق الداخلي.	2.95	1.071	59.02	-0.292	0.772
7	يوجد إدراك كافي لأهمية التزام شركات التأمين بمعايير التدقيق الداخلي مما يؤثر إيجاباً على ضبط الأداء المالي والإداري.	3.41	1.095	68.29	2.425	0.020
8	يقوم المدقق بالإفصاح في تقريره للجنة التدقيق أو الإدارة العليا عن حالات عدم التوافق الجوهرية بين ممارسته لمهامه وبين معايير التدقيق الداخلي.	3.45	1.176	69.00	2.421	0.020
9	يؤدي التزام دائرة التدقيق الداخلي بمعايير التدقيق الداخلي إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام موارد الشركة.	4.15	0.853	82.93	8.603	0.000
10	يؤدي التزام دائرة التدقيق الداخلي بمعايير التدقيق الداخلي إلى زيادة ثقة المساهمين بإدارة الشركة.	4.29	0.782	85.85	10.579	0.000
11	يؤدي التزام دائرة التدقيق الداخلي بمعايير التدقيق الداخلي إلى تخفيض تكاليف التدقيق الخارجي وتسهيل عمل المدقق الخارجي.	3.83	0.946	76.59	5.612	0.000
12	يؤدي التزام دائرة التدقيق الداخلي بمعايير التدقيق الداخلي إلى حماية الأصول والكشف عن أية اختلاسات أو سرقات قد تحدث.	4.22	0.725	84.39	10.771	0.000
	جميع الفقرات	**3.89**	**0.526**	**77.77**	**10.821**	**0.000**

قيمة t الجدولية عند درجة حرية 40 ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.02

- **تحليل جميع محاور الدراسة مجتمعة:**

(تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين)

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (4.33) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في جميع محاور الدراسة مرتبة تنازلياً حسب الوزن النسبي لكل محور، وتبين النتائج أن المتوسط الحسابي لجميع المحاور مجتمعة يساوي 3.94، والوزن النسبي يساوي 78.88% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 12.298 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين في تطوير مستمر عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

جدول رقم (4.33)

تحليل محاور الدراسة: تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين

الترتيب	مسلسل	محاور الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	الثاني	مدى تمتع المدقق الداخلي في شركات التأمين العاملة في فلسطين بالاستقلالية والموضوعية وقدرته على ضبط الأداء المالي والإداري.	4.19	0.610	83.71	12.454	0.000
2	الثالث	مدى توفر الكفاءة المهنية والتدريب الكافي للمدقق الداخلي وقدرته على توفير المتطلبات اللازمة لنجاح عملية التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	4.09	0.521	81.76	13.372	0.000
3	الخامس	مدى تطوير وتفعيل نظام الرقابة والضبط الداخلي، وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	4.03	0.703	80.61	9.390	0.000
4	الرابع	مدى تفعيل دور لجان التدقيق وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	4.02	0.570	80.45	11.494	0.000
5	السادس	مدى التزام شركات التأمين العاملة في فلسطين بتطبيق معايير أداء واضحة للتدقيق الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري.	3.89	0.526	77.77	10.821	0.000
6	الأول	تطبيق مفاهيم حديثة لإجراءات التدقيق الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	3.76	0.558	75.16	8.700	0.000
		جميع المحاور	**3.94**	**0.491**	**78.88**	**12.298**	**0.000**

الفرضية السابعة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين تعزى للمتغيرات الشخصية التالية: (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، الشهادات المهنية، المستوى التنظيمي الذي تتبعه دائرة التدقيق الداخلي في الشركة، عدد الدورات التي التحقت بها في مجال التدقيق).

وينبثق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

7.1- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين تعزى إلى المؤهل العلمي.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار t لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين تعزى إلى المؤهل العلمي والنتائج مبينة في جدول رقم (4.34) ويبين أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.654 وهي أكبر من 0.05 وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 0.452 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في آراء أفراد العينة حول تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين تعزى إلى المؤهل العلمي.

جدول رقم (4.34)

نتائج اختبار t للفروق بين إجابات المبحوثين حول تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين تعزى إلى المؤهل العلمي.

الجزء	المؤهل العلمي	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	بكالوريوس	29	3.921	0.498	-0.452	0.654
	ماجستير	11	3.998	0.493		
	دكتوراه	1				

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "39" تساوي 2.05

7.2- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين تعزى إلى التخصص العلمي.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار t لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين تعزى إلى التخصص العلمي، ويبين جدول رقم (4.35) أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.318 وهي أكبر من 0.05 وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 1.012 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في آراء أفراد العينة حول تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين تعزى إلى التخصص العلمي.

جدول رقم (4.35)

نتائج اختبار t للفروق بين إجابات المبحوثين حول تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين تعزى إلى التخصص العلمي.

الجزء	التخصص العلمي	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	محاسبة	35	3.976	0.493	1.012	0.318
	إدارة أعمال	6	3.756	0.482		

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "39" تساوي 2.05

7.3- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين تعزى إلى المسمى الوظيفي.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين تعزى إلى المسمى الوظيفي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$. ويبين جدول رقم (4.36) أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 3.173 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.49، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.018 وهي أقل من 0.05 مما يدل على

وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين تعزى إلى المسمى الوظيفي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ويبين اختبار شفيه جدول رقم (4.37) أن الفروق بين فئتي "عضو لجنة تدقيق"، و"مدقق داخلي" والفروق لصالح المستوى الوظيفي "مدقق داخلي".

جدول رقم (4.36)

نتائج تحلي التباين الأحادي (One Way ANOVA) حول تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين تعزى إلى المسمى الوظيفي

عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين	بين المجموعات	3.013	5	0.603	3.173	0.018
	داخل المجموعات	6.646	35	0.190		
	المجموع	**9.658**	**40**			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "35,53" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.49

جدول رقم (4.37)

اختبار شفيه للفروق المتعددة حسب المتغير المستوى الوظيفي

الفروق بين المتوسطات	مدير دائرة تدقيق داخلي	مدير مالي	مدقق داخلي	مدقق حسابات خارجي	عضو لجنة تدقيق	أخرى
مدير دائرة تدقيق داخلي		0.117	-0.026	0.254	0.749	0.615
مدير مالي	-0.117		-0.143	0.137	0.632	0.498
مدقق داخلي	0.026	0.143		0.280	0.775*	0.642
مدقق حسابات خارجي	-0.254	-0.137	-0.280		0.495	0.361
عضو لجنة تدقيق	-0.749	-0.632	-0.775*	-0.495		-0.133
أخرى	-0.615	-0.498	-0.642	-0.361	0.133	

7.4- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين تعزى إلى سنوات الخبرة .

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين تعزى إلى سنوات الخبرة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$. ويبين جدول رقم (4.38) أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 0.053 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.86، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.984 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين تعزى إلى سنوات الخبرة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

جدول رقم (4.38)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حول تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين تعزى إلى سنوات الخبرة

عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين	بين المجموعات	0.041	3	0.014	0.053	0.984
	داخل المجموعات	9.617	37	0.260		
	المجموع	**9.658**	**40**			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "37,3" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.86

7.5- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين تعزى إلى الشهادات المهنية.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين تعزى إلى الشهادات المهنية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$. ويبين جدول رقم (4.39) أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 0.330 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.63، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.856 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين تعزى إلى الشهادات المهنية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

جدول رقم (4.39)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حول تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين تعزى إلى الشهادات المهنية

عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين	بين المجموعات	0.341	4	0.085	0.330	0.856
	داخل المجموعات	9.317	36	0.259		
	المجموع	**9.658**	**40**			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "36,4" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.63

7.6- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين تعزى إلى المستوى التنظيمي الذي تتبعه دائرة التدقيق الداخلي في الشركة.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين تعزى إلى المستوى التنظيمي الذي تتبعه دائرة التدقيق الداخلي في الشركة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$. ويبين جدول رقم (4.40) أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 1.266 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.63، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.301 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين تعزى إلى المستوى التنظيمي الذي تتبعه دائرة التدقيق الداخلي في الشركة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

جدول رقم (4.40)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حول تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين تعزى إلى المستوى التنظيمي الذي تتبعه دائرة التدقيق الداخلي في الشركة

عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين	بين المجموعات	1.191	4	0.298	1.266	0.301
	داخل المجموعات	8.467	36	0.235		
	المجموع	**9.658**	**40**			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "36,4" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.63

7.7- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين تعزى إلى عدد الدورات التي التحقت بها في مجال التدقيق.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين تعزى إلى عدد الدورات التي التحقت بها في مجال التدقيق عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$. ويبين جدول رقم (4.41) أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 0.129 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.24، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.879 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين تعزى إلى عدد الدورات التي التحقت بها في مجال التدقيق عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

جدول رقم (4.41)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حول تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين تعزى إلى عدد الدورات التي التحقت بها في مجال التدقيق

عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين	بين المجموعات	0.065	2	0.033	0.129	0.879
	داخل المجموعات	9.593	38	0.252		
	المجموع	**9.658**	**40**			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "38,2" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 3.24

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية

Findings, recommendations and future studies

تشتمل الدراسة في هذا الفصل على ما يلي:

المبحث الأول: نتائج الدراسة.

المبحث الثاني: توصيات الدراسة.

المبحث الثالث: الدراسات المستقبلية المقترحة.

المبحث الأول

نتائج الدراسة

The results of the study

بعد إجراء التحليل الإحصائي المطلوب واختبار الفرضيات، بالإضافة إلى ما تم من مقابلات مع بعض مديري دوائر التدقيق الداخلي في شركات التأمين، وما تم عرضه في الجانب النظري للدراسة توصل الباحث إلى النتائج التالية:

١- إن قيام دوائر التدقيق الداخلي بتطوير إجراءات التدقيق لديها من خلال قيامها بتطبيق مفاهيم حديثة لإجراءات التدقيق الداخلي بلغت أدنى مستوياتها بالمقارنة مع باقي متغيرات الدراسة حيث بلغ الوزن النسبي لها 75.16%.

٢- إن القيام بإجراءات التدقيق الداخلي التفصيلية للعمليات سواء بالتدقيق على أساس العينات أو التدقيق الشامل لا تشمل كافة فروع الشركة الممتدة من الضفة الغربية إلى قطاع غزة.

٣- إن الإجراءات التي تعنى بفحص مدى سلامة وفعالية أنظمة تقنية المعلومات في الشركة والتأكد من سلامة توزيع الصلاحيات بما يخدم مصلحة العمل لا تلبي الحد الأدنى لنجاح عملية التدقيق الداخلي.

٤- إن درجة الاهتمام بالتدقيق المالي بلغت أعلى مستوياتها بوزن نسبي 89.27%، تبعها الاهتمام بالتدقيق التشغيلي وبدرجة أقل بلغ وزنها النسبي 77.56%، وانخفضت درجة الاهتمام بالتدقيق البيئي والاجتماعي إلى أدنى مستوياتها وبأوزان نسبية بلغت 55.61%، 52.20%، على التوالي، مما يبين عدم وجود أي اهتمام من قبل دوائر التدقيق في شركات التأمين بتطوير إجراءات التدقيق التي تعنى بهذه الأنواع من التدقيق والتي تشكل محوراً مهماً في عملية تقييم المخاطر وتؤثر تأثير مباشر على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين.

٥- هناك قصور في تنفيذ الإجراءات التي تهدف إلى تحصيل أرصدة الشركة، وتطوير الإجراءات التي تهتم بتدقيق حسابات الذمم وعمليات التحصيل والديون المعدومة وطرق متابعتها ورفع التقارير اللازمة بهذا الشأن.

٦- هناك قصور في تطوير إجراءات التدقيق التي تهدف إلى متابعة ما توصلت إليه عملية التدقيق الداخلي من نتائج وما تم تحديده من توصيات، حيث لا تكتمل عملية التدقيق إلا بتنفيذ نتائجها وتوصياتها من قبل إدارة الشركة.

٧- افتقار عدد من شركات التأمين لوجود دوائر تدقيق داخلي ضمن هيكلها الإداري، ويرجع ذلك لعدم سريان قانون الشركات الفلسطيني الذي يُلزم ضمن مواده الشركات المساهمة العامة بضرورة تكوين دوائر تدقيق داخلي ضمن هيكلها الإداري.

٨- إن عدد المدققين الداخليين في شركات التأمين غير كافي ولا يلبي الحد الأدنى من متطلبات تطوير وجودة وظيفة التدقيق الداخلي في تلك الشركات، وذلك بالمقارنة مع عدد تلك الشركات وحجم أعمالها وامتداد فروعها في كافة ربوع الوطن، مما قد يؤثر سلباً على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين.

٩- اتفق أفراد العينة بدرجة كبيرة وبوزن نسبي بلغ 83.71%، أن توفر الاستقلالية والموضوعية للمدقق الداخلي يؤثر إيجاباً على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين.

١٠- اتفق أفراد العينة بدرجة كبيرة وبوزن نسبي بلغ 81.76%، أن توفر الكفاءة المهنية والتدريب الكافي للمدقق الداخلي وقدرته على توفير المتطلبات اللازمة لنجاح عملية التدقيق الداخلي يؤثر بشكل إيجابي على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين.

١١- إن امتلاك المدقق الداخلي للمعرفة والمهارة الكافية، وقيامه بتطوير إجراءات التدقيق التي تمكنه من الحصول على مؤشرات تفيد في تحديد عمليات الاختلاس والسرقة، وحماية الاصول ليست بالقدر الكافي، مما قد يؤثر سلباً على جودة أداء وظيفة التدقيق الداخلي وضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين.

١٢- اتفق أفراد العينة بدرجة كبيرة وبوزن نسبي بلغ 80.45%، أن تفعيل دور لجان التدقيق يؤثر بشكل إيجابي على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين.

١٣- تفتقر بعض شركات التأمين لوجود لجان تدقيق بداخلها، حيث بلغ عدد الشركات التي بها لجان تدقيق 5 شركات من أصل 11 شركة، مما قد يؤثر سلباً على جودة أداء وظيفة التدقيق الداخلي وضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين.

١٤- اتفق أفراد العينة بدرجة كبيرة وبوزن نسبي بلغ 80.61%، أن تطوير وتفعيل نظام الرقابة والضبط الداخلي يؤثر بشكل إيجابي على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين.

١٥- إن قيام المدقق الداخلي بإخضاع نظم الرقابة الداخلية لعمليات تقويم دورية، من خلال تطوير إجراءات التدقيق الداخلي التي تعنى بتحديد المشكلات الموجودة فيه ومتابعة تصحيحها وتحديد الثغرات الرئيسة في أدوات الرقابة الداخلية ورفع تقرير بذلك للجنة التدقيق ليست بالقدر الكافي، الأمر الذي يؤثر سلباً على ضبط الأداء المالي والإداري.

١٦- اتفق أفراد العينة بدرجة كبيرة وبوزن نسبي بلغ 77.77%، أن تطبيق معايير أداء واضحة للتدقيق الداخلي يؤثر بشكل إيجابي على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين.

١٧- إن نسبة إدراك المدقق الداخلي لأهمية التزام شركات التأمين بمعايير التدقيق الداخلي تكاد تكون في أدنى مستوياتها، بالإضافة لعدم وجود جهة أو لجنة مسؤولة تشرف على التزام شركات التأمين الفلسطينية بالحد الأدنى من معايير التدقيق الداخلي، الأمر الذي يؤثر سلباً على ضبط الأداء المالي والإداري.

المبحث الثاني

توصيات الدراسة

Recommendations of the study

بناءً على النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال هذه الدراسة، فإن الباحث يقدم التوصيات التالية والتي من شأنها أن تساعد مجالس الإدارة في شركات التأمين العاملة في فلسطين لتطوير إجراءات التدقيق الداخلي لديها وزيادة فعاليتها وكفاءتها وتحسين أدائها بما يكفل الاستغلال الأفضل لمواردها ويعمل على تحقيق أهدافها بشكل أفضل:

١- ضرورة الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي وتفعيل دورها، وزيادة الاهتمام بتطبيق مفاهيم حديثة لإجراءات التدقيق الداخلي، وأن تسعى لتطوير دوائرها بما يتماشى مع التطور الحاصل في مجال المهنة والأعمال، لما لذلك من أثر مباشر في ضبط الأداء المالي والإداري.

٢- ضرورة قيام دائرة التدقيق الداخلي بتطوير إجراءات التدقيق الداخلي التفصيلية بحيث تشمل كافة فروع الشركة، حتى يتمكن المدقق من تقييم نظام الرقابة والضبط الداخلي للشركة ككل.

٣- ضرورة تطوير إجراءات التدقيق التي تعنى بفحص مدى سلامة وفعالية أنظمة تقنية المعلومات في الشركة والتأكد من سلامة توزيع الصلاحيات بما يخدم مصلحة العمل والمتمثلة في نظام الاستفسارات والتتبع كالحصول على إيضاحات معينة عن بعض النظم والعمليات التي تحتاج إلى تفسير للوصول إلى فهم لتلك النقاط.

٤- ضرورة قيام مدير دائرة التدقيق الداخلي بتطوير إجراءات التدقيق التي تهدف إلى متابعة ما توصلت إليه عملية التدقيق من نتائج وما تم تحديده من توصيات والتأكد من مدى التزام إدارة الشركة بتنفيذ ما خلصت إليه عملية التدقيق الداخلي من نتائج وتوصيات وذلك من خلال تأسيس نظام لمتابعة سير مراحل النتائج التي تم إيصالها للإدارة، نظراً لاعتبار مرحلة إيصال النتائج ومتابعة تنفيذها من أهم مراحل عملية التدقيق، وإن عدم إعطائها الأهمية المطلوبة سيؤدي لإحداث خلل كبير في عملية التدقيق الداخلي بكاملها.

٥- ضرورة تفعيل قانون الشركات الفلسطيني والإسراع في نشره في جريدة الوقائع الفلسطينية ليتم العمل من خلاله بإلزام كافة الشركات المساهمة بما فيها شركات التأمين لإحداث قسم مستقل للتدقيق الداخلي لديها تكون له الاستقلالية الكافية التي تمكنه من أداء أعماله بكفاءة وفعالية.

٦- ضرورة قيام إدارات شركات التأمين بالعمل على زيادة عدد المدققين الداخليين لديها بما يتناسب مع حجم أعمالها وتعدد فروعها.

٧- ضرورة قيام دائرة التدقيق الداخلي بتطوير إجراءات التدقيق التي تهدف للتأكد من دقة البيانات المالية وتحافظ على أصول الشركة، والمتمثلة بإجراءات العد والقياس والجرد الدوري، والفحص المستندي، والإجراءات التي تعنى بالتأكد من حسن إدارة موارد الشركة البشرية والمالية والمادية واستغلالها بكفاءة، وتوفير الحماية الكافية لها ضد أية مخاطر فعلية متوقعة.

٨- ضرورة زيادة اهتمام دائرة التدقيق الداخلي بإجراء المصادقات في عملية التدقيق الداخلي بشكل دوري للحصول على تأكيدات معينة حول الأرصدة المدينة أو الدائنة نظراً لما يشكله هذا الإجراء من تأثير مهم على ضبط الأداء المالي في الشركة. حيث يعتبر نظام المصادقات أحد أهم الإجراءات التي تساعد المدقق الداخلي في التأكد من مدى إتباع إدارة الشركة للأسس الصحيحة في متابعة التحصيلات من العملاء، كما أنها تعتبر من أقوى وسائل وأدلة الإثبات.

٩- ضرورة العمل على تطوير إجراءات التدقيق الداخلي التي تضبط تقييم الأداء لكافة الدوائر والأقسام في الشركة، مثل إجراءات التحقق من الاستخدام الأمثل للموارد، الإجراءات التحليلية التي تعمل على كشف الانحرافات الموجودة مع تقديم التقارير عنها والمشورة للازمة للمعالجة، بالإضافة إلى التأكد من مدى توافق السياسات والخطط مع الإجراءات المتبعة.

١٠- ضرورة اهتمام المدقق الداخلي بالعمل على توسيع إجراءات التدقيق الخاصة بتدقيق نظام إدارة الجودة نظراً لما لها من تأثير إيجابي على قوة المركز المالي للشركة.

١١- ضرورة قيام دوائر التدقيق الداخلي بتوسيع إجراءات التدقيق الداخلي الخاصة بتدقيق نظم المعلومات من خلال تطوير إجراءات التدقيق بما يتلاءم مع التطور الحاصل في تكنولوجيا المعلومات، وتضمين خطة التدقيق بإجراءات التأكد من توافر وسائل الحماية والسلامة لنظم المعلومات المطبقة فيها، مما يؤدي إلى تحسين جودة التدقيق الداخلي لدى تلك الشركات.

١٢- يجب تركيز عمل التدقيق الداخلي على إجراءات التدقيق التي تمكنه من اكتشاف الأخطاء، وأن يكون على معرفة كافية حول الخصائص التي يصف بها الغش والتلاعب والآليات والطرق المستخدمة في ارتكاب الغش والتلاعب وأنواعه، وذلك حتى يكون قادر على تحديد المؤشرات حول ارتكابه.

١٣- ضرورة الاهتمام بالتدقيق البيئي والتدقيق الاجتماعي من خلال تطوير إجراءات التدقيق الداخلي بحيث تواكب التطورات العلمية والتكنولوجية في مجال الأعمال، وتضمين خطة التدقيق بالجوانب التي تهتم بدراسة البيئة المحيطة بالشركة مما يحقق لها تقييم أفضل للمخاطر التي قد تواجهها وبالأخص المخاطر الطبيعية التي يأخذها سواء المدقق الداخلي أو الخارجي في الحسبان عند التخطيط لعملية التدقيق ومن خلالها يتم تحديد حجم وكفاية الأدلة والإجراءات.

١٤- ضرورة قيام شركات التأمين بإجراء دورات تدريبية مستمرة في مجال التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر، لتأهيل المدققين الداخليين للقيام بأدوارهم بكفاءة، وبما يتلاءم مع المفهوم الحديث للتدقيق الداخلي في ظل الإطار الجديد لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.

١٥- ضرورة العمل على زيادة كفاءة المدققين الداخليين من خلال تشجيعهم للحصول على الشهادات المهنية الدولية كشهادة المدقق الداخلي المعتمد الصادرة عن معهد المدققين الداخليين الأمريكي، كأن تتكفل بكافة التكاليف مقابل إلزامهم بالعمل لديها لفترة معينة.

١٦- ضرورة الحفاظ على استقلالية المدقق الداخلي، وذلك من خلال تبعيته مباشرة للجنة التدقيق ورفع تقاريره وتوصياته إليها مباشرةً.

١٧- ضرورة أن يحافظ مجالس الإدارة في شركات التأمين على استقلالية عضو لجنة التدقيق من خلال تحديد فترة زمنية لعضوية عضو لجنة التدقيق، وألا يكون عضو لجنة التدقيق من حملة الأسهم المسيطرين في الشركة، وألا يكون من الأعضاء التنفيذيين في مجلس إدارة الشركة.

١٨- ينبغي على المدقق الداخلي القيام بأداء المزيد من إجراءات التدقيق المتمثلة بإخضاع نظم الرقابة الداخلية لعمليات تقويم دورية، وتحديد المشكلات الموجودة فيها ومتابعة تصحيحها وتحديد الثغرات الرئيسة في أدوات الرقابة الداخلية ورفع تقرير بذلك للجنة التدقيق.

١٩- ضرورة قيام المدقق الداخلي بتطوير نظم الرقابة الداخلية بما يواكب التطور الحاصل في عمليات وأنشطة الوحدة الاقتصادية في الشركة، مع ضرورة الحصول على هذا الفهم الكافي لنظام الرقابة الداخلية، وتحديث وتحليل المعلومات خلال عملية التدقيق بشكل مستمر.

٢٠- ضرورة وجود جهة أو لجنة مسؤولة تشرف على التزام شركات التأمين الفلسطينية بالحد الأدنى من معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.

٢١- ضرورة التنسيق والتعاون ما بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي من أجل الاستفادة من عمل المدقق الداخلي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة فعالية عملية التدقيق وتوفير الوقت والجهد الذي يبذله المدقق الخارجي، مما سيؤدي إلى تخفيض التكاليف التي تتكبدها الإدارة.

المبحث الثالث

الدراسات المستقبلية المقترحة

Future Studies of the Proposed

تُمثل هذه الدراسة إضافة جديدة في مجال التدقيق الداخلي وتطوير إجراءاته لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين، وذلك من خلال ما تضمنته من نتائج وتوصيات والتي من شأنها أن تؤدي إلى جودة وظيفة التدقيق الداخلي وتحسين كفاءتها، ومساعدة مجالس الإدارة في شركات التأمين نحو الارتقاء بدوائر التدقيق لديها نحو الأفضل وبما يحقق الحفاظ على مراكزها المالية ويضمن لها تحقيق ما تصبو إليه من أهداف. وكلنا أمل أن يوفقنا الله عز وجل بأن نستكمل هذه الدراسة بدراسات أخرى تصب في مجال التدقيق الداخلي، ومن أهم تلك الدراسات المقترحة ما يلي:

١- إدارة الجودة وعلاقتها بالتدقيق الداخلي.

٢- مدى إدراك المدققين الداخليين لمفهوم التدقيق الاجتماعي.

٣- التدقيق الداخلي في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات.

٤- دور لجان التدقيق في تفعيل حوكمة الشركات المساهمة.

مراجع الدراسة

References of the study

القرآن الكريم.

أولاً: المراجع العربية.

ثانياً: المراجع الإنجليزية.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية.

القرآن الكريم Quran

أولاً: المراجع العربية Arabic references

١- إبراهيم، إيهاب نظمي (2009)، التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة وتطور، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

٢- أبو زينة، نصر (2006)، تقييم قطاع التأمين الفلسطيني بين الإنتاج والنتائج، مجلة مرآة التأمين، صادرة عن الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين، فلسطين، العدد الثاني، ص 19-20.

٣- أبو زينة، نصر (2007)، تحليل إحصائي لأقساط وتعويضات سوق التأمين الفلسطيني، مجلة مرآة التأمين، صادرة عن الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين، فلسطين، العدد السادس، ص 22-25.

٤- أبو سرعة، عبد السلام عبد الله (2010)، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية: دراسة حالة التكامل بين شركة KPMG، وإدارة التدقيق الداخلي في بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

٥- أبو صالح، فتح الله (2007)، التأمين حلال أم حرام، مجلة مرآة التأمين، صادرة عن الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين، فلسطين، العدد الخامس، ص 3.

٦- أحمد، وجدان علي (2010)، دور الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

٧- البجيرمي، شادي صالح (2011)، دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر: دراسة ميدانية في المصارف السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة دمشق، سوريا.

٨- الحانوتي، عماد (2002)، أهمية التدقيق الداخلي في الحد من الغش، نشرة الكترونية، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، العدد السادس، ص 2-7.

٩- الحدرب، زهير (2010)، علم تدقيق الحسابات، عمان: دار البداية ناشرون وموزعون.

١٠- الحسبان، عطا الله (2008)، مدى مواكبة المدققين الداخليين لمتطلبات تكنولوجيا معلومات أنظمة الرقابة الداخلية في شركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة المنارة، عمان، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، ص 221-281.

١١- الحيزان، أسامة بن فهد (2008)، تطوير أداء المراجعة الداخلية لمواجهة متطلبات الحوكمة: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

١٢- الذنيبات، على عبد القادر (2010)، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية: نظرية وتطبيق، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة.

١٣- الراوي، سينا أحمد عبد الغفور (2011)، استخدام منهج six sigma في ضبط جودة التدقيق الداخلي: دراسة ميدانية على المستشفيات الخاصة الحائزة على جائزة الجودة والتميز في محافظة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

١٤- الريماوي، محمد (2010)، التحديات التي تواجه صناعة التأمين في فلسطين، مجلة مرآة التأمين، صادرة عن الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين، فلسطين، العدد التاسع، ص 3.

١٥- السبوع، سليمان (2011)، أثر هياكل أنظمة الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO على أهداف الرقابة: حالة الشركات الصناعية الأردنية، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، الأردن، المجلد الثامن والثلاثون، العدد الأول، ص 103-117.

١٦- السلامي، عارف عتيق (2005)، مدى التزام شركات التأمين اليمنية بمعايير التدقيق الداخلي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، اليمن.

١٧- الشرايري، جمال عادل (2009)، سياسات وإجراءات التدقيق الداخلي في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات في البنوك الأردنية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سوريا، المجلد الحادي والثلاثون– العدد الأول، ص 47-72.

١٨- الصالح، فروم محمد، الياس، بوجعادة، كحيلة، آمال (2010)، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي الإداري للشركات، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر الواقع والآفاق في ضوء المستجدات المعاصرة، 11–12 أكتوبر، جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة، الجزائر، ص 1-32.

١٩- الصحن، عبد الفتاح، الصبان، محمد سمير، حسن، شريفة علي (2004)، أسس المراجعة– الأسس العلمية والعملية، الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.

٢٠- العاني، صفاء أحمد، العزاوي، محمد عبد الله (2009)، التدقيق الداخلي في ظل إطار حوكمة الشركات ودوره في زيادة قيمة الشركة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

٢١- العساف، صالح حمد (1995)، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية في العلوم السلوكية، الرياض، مكتبة العبيكان.

٢٢- الفرح، عبد الرزاق، أبو زر، عفاف، العابدي، سنان (2011)، مدى التزام شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي: دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الأول، ص 103-124.
٢٣- القبطان، محمد (2006)، قواعد المراجعة في أعمال البنوك، القاهرة: دار النصر للنشر.
٢٤- القشي، ظاهر (2005)، انهيار بعض الشركات العالمية وأثرها في بيئة المحاسبة، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للإدارة، جامعة الدول العربية، القاهرة، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني، ص 1-26.
٢٥- المطارنة، غسان (2006)، تدقيق الحسابات المعاصر، عمان: دار المسيرة للنشر، الطبعة الأولى.
٢٦- المنصور، كاسر نصر (2007)، إدارة المخاطر وإستراتجية التأمين في ظل تكنولوجيا المعلومات، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع بعنوان إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، ص 1-19.
٢٧- المومني، محمد عبد الله (2010)، تقييم مدى التزام الشركات الأردنية المساهمة بضوابط تشكيل لجان التدقيق وآليات عملها لتعزيز حوكمة الشركات: دراسة ميدانية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد السادس والعشرون، العدد الأول، ص 237-272.
٢٨- النصيرات، عادل حسن (2006)، مدى إدراك مدققي ديوان المحاسبة الأردني لمتطلبات التدقيق البيئي المحلية والدولية وكفاءتهم في أداء هذا الدور لتفعيل إنفاق المال العام، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم المحاسبة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان.
٢٩- الوقاد، سامي محمد، وديان، لؤي محمد (2010)، تدقيق الحسابات (١)، عمان: مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع.
٣٠- جبران، محمد علي (2010)، العوامل المؤثرة في جودة مراجعة الحسابات من وجهة نظر المحاسبين القانونيين في اليمن، الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية، كلية إدارة الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة الملك سعود، الرياض، ص 1-47.
٣١- جمعة، أحمد حلمي (2011)أ، التدقيق الداخلي والحكومي، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
٣٢- جمعة، أحمد حلمي (2009)أ، المدخل إلى التدقيق والتأكد الحديث: الإطار الدولي: أدلة ونتائج التدقيق، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
٣٣- حاج علي، خليل (2010)، وثيقة التدقيق الداخلي، مجلة مرآة التأمين، صادرة عن الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين ، فلسطين، العدد العاشر، ص 29-31.

٣٤- حمادة، رشا (2010)، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد السادس والعشرون، العدد الثاني، ص87-118.

٣٥-دريباتي، رادة فاروق (2009)، دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء البيئي: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة تشرين، سوريا، ص -132 1.

٣٦-سكاك، مراد (2009)، دور التدقيق الاجتماعي في إطار الحوكمة المسؤولة اجتماعياً في ظل الانفتاح الخارجي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عباس– سطيف، الجزائر.

٣٧-سليمان، سعيد (2010)، لجنة التدقيق والرقابة الداخلية، مجلة المدقق، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، العددان (83-84)، ص 16-17.

٣٨-سليمان، سعيد (2009)، لجان التدقيق ودورها في الرقابة، مجلة المدقق، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، العددان (81-82)، ص 8-10.

٣٩-عبد الصمد، عمر علي (2009)، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر.

٤٠-عبد العال، طارق (2007) ، موسوعة معايير المراجعة، الإسكندرية: الدار الجامعية.

٤١-عبد الله، خالد أمين (2007)، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة.

٤٢-عبيدات، ذوقان، عدس، عبد الرحمن، عبد الخالق، كايد (2001)، البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه، عمان، دار الفكر.

٤٣-علي، خالد إسماعيل (2010)، ما بين المؤتمر الأول للتدقيق الداخلي والملتقى الأول للمحاسبين، مجلة عالم المحاسبة، جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، الدوحة، العدد الأول (مايو–سبتمبر) ص 19.

٤٤-علي، نادر (2009)، السجلات المالية في شركات التأمين، مجلة مرآة التأمين، صادرة عن الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين، العدد الثامن، فلسطين، ص 48-50.

٤٥-عواد، جمال يوسف (2008)، المبادئ الأساسية لعقد التأمين، مجلة مرآة التأمين، صادرة عن الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين، العدد السابع، فلسطين، ص 10.

٤٦-عوض، أمال محمد (2008)، أثر ممارسة المراجعة غير المنظمة على جودة الأداء المهني لمراجع الحسابات، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، المجلد الخامس والأربعون، العدد الثاني، ص 1-82.
٤٧-عيسى، سمير كامل محمد (2008)، العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات: مع دراسة تطبيقية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، المجلد الخامس والأربعون، العدد الأول، ص 1-57.
٤٨-فلاق، محمد (2009)، التدقيق الداخلي وعلاقته بضبط الجودة في المؤسسات العمومية الاقتصادية الحاصلة على شهادة الجودة الأيزو 9001 ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر.
٤٩-كشك، محمد بهجت (1996)، مبادئ الإحصاء واستخداماتها في مجالات الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية: دار الطباعة الحرة.
٥٠-لطفي، أمين السيد أحمد (2005)، مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة، القاهرة: الدار الجامعية.
٥١-لمين، عيادي محمد (2008)، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة: دراسة حالة المديرية التجارية للمؤسسة الوطنية للتجهيزات الصناعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
٥٢-مبارك، الرافعي إبراهيم (2010)، جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على البيئة السعودية، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
٥٣-محمد، حازم صلاح (2010)، التدقيق الداخلي وأثره في تقويم وتفعيل نظم الرقابة الداخلية، مجلة عالم المحاسبة، جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، الدوحة، العدد الأول (مايو–سبتمبر) ص 16.
٥٤-محمود، رأفت سلامة، كلبونة، أحمد يوسف، زريقات، عمر محمد (2011)أ، علم تدقيق الحسابات العملي، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
٥٥-محمود، رأفت سلامة، كلبونة، أحمد يوسف، زريقات، عمر محمد (2011)ب، علم تدقيق الحسابات النظري، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
٥٦-مخلوف، أحمد محمد (2007)، المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 1-193.
٥٧-مشتهى، صبري (2008)، تأثير خصائص لجنة التدقيق على تحسين جودة التقارير المالية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان.

٥٨-ميخائيل، أشرف حنا (2005)، تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، 24–26 سبتمبر، فندق شيراتون القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص 1-28.

٥٩-نصر، عبد الوهاب، شحاتة، شحاتة السيد (2006)، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال (الواقع والمستقبل)، الإسكندرية، الدار الجامعية.

٦٠-يونس، زين (2010)، تفعيل المراجعة الداخلية عن طريق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الجزائرية للسيارات، مجلة علوم إنسانية، العدد السادس والأربعون، ص 1-44.

ثانياً: المراجع الإنجليزية English references

1- Elder, Randal, Beasley, Mark, and Arens, Alvin, (2012), Auditing and Assurance Services, Fourteenth Edition, Pearson Education, Ltd, London.

2- Fadzil, Faudziah, and Haron, Hasnah, and Jantan, Muhamad, (2005), "Internal Auditing Practices and Internal Control System", Managerial Auditing Journal, Vol. 20 No. 8, pp. 844-866.

3- Lin, Shu, and Pizzini, Mina, and Vargus, Mark, and Bardhan, Indranil, (2011) "The Role of the Internal Audit Function in the Disclosure of Material Weaknesses", The Accounting Review-American Accounting Association, Vol.86, No. 1, pp. 287-323.

4- Moeller, Robert (2004), Sarbanes-Oxley and the New Internal Audit Roles, John Wiley and Sons.

5- Pickett, K. H. Spencer, (2005), The Essential Handbook of Internal Auditing, John Wily and Sons, Ltd, England.

6- Pickett, K. H. Spencer, (2010), The Internal Auditing Handbook, John Wily and Sons, Ltd, England. 3rd ed.

7- Ramamoorti, Sridhar (2003), Internal Auditing: "History, Evolution, and Prospects", The Institute of Internal Auditors, USA. Chicago Roia Conference, May 22-23.

8- Rahahleh, Mohammad Yassein, (2010) "Regulating the Profession of Internal Auditing in Jordan", European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, ISSN 1450-2275 Issue 20.

9- Soh, Dominic S.B., and Bennie, Nonna Martinov, (2011) "The Internal Audit Function- perceptions of internal audit roles, effectiveness and evaluation ", Managerial Auditing Journal, Vol. 26 No. 7, pp. 605-622.

10- Stewart, Jenny and Subramaniam, Nava, (2010) "Internal Audit Independence and Objectivity: Emerging Research Opportunities", Managerial Auditing Journal, Vol. 25 No. 4, pp. 328-360.

11- The Institute of Internal Auditors, (2008), International Standards for Professional Practice of Internal Auditing, USA.

12- The Institute of Internal Auditors, (2010), International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing, USA.

13- Turlea, Eugeniu, and Mocanu, Mihaela, (2011) "Empirical research on the internal audit into public hospitals from Romania", African Journal of Business Management Vol.5, no. 4, pp. 1509-1523.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية Websites

1- www.pcma.ps
2- www.eurojournals.com
3- www.almustakbal.org
4- www.idgnet.org
5- www.nic-pal.com

الملاحق

Appendixes

ملحق رقم (1): الإستبانة.

ملحق رقم (2): قائمة بأسماء المحكمين.

ملحق رقم (3): قائمة بأسئلة المقابلة.

ملحق رقم (4): قائمة بأسماء من تمت معهم المقابلات.

بسم الله الرحمن الرحيم

ملحق رقم (1)

استبانة الدراسة

الجامعة الإسلامية – غزة

عمادة الدراسات العليـا

كلية التجارة

قسم المحاسبة والتمويل

أخي الكريم/ أختي الكريمة ،،، المحترم/ ـة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان "**تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين**" وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل.

ونظراً لما تتمعون به من خبرة ومهنية في مجال التدقيق وبحكم موقعكم الوظيفي المتعلق بموضوع الرسالة فإن الباحث يأمل من سيادتكم المشاركة الفاعلة والبناءة والتي تشكل رافداً مهماً في إتمام هذه الدراسة، وذلك من خلال الإطلاع على فقرات هذه الاستبانة بعناية وإجابة جميع أسئلتها بموضوعية ومهنية عالية.

ويؤكد الباحث لكم بأن جميع المعلومات التي سيتم جمعها ستعامل بسرية تامة وسوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم،،،

وتفضلوا مع قبول فائق الاحترام والتقدير،،،

الباحث

محمد حسن أبو علي

جوال رقم:0599112551

E-MAIL : abu.hassan.2008@hotmail.com

القسم الأول: معلومات عامة عن عينة الدراسة

الرجاء وضع علامة (√) حول البديل المناسب للعبارات التالية:

١- المؤهل العلمي:

☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير

☐ دكتوراه ☐ أخرى، حدد.....

٢- التخصص العلمي:

☐ محاسبة ☐ إدارة أعمال ☐ اقتصاد وعلوم سيساسية

☐ علوم مالية ومصرفية ☐ أخرى، حدد.....

٣- المسمى الوظيفي:

☐ مدير دائرة تدقيق داخلي ☐ مدير عام ☐ مدير مالي

☐ مدقق داخلي ☐ مدقق حسابات خارجي ☐ عضو لجنة تدقيق

☐ أخرى، حدد.....

٤- سنوات الخبرة:

☐ 5 سنوات فأقل ☐ من 6 إلى 10 سنوات

☐ من 11 إلى 20 سنة ☐ أكثر من 20 سنة

٥- الشهادات المهنية:

☐ CPA ☐ CMA ☐ CIA

☐ ACPA ☐ ACCA ☐ أخرى، حدد....

٦- المستوى التنظيمي الذي تتبعه دائرة التدقيق الداخلي في الشركة:

☐ لجنة التدقيق ☐ مجلس الإدارة ☐ المدير العام

☐ المدير المالي ☐ مستوى تنظيمي آخر، حدد.....

٧- عدد الدورات التي التحقت بها في مجال التدقيق..... دورة.

القسم الثاني: "تطوير إجراءات التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين".

الرجاء الإجابة عن كل عبارة من العبارات التالية بوضع علامة (√) حول البديل المناسب:

رقم	المحور الأول: العلاقة بين مدى تطبيق مفاهيم حديثة لإجراءات التدقيق الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.	موافق بدرجة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
1	تخضع عمليات التدقيق لإجراءات تخطيط منتظمة من قبل دائرة التدقيق الداخلي.					
2	يتم استخدام وسائل تقنية وأساليب حديثة في تنفيذ أعمال التدقيق الداخلي.					
3	يتم إعداد خطة لكل مهمة تتضمن إجراءات وأهداف ونطاق المهمة ومدة تنفيذها والموارد المخصصة لها.					
4	يقوم المدقق الداخلي بإجراء تقييم أولي للمخاطر المتعلقة بالنشاط محل التدقيق.					
5	عند تخطيط برنامج التدقيق يتم الأخذ في الاعتبار التأكد من مدى فعالية وكفاءة نظام إدارة الجودة.					
6	يؤخذ في الاعتبار عند التخطيط للمهمة أهداف النشاط الذي يتم تدقيقه، ووسائل الرقابة الموجودة لمتابعة أداء هذا النشاط، والمخاطر الجوهرية المرتبطة به، والأساليب التي يتم من خلالها الحفاظ على المخاطر عند المستوى المطلوب.					
7	يقوم المدقق الداخلي بتوضيح فهمه وبشكل مكتوب لأهداف ونطاق ومسؤوليات المهمة عند التخطيط لتنفيذها.					
8	يعمل المدقق الداخلي على تحليل العمليات ومدى تأثيرها على نتائج المهمة من خلال متابعة أعمال القيد في السجلات وفقاً للأصول والمبادئ المحاسبية.					
9	يقوم المدقق الداخلي باختيار وسائل اتصال فعالة (مكتوبة أو شفوية) مع كلاً من الإدارة والموظفين قبل البدء في عملية التدقيق.					
10	يتم الأخذ في الاعتبار عند تطوير أهداف المهمة احتمال وجود أخطاء جوهرية أو غش أو عدم التزام.					
11	يستخدم المدقق الداخلي المصادقات في عملية التدقيق الداخلي بشكل دوري للحصول على تأكيدات معينة حول الأرصدة المدينة أو الدائنة.					
12	يستخدم المدقق الداخلي الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق الداخلي للحصول على تأكيدات معينة حول القوائم المالية.					

رقم	الفقرة	موافق بدرجة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
13	يتم التحقق من كفاية نطاق مهمة التدقيق بشكل يحقق الأهداف المرجوة منها.					
14	يساهم استخدام الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق الداخلي في زيادة كفاءة وفعالية عملية التدقيق، وتوفير أدلة واضحة عن اتجاهات النشاط محل التدقيق.					
15	يشمل نطاق المهمة التأكد من مدى تطبيق الأنظمة والتعليمات ذات العلاقة بإجراءات الرقابة والضبط الداخلي.					
16	يتم الاستغناء عن بعض إجراءات التدقيق عند اعتقاد المدقق الداخلي بأنه توصل إلى اكتشاف خلل جوهري لدى الشركة.					
17	يتم ضبط الأداء المالي والإداري في الشركة خلال القيام بالمهام التالية:					
	ت- التدقيق المالي.					
	ث- التدقيق التشغيلي.					
	ج- تدقيق الأداء.					
	د- تدقيق الالتزام.					
	هـ- تدقيق نظم المعلومات.					
	و- التدقيق البيئي.					
	ع- التدقيق الاجتماعي.					
	غ- تدقيق الميثاق الأخلاقي للشركة.					
	ز- المشاركة في اللجان المختلفة.					
18	يحتفظ مدير دائرة التدقيق الداخلي بسجلات المهمة بشكل يتفق مع تعليمات الشركة والمتطلبات القانونية.					
19	يقوم المدقق الداخلي بتنفيذ تدقيق الأداء بعد تصحيح الانحرافات المكتشفة.					
20	يقوم مدير التدقيق الداخلي بمراجعة موازين الوقت المخصصة لمهام التدقيق، وإضافة وقت جديد إذا لم يكن الوقت المخصص للمهمة كافياً.					
21	تخفيض إجراءات التدقيق إذا لم يكن الوقت المخصص لمهمة التدقيق كافياً يعتبر إجراء منطقي ومعقول.					
22	يقوم مدير دائرة التدقيق بتأسيس نظام لمتابعة سير مراحل النتائج التي تم إيصالها للإدارة.					

رقم	الفقرة	موافق بدرجة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
23	تعتمد نتائج المدقق الداخلي على معلومات كافية وملائمة وموثوق بها بحيث يؤخذ في الاعتبار توقعات كلاً من الإدارة العليا ومجلس الإدارة والمساهمين.					
24	يقوم المدقق الداخلي بتوضيح نتائج المهمة على أساس تحليلات وتقييمات مناسبة، ويحتوي التقرير النهائي للمهمة على رأي المدقق الداخلي.					
25	تقوم الإدارة العليا وبأقصى سرعة بمعالجة ملاحظات المدقق الداخلي واتخاذ الإجراءات المناسبة لتنفيذ الاقتراحات والتوصيات.					
المحور الثاني: العلاقة بين تمتُع المدقق الداخلي في شركات التأمين العاملة في فلسطين بالاستقلالية والموضوعية وقدرته على ضبط الأداء المالي والإداري.						
1	يقوم مجلس الإدارة بدعم وظيفة التدقيق الداخلي وتعزيز استقلالية المدقق الداخلي من خلال إعطاؤه صلاحيات كافية للقيام بمهامه بكفاءة.					
2	يتم رفع تقارير التدقيق الداخلي إلى لجنة التدقيق أو الإدارة العليا.					
3	تؤدي استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي إلى زيادة جودة وظيفة التدقيق الداخلي.					
4	يتم التأكيد من الاستقلال الحقيقي والظاهري للمدقق الداخلي في برامج التدريب والإشراف.					
5	يتم تعيين المدققين الداخليين وتحديد مكافأتهم والاستغناء عنهم من خلال لجنة التدقيق أو الإدارة العليا.					
6	تتبع دائرة التدقيق الداخلي لأعلى مستوى في الهيكل التنظيمي في الشركة باعتبارها وحدة إدارية مستقلة.					
7	يقوم المدقق الداخلي بكل حرية باختيار أساليب وإجراءات التدقيق الداخلي ونطاق تطبيقها.					
8	يقوم مدير التدقيق الداخلي بالتأكد من عدم قيام المدققين الداخليين بتدقيق أنشطة سبق لهم أن شاركوا في تنفيذها.					
9	يوازن المدقق الداخلي بحذر كبير بين كونه موظفاً داخل الشركة وبين الحفاظ علي استقلاله وحياده في أداء واجباته المهنية.					
10	تتأثر استقلالية المدقق الداخلي إيجاباً في حال عدم تبعية دائرة التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي للإدارة والأقسام التنفيذية.					
11	يقوم المدقق الداخلي بإيصال رأيه بدون عوائق إلى لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة حين يكتشف مخاطر تؤثر على تحقيق الأهداف.					
12	توجد تعليمات وضوابط واضحة ومحددة تمنع المدقق الداخلي من ممارسة أي أفعال قد تسيء للمهنة أو الشركة.					

رقم	**المحور الثالث: العلاقة بين توفر الكفاءة المهنية والتدريب الكافي للمدقق الداخلي وقدرته على توفير المتطلبات اللازمة لنجاح عملية التدقيق الداخلي لضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.**	موافق بدرجة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
1	تتوفر لدى المدقق الداخلي المعرفة المهنية الكافية والحرص على التحصيل العلمي المستمر لتطوير مهاراته.					
2	يقوم المدقق الداخلي ببذل العناية المهنية اللازمة عند أداء مهام التدقيق.					
3	يحرص المدقق الداخلي على زيادة الأهمية النسبية لتدقيق الكفاءة والفاعلية وتقييم الأداء.					
4	تتوفر لدى المدقق الداخلي الخبرة المهنية والمعرفة بعمليات وإجراءات الشركة وطبيعة نشاطها.					
5	يؤدي مستوى الإعداد والتدريب الفني والتعليم المستمر للمدقق الداخلي إلى زيادة جودة أداء وظيفة التدقيق الداخلي.					
6	يمتلك المدقق الداخلي المعرفة بالأمور المحاسبية والمالية والضرائب والحاسوب، والآليات اللازمة لأداء عمله.					
7	يحرص المدقق الداخلي على المشاركة في الندوات والمؤتمرات والدورات المهنية.					
8	تؤدي دقة وكفاية برامج التدريب إلى زيادة جودة أداء وظيفة التدقيق الداخلي.					
9	يقوم المدقق الداخلي باقتراح التحسينات لتطوير فعالية الأنظمة وزيادة الكفاءة الإنتاجية، والمعرفة الكافية بتفاصيل العمليات.					
10	تستعين دائرة التدقيق الداخلي بهيئات خارجية لتقديم النصيحة والمساعدة لأداء عملية التدقيق.					
11	يمتلك المدقق الداخلي المعرفة والمهارة الكافية التي تمكنه من الحصول على مؤشرات تفيد في تحديد عمليات الاختلاس والسرقة.					
12	يأخذ المدقق الداخلي في الاعتبار عند بذل العناية المهنية كفاءة وكفاية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم في أنشطة الشركة.					
	المحور الرابع: العلاقة بين تفعيل دور لجان التدقيق وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.					
1	يلتزم مجلس الإدارة بتشكيل لجنة تدقيق من الأعضاء غير التنفيذيين.					
2	توجد أهمية كبيرة لوجود خط اتصال مباشر للمدقق الداخلي مع لجنة التدقيق، وذلك من أجل تدعيم استقلاله.					
3	يؤثر عدد الأعضاء غير التنفيذيين في لجنة التدقيق في الشركة على زيادة فعالية أنشطة التدقيق الداخلي.					

رقم	الفقرة	موافق بدرجة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
4	إشراف ومتابعة لجنة التدقيق على أعمال التدقيق الداخلي في الشركة، يؤدي إلى زيادة جودة أداء وظيفة التدقيق الداخلي.					
5	يلتزم مجلس الإدارة أن يكون من بين أعضاء لجنة التدقيق على الأقل عضو لديه خبرة في الشؤون المالية والمحاسبية.					
6	توجد فترة زمنية محددة لعضوية لجنة التدقيق في الشركة.					
7	تؤثر طول مدة عضوية عضو لجنة التدقيق في الشركة على زيادة فعالية أنشطة التدقيق الداخلي.					
8	يؤدي التأهيل العلمي والخبرة العملية لعضو لجنة التدقيق إلى زيادة فعالية أنشطة التدقيق الداخلي وضبط الأداء المالي والإداري.					
9	يؤدي الاستقلال التام لعضو لجنة التدقيق إلى زيادة فعالية أنشطة التدقيق الداخلي وضبط الأداء المالي والإداري.					
10	عدم وجود مصلحة مالية أو صلة قرابة حتى الدرجة الرابعة في هرم القرابة للجنة التدقيق مع المديرين التنفيذيين في الشركة، يؤدي إلى زيادة جودة أداء وظيفة التدقيق الداخلي.					
11	يلتزم مجلس الإدارة في اختياره لأعضاء لجنة التدقيق ألاّ يكونوا من حملة الأسهم المسيطرين في الشركة.					
12	تقوم لجنة التدقيق بإعلام مجلس الإدارة بنتيجة مناقشاتها مع الإدارة التنفيذية والمدقق الداخلي حول القوائم المالية التي تم تدقيقها.					
المحور الخامس: العلاقة بين تطوير وتفعيل نظام الرقابة والضبط الداخلي، وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري في شركات التأمين العاملة في فلسطين.						
1	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وجود ومطابقة الأصول مع السجلات بالجرد المفاجئ بشكل دوري.					
2	تقدم لجنة التدقيق تقريراً لمجلس الإدارة حول تقييمها لفاعلية نظام الرقابة الداخلية في الشركة.					
3	يقوم المدقق الداخلي بدراسة النظام الداخلي وأوراق العمل الخاصة بمجال التدقيق.					
4	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى ملاءمة وتحقيق الأهداف والسياسات الموضوعة من قبل إدارة الشركة وبيان الانحرافات والإبلاغ عنها.					
5	تقوم الإدارة بتوثيق عناصر وإجراءات نظام الضبط والرقابة الداخلية المطبق في الشركة.					

رقم	الفقرة	موافق بدرجة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
6	يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من مدى كفاية وفعالية أنظمة الرقابة على السجلات والتقارير مما يؤثر على إجراءات وتنفيذ عملية التدقيق.					
7	تساهم أنشطة التدقيق في تطوير إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية في الشركة مما يؤثر إيجاباً على ضبط الأداء المالي والإداري.					
8	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من فعالية الوسائل المستخدمة في حماية أصول الشركة.					
9	متانة وسلامة نظام الرقابة الداخلية يؤثر على إجراءات وتنفيذ عملية التدقيق.					
10	يقوم المدقق الداخلي بإخضاع نظم الرقابة الداخلية لعمليات تقويم دورية، وتحديد المشكلات الموجودة فيها ومتابعة تصحيحها.					
11	يقوم المدقق الداخلي بتحديد الثغرات الرئيسة في أدوات الرقابة الداخلية ورفع تقرير بذلك للجنة التدقيق.					
12	يقوم المدقق الداخلي بتطوير نظم الرقابة الداخلية بما يواكب التطور الحاصل في عمليات وأنشطة الوحدة الاقتصادية في الشركة.					
13	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من أن جميع العاملين ملتزمين بتنفيذ السياسات والإجراءات الرقابية التي وضعتها إدارة الشركة.					
14	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وجود فصل بين الواجبات والمهام بين الموظفين من ناحية: وظيفة الاحتفاظ، وظيفة التنفيذ، ووظيفة المحاسبة.					
المحور السادس: العلاقة بين التزام شركات التأمين العاملة في فلسطين بتطبيق معايير أداء واضحة للتدقيق الداخلي وقدرتها على ضبط الأداء المالي والإداري.						
1	يوجد لدى المدققين الداخليين في شركات التأمين إلمام كافٍ بمعايير التدقيق الداخلي.					
2	تؤثر قدرة المدقق الداخلي بتطبيق معايير التدقيق الداخلي وإجراءاتها المطلوبة لإنجاز عملية التدقيق على ضبط الأداء المالي والإداري.					
3	يؤدي التزام المدققين الداخليين بمعايير الممارسة المهنية الصادرة عن معهد المدققين الداخليين إلى ضبط الأداء المالي والإداري في الشركة.					
4	توجد أسس تعمل على قياس أداء التدقيق الداخلي مما يؤدي إلى ضبط الأداء المالي والإداري في الشركة.					

رقم	الفقرة	موافق بدرجة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
5	يحرص المدقق الداخلي بمتابعة التطورات الحاصلة على معايير التدقيق الداخلي باستمرار ويستند إليها عند أداؤه لمهامه.					
6	توجد جهة أو لجنة مسؤولة تشرف على التزام شركات التأمين الفلسطينية بالحد الأدنى من معايير التدقيق الداخلي.					
7	يوجد إدراك كافي لأهمية التزام شركات التأمين بمعايير التدقيق الداخلي مما يؤثر إيجاباً على ضبط الأداء المالي والإداري.					
8	يقوم المدقق بالإفصاح في تقريره للجنة التدقيق أو الإدارة العليا عن حالات عدم التوافق الجوهرية بين ممارسته لمهامه وبين معايير التدقيق الداخلي.					
9	يؤدي التزام دائرة التدقيق الداخلي بمعايير التدقيق الداخلي إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام موارد الشركة.					
10	يؤدي التزام دائرة التدقيق الداخلي بمعايير التدقيق الداخلي إلى زيادة ثقة المساهمين بإدارة الشركة.					
11	يؤدي التزام دائرة التدقيق الداخلي بمعايير التدقيق الداخلي إلى تخفيض تكاليف التدقيق الخارجي وتسهيل عمل المدقق الخارجي.					
12	يؤدي التزام دائرة التدقيق الداخلي بمعايير التدقيق الداخلي إلى حماية الأصول والكشف عن أية اختلاسات أو سرقات قد تحدث.					

مع تحيات الباحث،،،

ملحق رقم (2)

قائمة بأسماء المحكمين

مسلسل	الاسم	المهنة/ الوظيفة
1	أ.د. علي عبد الله شاهين	مساعد نائب رئيس الجامعة الإسلامية للشؤون الإدارية
2	أ.د. سالم حلس	أستاذ المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية
3	أ.د. يوسف جربوع	عميد كلية التجارة في جامعة فلسطين
4	د. سمير صافي	أستاذ مشارك، قسم الاقتصاد، الجامعة الإسلامية
5	د. نافذ بركات	أستاذ مشارك، قسم الاقتصاد، الجامعة الإسلامية
6	د. صبري ماهر مشتهى	أستاذ مساعد، جامعة القدس المفتوحة غزة
7	د. ناهض الخالدي	أستاذ المحاسبة المساعد، قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية

ملحق رقم (3)

قائمة بأسئلة المقابلة

مسلسل	أسئلة المقابلة
1	ما مدى فاعلية دائرة التدقيق الداخلي في ضبط أعمال وأنشطة الشركة؟
2	الجهة التي تتصل بها دائرة التدقيق الداخلي؟
3	ما هي طبيعة مهام ومسؤوليات المدقق الداخلي؟
4	هل توجد جهة قانونية تلزم شركات التأمين في تشكيل دوائر تدقيق لديها ولجان تدقيق؟
5	ما مدى قدرة قيام المدقق الداخلي بتطبيق مفاهيم حديثة للتدقيق الداخلي؟
6	ما هي طبيعة الإجراءات المستخدمة في التدقيق على أنشطة الشركة؟
7	ما هي طبيعة الإجراءات المستخدمة تقييم أنظمة الرقابة والضبط الداخلي؟
8	ما مدى تأثير الموقع الوظيفي للمدقق الداخلي على درجة الاستقلالية؟
9	ما مدى درجة الإلمام بمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي؟

ملحق رقم (4)

قائمة بأسماء من تمت معهم المقابلات

مسلسل	الاسم	المسمى الوظيفي
1	أ–خليل حاج علي	مساعد المدير العام للتدقيق والرقابة في شركة المشرق.
2	أ–عبد الحميد نصار	مدير دائرة التدقيق الداخلي في شركة التأمين الوطنية.
3	أ–بركات ميادمة	مدير دائرة التحليل المالي والفني، الإدارة العامة للتأمين، هيئة سوق رأس المال الفلسطيني.
4	أ–هايل حسونة	المدقق الداخلي في شركة ترست العالمية للتأمين.
5	أ– مريد شراب	مدير دائرة المراجعة الداخلية في شركة المجموعة الأهلية للتأمين.